الجامعة الأردنيـــــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٦)
اقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الدكتوراة

أنا الطالب: حسن عبدالرحمن اشتيان العمرو الرقم الجامعي: (٩٠٧٠٠٧٨)

تخصص: اقتصاد الأعمال الكليـــــــة: إدارة الأعمال

عنوان الأطروحة: تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الاردن

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد اطروحات الدكتوراه عندما قمت شخصيا" باعداد اطروحتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأن اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.................................. التاريخ: ١٣/ ٥ / ٢٠١٢م

الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا حسنة عبد الرحمن اشتيان المحرم أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ١٣/٥/٢٠١٢م

تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

إعداد

حسن عبدالرحمن العمرو

المشرف

أ.د سعيد محمود الطراونه

مشرف مشارك

د. بثينه "محمد علي" المحتسب

قدمت هذه الاطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

ايار ٢٠١٢

نوقشت هذه الأطروحة (تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور سعيد محمود الطراونة أستاذ- تنمية اقتصادية، وتنظيم صناعي	(مشرفاً)	....
الدكتورة بثينة "محمد علي" المحتسب أستاذ مشارك- تجارة دولية	(عضواً)	....
الأستاذ الدكتور طالب عوض أستاذ- اقتصاد دولي وقياسي	(عضواً)	....
الأستاذ الدكتور أحمد فرّاس العوران أستاذ- اقتصاديات التنمية، اقتصاد إسلامي	(عضواً)	....
الدكتور سعود موسى الطيب أستاذ مشارك- اقتصاد جزئي وقياسي (جامعة مؤتة)	(عضواً)	....

الإهداء

إلى والدي ....من ألهمني العزيمة والاصرار.....ومن كلل العرق جبينة.... وشققت الايام يديه... أطال الله في عمره

إلى والدتي....... نبع الحنان الذي لاينضب.....وسبب توفيقي بدعائها الدائم......حفظها الله ورعاها

إلي زوجتي........ الشمعه التي انارت دربي......من سارت معي خطوة بخطوة نحو تحقيق الحلم....جزاك الله خيرا

إلى أبنائي (بهاء الدين و جنى)

إلى اخواني واخواتي

إلى كل من ساهم وساعد في انجاح هذا العمل

اهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

بعد حمد الله والثناء عليه الذي أعانني على اتمام هذه الرسالة أتقدم بالشكر والامتنان لمشرفيّ العزيزين الاستاذ الدكتور سعيد الطراونه والدكتورة بثينة المحتسب على ما قدماه من نصح وارشاد وعلى ما بذلاه من جهد في مراجعة وتدقيق هذه الرسالة، والشكر الموصول إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية قسم / اقتصاد الاعمال. كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لمراجعتهم ومقترحاتهم.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع زملائي في جمرك عمان، وأخص بالذكر زملائي في الوحدة السابعة والمهندس خلدون الجمّال على دعمهم ومساندتهم طوال فترة الدراسة. وأتقدم بالشكر أيضا إلى الدكتور سامح العجلوني والدكتور أحمد المجالي والدكتور خالد السواعي وجميع زملائي من طلبة الدكتوراة في قسم اقتصاد الاعمال على دعمهم المتواصل، و إلى الأهل والأقارب وكل من ساعدني وشد على يدي لإنجاح هذا العمل وإظهاره إلى حيز الوجود.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

إعداد
حسن عبدالرحمن العمرو

المشرف
أ.د سعيد محمود الطراونه

مشرف مشارك
د. بثينه "محمد علي" المحتسب

الملخص

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على أداء وتنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وذلك من خلال دراسة تأثير الانفتاح التجاري على القيمة المضافة، ونسبة هامش الربح، والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، والميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية الأردني. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي من خلال منهج قبل - بعد (Before – After Approach)، وأسلوب التحليل القياسي من خلال تطبيق نموذجين قياسيين هما نموذج متجه تصحيح الخطأ، ونموذج الانحدار الذاتي غير المقيد، وذلك بأخذ بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة التي تغطي الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٩).

وقد أظهرت النتائج تراجع مؤشر نسبة هامش الربح، ومؤشر الميزان التجاري، وتحسن كل من مؤشر إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ، والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية خلال مرحلتي الانفتاح التجاري (١٩٩٠ – ١٩٩٩) و (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) مقارنة مع المرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري (١٩٧٦ – ١٩٨٩). كما كشفت النتائج عن اداّء أفضل لجميع المؤشرات الممثلة للمقدرة التنافسية في قطاع الصناعة التحويلية خلال الألفية الثانية، مقارنة مع أداء هذه المؤشرات خلال فترة التسعينات.

وتم تعزيز هذه النتائج من خلال التحليل القياسي لتاثير الانفتاح التجاري على مؤشرات التنافسية، حيث اظهر تقدير متجه تصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات (الانفتاح التجاري، سعر الصرف الحقيقي الفعال، وسعر النفط الخام) وبين نسبة هامش الربح، وإلى تأثير معنوي وسلبي قصير الأجل للانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال وسعر النفط الخام على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الاردني. كما كشفت نتائج تقدير متجه الانحدارالذاتي (VAR) من خلال تحليل مكونات التباين، واختباردالة ردة الفعل عن تاثير معنوي وسلبي للانفتاح التجاري على الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية، وتاثير معنوي وايجابي للانفتاح التجاري على الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج (TFP) في قطاع الصناعة التحويلية.

ولتحسين الموقع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الأردني توصي الدراسة بالعمل على رفع مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) من خلال التعليم والتدريب وتطوير القدرات التكنولوجية، وزيادة الاستثمار في مجال البحث والتطوير. بالإضافة إلى مواكبة التطور التقني من اجل إنتاج سلع عالية التقنية والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال. كما يجب تفعيل دور السياسات والتشريعات والقوانين التي تدعم وتعزز المقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

١-١ المقدمة

تحتل التنافسية بمفهومها الكلي والجزئي مكانه متقدمه في الفكر الاقتصادي الحديث نظرا للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في القرن الماضي. إذ أدت العولمة وتحرير التجارة والتكامل مع السوق العالمي، فضلا عن التطور التكنولوجي والتقدم السريع في مجال الاتصالات إلى تشابه أنماط الإنتاج والاستهلاك في العالم، مما فرض تحديات كبيرة على اقتصاديات الدول النامية. فالانفتاح على الاقتصاد العالمي يعرض المنتجات المحلية للدول النامية إلى منافسة قوية من قبل منتجات الدول المتقدمة، الأمر الذي يستدعي من الدول النامية تحمل أعباء إضافية لتحسين قدراتها التنافسية على الصعيد المحلي والخارجي.

إن التحرك نحو اقتصاد عالمي متكامل حث كلا من الدول الصناعية والنامية لتطوير قدراتها التنافسية في الاقتصاد الدولي. والأردن كاقتصاد صغير يسعى إلى تحقيق النمو المستدام من خلال الدخول الفعال للأسواق العالمية، قام بعدة خطوات نحو التكامل مع الاقتصاد العالمي منها :

١. تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بداية التسعينات.
٢. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠.
٣. عقد اتفاقيات تجارة حرة، واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، والتي من ضمنها اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشراكة الأردنية الأوروبية.

إن دخول الأردن في هذه الاتفاقيات مع تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي غير من مقدرته التنافسية المحلية والعالمية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بتقييم تنافسية قطاع الصناعة التحويلية الأردني للوقوف على أهم نقاط القوة ونقاط الضعف التي تواجه القطاع.

وكذلك برزت الحاجة إلى مراقبة اثر الانفتاح التجاري على المقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية لما لهذا الانفتاح من دور رئيسي في تغيير الموقع التنافسي، حيث انه من الممكن لمشروع

ما أن يكون مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الخارجية.

١-٢ مشكلة الدراسة

بالرغم من الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال التغلب على ضيق السوق المحلي، والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم والتأثيرات الجانبية الايجابية، إلا أن تحرير التجارة والتكامل مع الاقتصاد العالمي زاد من التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية، وعزز الاهتمام بمفهوم التنافسية كاداه لتحقيق واستدامة النمو والرفاهية الاجتماعية. حيث تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته. ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، فالدول النامية مطالبة برفع قدراتها التنافسية في ظل هذا الانفتاح لكي تتمكن من الصمود في وجه التحديات التي تفرضها العولمة والانفتاح التجاري.

لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. هل يوجد تأثير للانفتاح التجاري على المقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية؟وإن وجد، ما هي اتجاهات هذا التأثير على أهم المؤشرات الممثلة للتنافسية على مستوى قطاع الصناعة التحويلية والمتمثلة بما يلي :
   - ربحية قطاع الصناعة التحويلية .
   - الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية .
   - الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية.

٢. ما هي أهم المتغيرات المؤثرة في تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن وما مدى ارتباطها بالانفتاح التجاري؟
٣. ما دور الانفتاح التجاري في تحديد إستراتيجية التنافسية المناسبة لحالة قطاع الصناعة التحويلية الأردني؟

١-٣ أهمية الدراسة

فضلا عن أهمية التنافسية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار والتقدم التكنولوجي، وتطوير رأس المال البشري، خصوصا في ظل تحديات الانفتاح والتكامل الاقتصادي والمالي، تنبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع الصناعة التحويلية في النمو والتنمية الاقتصادية بوصفه المحرك الأساسي لزيادة معدلات نمو الدخل القومي وأساس عملية التنمية باعتباره قطاعا مترابطا ومتميزا من الناحية التقنية بين القطاعات الأخرى. كما تنبع أهمية الدراسة أيضا من ندرة الدراسات حول تقييم تأثير الانفتاح التجاري على المقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن.

١- ٤ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على أهمية ومساهمة قطاع الصناعة التحويلية الأردني في النمو الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري.
٢. بيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المقدرة التنافسية على مستوى قطاع الصناعة التحويلية في الأردن.

١-٥ فرضيات الدراسة

تفترض هذه الدراسة ما يلي :

١. لا يساهم الانفتاح التجاري في تحسين الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية.
٢. لا يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة العجز في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية.
٣. هنالك تأثير سلبي للانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية.

١-٦ الدراسات السابقة

لقد اجري العديد من الدراسات التي تناولت تقييم المقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الدراسات تناولت موضوع تأثير تحرير التجارة على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية.

من هذه الدراسات دراسة قام بها كل من Munusamy & Chandran,V.G.R. (٢٠٠٩) بعنوان "Trade openness and manufacturing growth in Malaysia". حيث تم التحري من خلال هذه الدراسة عن العلاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو في قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا، وتم بناء نموذج الدراسة استنادا إلى الإطار النظـــري الذي قدمه (Harrison, ١٩٩٦; Tsen, ٢٠٠٥; Wadud & Nair, ٢٠٠٣)، وذلك لدراسة تأثير كل من العمل ورأس المال والانفتاح التجاري على النمو في قطاع الصناعة التحويلية. وقد أظهرت النتائج على أن الانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة موجبة مع النمو في قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا، لذلك فان السياسة المباشرة لقطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا يجب أن تركز على سياسات الانفتاح التجاري. كما أكدت الدراسة أن الفائدة من الانفتاح لأي قطاع تعتمد على مدى توفر الميزة التنافسية لهذا القطاع.

كما قام النقرش (٢٠٠٩) بدراسة هدفت إلى الكشف عن أثر تحرير التجارة الخارجية على قطاع الصناعة التحويلية الأردنية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الفروع الصناعية، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ ولغاية عام ٢٠٠٦ ، وذلك باستخدام المنهج القياسي والتحليل الإحصائي. بيّنت الدراسة أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري قد حقق معدلات نمو مرتفعة في القيمة المضافة وصل معدلها السنوي إلى ١٠,٩% بالأسعار الثابتة ، جعلته يحتل المرتبة الثانية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وبنسبة وصلت إلى ٢٠,٢% . كما وأظهرت النتائج أن قطاع الصناعة التحويلية في إطار سياسة التحرير التجاري قد أتجه نحو تكثيف عنصر العمل أكثر من رأس المال، مستفيداً بذلك من وفرة الأيدي العاملة الرخيصة والمدربة، الأمر الذي أدى إلى زيادة أهميته في تشغيل الأيدي العاملة ليصبح ثاني أكبر قطاع في تشغيل الأيدي العاملة بعد قطاع الخدمات بنسبة وصلت إلى ١٧,٤% . كما

وأظهرت النتائج تحسناً في القدرة التنافسية للصناعة التحويلية على الصعيد الداخلي والخارجي، مما خفض من نسبة مساهمتها في العجز المزمن في الميزان التجاري الأردني.

كذلك بيّنت الدراسة أن التحرير التجاري قد ساهم في رفع معدل النمو السنوي للمستوردات الأردنية من منتجات الصناعة التحويلية بصفة إجمالية بما نسبته (١٠%) سنوياً نتيجة إزالة القيود الكمية والنوعية عن المستوردات الصناعية، وبما نسبته (٠,٠٤ %) لكل (١%) تخفيض في التعريفة الجمركية. وفي الوقت نفسه ساهم التحرير التجاري في رفع معدل نمو الصادرات الأردنية من السلع الصناعية بنسبة قدرت بـ ١٥% سنوياً .

وفي دراسة قام بها صالح (٢٠٠٨) تضمنت التحليل الاقتصادي للمنافسة في قطاع الصناعات التحويلية الأردنية (١٩٩٠- ٢٠٠٥)، هدف من خلالها إلى إلقاء الضوء على مؤشرات المنافسة والعوامل المؤثرة فيها، كما هدف إلى تحليل سياسة المنافسة المتبعة والى تحديد عائدات الحجم والى تقييم آثار المنافسة على الكفاءة الاقتصادية. أظهرت نتائج الدراسة أن ٦٨% من فروع الصناعة التحويلية الأردنية لعام ٢٠٠٥ تتمتع بدرجة تركز عالية، وفقا لمؤشر هيرشمان للتركز الصناعي للمبيعات، كما أن ٦٥% من فروع الصناعة تتمتع بنسب تركز للعاملين لعام ٢٠٠٤. وفي الوقت ذاته اظهر معامل تغلغل الواردات ارتفاع درجة المنافسة من جانب الواردات، وقد اظهر مؤشر Boone أن ٦٥% من الصناعة التحويلية الأردنية تعمل في ظروف احتكار قلة أو منافسة احتكارية.

كما أظهرت النتائج أن الصناعة التحويلية الأردنية تتمتع بعائدات حجم متزايدة بشكل معتدل، وأوضحت أن علاقة عكسية توجد ما بين المنافسة وعائدات الحجم، وان درجة التكامل العمودي في الصناعة التحويلية تكون منخفضة، بالإضافة إلى أن ما يزيد عن ٧٠% من فروع الصناعة التحويلية تعاني من عدم الكفاءة الفنية، علاوة على انخفاض مستوى الكفاءة التخصيصية للصناعة التحويلية الأردنية من خلال مؤشر نسبة هامش الربح.

استهدفت دراسة أخرى قام بها Mouelih (٢٠٠٧) إلى بيان تأثير الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في تونس، من خلال مقارنة هيكل وأداء قطاع الصناعة التحويلية للفترة ما قبل الانفتاح (١٩٨٧-١٩٩٥) مقارنة مع فترة الانفتاح (ما بعد ١٩٩٥). تناول التحليل الأداء والسلوك لعدة عناصر : نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، نمو العمالة ورأس المال و نمو التصدير، حيث تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية والقياسية لمقارنة اداء وسلوك تلك المتغيرات بين فترة الانفتاح

التجاري وفترة ما قبل الانفتاح التجاري.أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الانفتاح التجاري لم يكن له تأثير معنوي على نمو قطاع الصناعة التحويلية والعمالة في تونس. كما بينت الدراسة انه لم يكن هناك أي تحسن معنوي في نمو الإنتاج، وان هناك انخفاض في معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

كما قام AL-Homsi (٢٠٠٣) بتقييم تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن عالميا. وبين انه بالرغم من الظروف غير المثالية المتمثلة بتأثير حجم الشركات والموقع السياسي الجغرافي على التصدير وتنوعه، إلا أن قطاع الصناعة التحويلية في الأردن سجل نموا عاليا خلال الفـترة (١٩٧٦-٢٠٠١). كما أوضحت الدراسة أن الإستراتيجية الحالية المتبناة والتي تعتمد أساسا تنافسية التكلفة لا يمكن أن تواجه التحديات الهيكلية، علاوة على إن استجابة السياسة المحلية لتلك التحديات هي واعدة لكن ينقصها التناسق الملائم، والفعالية فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وسياسات نقل التكنولوجيا.

وقيم الطراونه (٢٠٠١) بدراسة له تأثير المستوردات والتكلفة على المقدرة التنافسية السعريه للصناعة الأردنية مستخدما مؤشر نسبة هامش الربح لتقييم المقدرة التنافسية السعريه للصناعة الأردنية، حيث بينت النتائج أن المقدرة التنافسية للصناعات الأردنية اقل مقارنة ببعض الدول مثل المغرب والمكسيك وكولومبيا، وان التكلفة الكلية وتكلفة المواد الخام بشكل خاص ذات تأثير سلبي على نسبة هامش الربح، وبالتالي المقدرة التنافسية السعريه. كما يتضح من نتائج الدراسة أن متوسط نسبة هامش الربح للصناعات الأردنية قد بلغ (١٥,٦%) لعام ١٩٨٧، انخفض إلى (٨,٧%) عام ١٩٨٨ ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، في حين بلغت هذه النسبة في كولومبيا والمكسيك والمغرب (٢١,٩%) (٣٤,٢%) (٣٥,٢%) على التوالي.

وتناول كل من Cottenet & Mulder (٢٠٠٠) في دراسة لهما تحليلا لتأثير زيادة المنافسة الدولية على قطاع الصناعة التحويلية في مصر من خلال تقييم أداء الإنتاجية من منظور عالمي. استخدمت الدراسة فرنسا كدولة مقارنة وتم التقدير لقطاعات معينة لمقارنة إنتاجية عنصر العمل، حيث وجد انه بالرغم من انخفاض إنتاجية عنصر العمل في مصر مقارنة بفرنسا إلا أن قطاع الصناعة التحويلية في مصر قادر على المنافسة دوليا، ويعود ذلك إلى انخفاض تكلفة وحدة العمل في مصر مقارنة بفرنسا.

كما قدم Edwards (١٩٩٧) تحليلا للعلاقة بين الانفتاح والإنتاجية الكلية لعاصر الإنتاج (TFP)، حيث تناولت دراسته مجموعة من البيانات تضم (٩٣) دولة، قام من خلالها باستخدام (٩) مؤشرات للسياسة التجارية. دلت النتائج أن الدول الأكثر انفتاحا يكون فيها نمو إنتاجية عوامل الإنتاج أسرع.

وبينت AL-Muhtaseb (١٩٩٥) التي تناولت موضوع التنافسية الدولية لقطاع الصناعة التحويلية، ومدى قدرة الصناعات التحويلية الأردنية للمنافسة أمام المنتجات الأجنبية سواء كانت في الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية، أن الفترة الممتدة من السبعينات إلى نهاية الثمانينات قد شهدت تحسنا في منافسة الواردات، حيث اظهر مؤشر تغلغل الواردات تراجعا ملحوظا خلال تلك الفترة. كما عكس التطور في الأهمية النسبية للصادرات من إجمالي المبيعات تحسنا في مستوى تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية.

ويرى حميدات والهزايمه (١٩٩٥) في دراستهما التي هدفت إلى تحليل اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وذلك عن طريق نموذج قياسي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقطع العرضي، ودلت النتائج على إن معدلات النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية تتأثر بشكل ايجابي بمعدلات النمو في مجمل الصادرات الوطنية، ومجمل الصادرات الصناعية ومجمل المستوردات (الرأسمالية والوسيطة)، مما يشير بوضوح إلى أن حجم ناتج الصناعات التحويلية ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو ويتطور فيه حجم الصادرات الصناعية والمستوردات الوسيطة التي تخص تلك الصناعات.

١-٧ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

فضلا عن محدودية الدراسات التي تناولت موضوع تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، فان أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو محاولتها لتقييم تأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية من خلال دراسة أثره على بعض المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تقييم تنافسية قطاع الصناعة التحويلية، والمتمثلة في مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، الربحية والميزان التجاري. حيث تعتبر هذه الدراسة هي الأولى حسب علم الباحث التي تتناول دراسة هذا التأثير باستخدام منهج قياسي كمي.

١-٨ منهجية الدراسة

لغايات تحليل البيانات وتفسيرها سيتم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من خلال منهج قبل-بعد (Before – After Approach)، وأسلوب التحليل القياسي الكمي ، وذلك باستخدام منهجين قياسيين لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة من (١٩٧٦-٢٠٠٩) وهما الانحدار الذاتي غير المقيد (Vector Autoregressive) ومتجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction)

حيث سيتم إجراء الاختبارات التالية: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرار السلاسل الزمنية (The Unit Root Test of Stationary)، واختبار جرينجر (Granger) للسببية، والذي يمكننا من تحديد اتجاه السببية ، واختبار التكاملية (Co-integration)، وتحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)، ودالة الاستجابة لرد الفعل (Impulse Response Function).

الفصل الثاني
الخلفية النظرية للدراسة

٢-١ مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية احد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي لأي دولة واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج من وإلى الدولة، وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي. حيث يمكن تعريف التجارة الخارجية نظريا على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

وترجع أهم أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بمشكلة الندرة النسبية، بالإضافة إلى اعتقاد الكثيرين بأهمية التجارة الخارجية في تحقيق الرفاهية الاقتصادي لأفراد المجتمع. لعل من أهم الأعمال التي شرحت حاجة الدول إلى التجارة كانت عن طريق آدم سميث صاحب نظرية الميزة المطلقة (Absolute Advantage Theory) ، والتي ترى أن التجارة تقوم على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من إنتاجها بشكل أكثر كفاءة، وان البلد يجب أن يتخصص في إنتاج السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها، ويستورد السلع التي يكون للبلدان الأخرى ميزة مطلقة في إنتاجها (عوض والمحتسب، ٢٠١٠).

وقد ترك تحليل ادم سميث لنظرية الميزة المطلقة كثيرا من التساؤلات دون إجابة، من أبرزها، ماذا لو لم تحرز الدولة أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة ؟، والى أي حد يمكن لهذه الدول أن تشارك في التجارة؟.

استثارت هذه التساؤلات الاقتصاديين التقليديين ومن أشهرهم ديفيد ريكاردو صاحب نظرية الميزة النسبية (Comparative Advantage) والتي ترى أن التجارة تقوم على أساس المكاسب المحتملة بغض النظر فيما إذا كانت لدى الدولة ميزة مطلقة في إنتاج إحدى السلع أم لا. وتنادي هذه النظرية بان يتخصص البلد في إنتاج السلع التي يستطيع إنتاجها بأكثر كفاءة نسبية ممكنة بينما يستورد السلع التي يستطيع إنتاجها بكفاءة نسبية أقل. كما يرى ريكاردو إن التجارة تسبب زيادة الإنتاج العالمي وتحفز النمو الاقتصادي (Ali, ٢٠٠٣).

ويعتبر نموذج ريكاردو أداة مفيدة لشرح أسباب قيام التجارة الدولية، واثر التجارة على الرفاهية الاقتصادي. ولكن السؤال الذي يبرز هو هل لنموذج ريكاردو تنبؤات دقيقة حول التدفق الحقيقي للتجارة الدولية؟، كما إن نموذج ريكاردو يبين إن جميع الدول تستفيد من التجارة، ولكنة لا يشير فيما إذا كانت المجموعات المختلفة داخل كل بلد تستفيد أو تخسر من التجارة (٢٠٠٠ Caballero,)، فضلا عن ذلك يهمل نموذج ريكاردو دور اقتصاديات الحجم كسبب لقيام التجارة.

نتيجة لذلك طور الاقتصاديون فكرة التجارة القائمة على أساس اختلاف الإنتاجية بين الدول بالاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية واعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج، وسمي هذا النموذج بنموذج هيكشر- اولين والذي يفترض وجود دولتين تنتجان سلعتين متجانستين باستخدام عنصري إنتاج متجانسين ومستوى فني (المستوى التكنولوجي) متماثل. بالإضافة إلى سيادة المنافسة التامة في الدولتين، وحرية انتقال عناصر الإنتاج داخل كل دولة مع عدم إمكانية الانتقال بين الدولتين. يتحدد نمط التجارة وفق نموذج هيكشر- اولين تبعا لاختلاف الموارد الطبيعية، فيصدر البلد تلك السلع التي يستخدم في إنتاجها بشكل مكثف عناصر الإنتاج المحلية الوفيرة ويستورد السلع التي يستخدم في إنتاجها بشكل مكثف عناصر الإنتاج النادرة محليا (Feenstra, ٢٠٠٢) .

الفكرة الأساسية لتحليل نموذج هيكشر- اولين يقوم على أساس الاختلاف النسبي في وفرة عناصر الإنتاج بين الدولتين (العمل ورأس المال) . في حين أشار ستوبلر – ساmولسون إلى إن دخل عناصر الإنتاج يعتمد على الطلب الموجه إلى ذلك العنصر، وبما إن هذا الطلب هو طلب مشتق من الطلب على منتجات ذلك العنصر، يرى ساmولسون إن التجارة تغير من عوائد عناصر الإنتاج من خلال التأثير في أسعار المنتجات. لذلك ظهر نموذج آخر يفسر هذه العلاقة يسمى نموذج هيكشر- اوهلين – ساmولسون، والذي يرى أن انخفاض أسعار السلع المنافسة للمستوردات الناجم عن التجارة بين الدول سيكون له تأثير سلبي على عنصر الإنتاج الذي يستخدم نسبيا بكثافة أعلى في إنتاج السلع المنافسة للمستوردات، ويؤثر إيجابا على عنصر الإنتاج الذي يستخدم نسبيا بكثافة في إنتاج سلع التصدير، وبالتالي تنتقل الموارد من قطاع السلع الإحلالية (التي تحل محل المستوردات) إلى قطاع الإنتاج التصديري (Mouelhi, ٢٠٠٧).

ومن الانتقادات الموجهة إلى نظرية هيكشر – اوهلين أن صحتها تتوقف على ما توصلت إليه من تساوي أسعار عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري، بالإضافة إلى أن غياب

المنافسة التامة، وتباين التقنيات تؤدي إلى تفاوت تكاليف الإنتاج والأسعار. وبالتالي فانه لا ينتج عن النظرية توازن عام بل جزئي. وقد أدى فشل هذه النظرية في تفسير التجارة الدولية للعديد من الدول إلى ظهور بدائل منها "نظرية دورة حياة المنتج" التي تنسب إلى ريموند فارنون "R.Vernon"من خلال تفسيره لدورة حياة منتج جديد في الولايات المتحدة.وفقا لهذه النظرية يمر إنتاج منتج معين في أربع مراحل : تبدأ المرحلة الأولى بإنتاج منتج جديد، ويتركز الإنتاج محليا مع إدخال تعديلات على المنتج ليتوافق مع أذواق المستهلكين دون السعي للتصدير الخارجي. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة النضج ، حيث تبدأ باستقرار مواصفات المنتج، ويبدأ الإنتاج على نطاق أوسع بما في ذلك التصدير لدول أخرى مرتفعة الدخل. معنى ذلك إن هذه النظرية تسمح بانتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود (عكس نظرية هيكشر - اوهلين). أما المرحلة الثالثة فتتمثل بالوصول إلى المنتج المعياري (Standardized)، وتمثل المرحلة الرابعة مرحلة التراجع بالنسبة للمنتج (Yoo, ٢٠١٠).

تعتبر هذه النظرية خطوه متقدمة بالنسبة لنظرية هيكشر – اوهلين من حيث أخذها بعين الاعتبار وفورات الحجم، وديناميكية المزايا النسبية. بعد ذلك بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية في السبعينات من القرن الماضي على يد بول كروقمان "P.Krugman" والتي اعتمدت على عنصر إنتاجي واحد وهو العمل، واعتمدت كذلك على فرضيتين : وهما تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفورات داخلية ناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج، وسيادة المنافسة الاحتكارية،وترى هذه النظرية انه عند فتح الحدود ما بين طرفي التجارة الدولية ، فان السوق يتسع أمام المنشات المنتجة للسلع المختلفة، الأمر الذي يتيح عمل وفورات الحجم ومن ثم تنخفض التكاليف. وبسبب ارتفاع حجم الطلب، نتيجة زيادة حجم السوق يرتفع حجم الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي. وبذلك تستفيد كلا الدولتين من التجارة بارتفاع الأجر الحقيقي والإنتاج لكل سلعة، كما تستفيد المنشات من وفورات الحجم الديناميكية (الكواز، ٢٠٠٩).

أما فيما يتعلق بالسياسات التجارية التي من الممكن أن تتبعها أي دولة فهي تختلف حسب الظروف والتوجهات السياسية والاقتصادية في أي دولة، وطبيعة الاقتصاد السائد فيها. حيث تقوم الدولة بإصدار تشريعات واتخاذ إجراءات معينه لتحدد علاقتها مع العالم الخارجي، وذلك من اجل تحقيق مجموعه من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية. وهناك نوعان من السياسة التجارية، وهما سياسة الانفتاح التجاري وسياسة الحماية التجارية.

يوجد اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين حول الأسلوب أو السياسة الناجعة الواجب إتباعها لتفعيل دور التجارة الدولية، ومشاركتها في عملية التنمية بفعالية، قسم يؤيد سياسة الانفتاح التجاري، في حين يؤيد القسم الآخر سياسة الحماية التجارية.

نحاول في هذا الصدد توضيح وجهة نظر كلا الطرفين كما يلي :

٢-٢ وجهة النظر الداعمة لسياسة الحماية التجارية

يقصد بالحماية التجارية الجهود الحكومية المبذولة لوقاية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية. حيث اعتمدت الدول الاشتراكية هذا النموذج وذلك انسجاما مع نظمها الاقتصادية، واعتمدت الدول الرأسمالية هذا النموذج منذ تاريخ قديم تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بغرض حماية منتجاتها الوطنية لمختلف السلع والخدمات من منافسة البضائع المستوردة، فخلال مرحلة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى الصناعي ونمو الطبقة البرجوازية، اعتمدت الدول الأوربية مبدأ الحماية الوطنية للتجارية الخارجية، بغرض ضمان الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها، ولكن بعد حصول التطورات المهمة في الفكر الرأسمالي والتوسع الكبير في التقنيات وأساليب وحجم الإنتاج برزت الحاجة للانفتاح التجاري (شفيع، ٢٠٠٨) .

يرى قسم كبير من الاقتصاديين المعارضين لعملية الانفتاح التجاري أن موضوع الانفتاح التجاري يدخل ضمن مفاهيم العولمة، وهو يمثل وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو يمثل أيضا نموذجا لمنطق العلاقات اللامتكافئة بين المجتمعات المتقدمة صناعيا (مهما كانت الإيديولوجيا التي تعتنقها) والمجتمعات غير المتقدمة صناعيا. فالوقائع العملية تؤكد أن القوى الاقتصادية تسرف بطريقة أو بأخرى في استخدام سلطتها التفاوضية عندما تتعامل مع الدول الأقل قوة . ويأتي الدور المهيمن للشركات الأجنبية على جزء كبير من إنتاج الدول السائرة في طريق النمو نظرا لتواجد مركز قرارها في بلدانها الأصلية، وهي في الغالب تأخذ في اعتبارها مصلحتها الذاتية بالدرجة الأولى دون مراعاة لصالح الدولة المضيفة لها .

الحجج والدوافع التي تستدعي فرض الحماية التجارية

نبين أدناه الحجج والدوافع التي تجبر الدول على فرض الحماية التجارية ، ولا نقصد هنا الدول التي تتبنى نظم تتعارض بالأساس مع مبدأ الحرية التجارية :

١- حجة الصناعات الناشئة Infant Industry: تعتبر حجة الصناعة الوليدة هي الأكثر قوة من بين الحجج الاقتصادية التي تدافع عن الحمائية. إذ أنها تبرر الحمائية بوصفها إجراءا مؤقتا يتيح لصناعة ناشئة أن تتطور في وقت تكون فيه مستعدة لمواجهة المنافسة الدولية (Caballero, ٢٠٠٠). ويتم الدفاع عن الحمائية أيضا عندما لا تتوافر الأسواق التي تتصل بالنشاط المعنى، أو عندما تكون موجودة ولكنها لا تعمل جيداً. وفي مثل هذه الأحوال تتيح حماية الصناعة فرصة العمل في ظروف إخفاق الأسواق. وبالتالي من الممكن على سبيل المثال، أن يؤدي غياب الأسواق المالية أو وجودها غير الفعال في بلد ما، إلى منع صناعة ما من جمع الموارد المالية اللازمة لتحديث ومواجهة المنافسة الدولية. فالحمائية قد تتيح لهذه الصناعة فرصة اكتساب أرباح إضافية تتطلبها لتمويل خططها في التوسع وتحسين التقنية (Caballero,٢٠٠٠).

٢- حجة الميزان التجاري : يمكن أن تؤدي سياسة الحماية التجارية إلى دعم الصادرات. ففي حالة وجود منشاتين متنافستين (محلية وأجنبية)، وفي ظل منحنى تكلفة حدية منحدر للأسفل (بدلا من تكلفة حدية ثابتة)، يكون بإمكان المنشاة المحلية، في ظل الحماية أن ترفع مبيعاتها وبالتالي تخفض من تكلفتها الحدية مقارنة بالتكلفة الحدية للمنشاة الأجنبية المنافسة. ويؤدي ذلك إلى زيادة صادرات المنشاة المحلية (الكواز، ٢٠٠٨).

٣- حجة حماية الصناعات ذات الوفورات أو التأثيرات الخارجية الايجابية (Externalities): تؤيد نظريات التجارة الحديثة الحجة المنادية بضرورة دعم القطاعات أو الأنشطة التي تتسم بالوفورات أو التأثيرات الخارجية الايجابية، ففي حالة سيادة المنافسة غير التامة تعتقد نظريات التجارة الحديثة أن المزايا من الانفتاح التجاري تتحقق فقط في حالة إعطاء إجراءات الانفتاح دفعة نمو قوية لتلك الصناعات العاملة في ظل وفورات الحجم، مع خفض الهوامش الربحية لهذه الصناعات. أما إذا أدت إجراءات الانفتاح التجاري إلى انكماش (بدلا من نمو) الصناعات ذات وفورات الحجم فسوف يترتب على ذلك خفض في المنافع الاقتصادية (Caballero, ٢٠٠٠).

٤- حجة الإنتاج والعمالة: قد تضطر بعض المنشآت إلى الخروج من السوق نتيجة زيادة حدة المنافسة الأجنبية بفعل الانفتاح التجاري، وهذا يعني انخفاض الإنتاج وزيادة البطالة.

أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية

تعتمد الدول التي تبنت سياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

أولا : الأدوات السعريه**:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والمستوردات:

١- الرسوم الجمركية: تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو مستوردات"(عابد، ٢٠٠١) و تنقسم إلى :

أ- الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن،حجم....إلخ).

ب- الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو مستوردات و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.

ج- الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.

٢- نظام الإعانات :يعرف نظام الإعانات على أنه: كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية (عبدالخالق، ١٩٩٩).

ثانيا : الأدوات الكمية **:** تنحصر أهمها في نظام الحصص، المنع(الحظر) (عبدالخالق، ١٩٩٩):

١- نظام الحصص :يتمثل هذا النظام بقيام الحكومة بتحديد حد أقصى للمستوردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة.

٢- الحظر (المنع) : يكون الحظر على الصادرات أو المستوردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

- حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي.

- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول أو بالنسبة لبعض السلع.

ثالثا : الاتفاقيات والمعاهدات التجارية**:** تتمثل في (Ngasongwa, ٢٠٠٣) (عبدالخالق، ١٩٩٩):

١- المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات فيما بينها تنظيما عاما يشمل الجوانب التجارية والاقتصادية.

٢- الاتفاقيات التجارية: هي اتفاقيات قصيرة الأجل تشمل قوائم السلع المتبادلة، و كيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فهيذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

رابعا : تراخيص الاستيراد:عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك (عابد، ٢٠٠١).

٢-٣ وجهة النظر الداعمة للانفتاح التجاري

يمكن تعريف سياسة الانفتاح التجاري بأنها تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتخفيض القيود على العلاقات الاقتصادية والتجارية لاي دولة مع العالم الخارجي (Bynoe,٢٠٠٢).

وتشير الأدبيات إلى أن الانفتاح التجاري مر بثلاث موجات (العباس، ٢٠٠٩) :

١. **الموجة الأولى** (١٨٧٠-١٩١٤) : شهدت هذه المرحلة ارتفاع الاندماج الاقتصادي بين الدول بسبب انخفاض تكاليف النقل والاتصال، وبداية تطبيق السياسات التجارية بين فرنسا وبريطانيا[١].

٢. **الموجة الثانية** (١٩٤٥-١٩٨٠) : خلال هذه المرحلة انخفضت تكاليف النقل وبدأت الدول المتقدمة في تقليل القيود الجمركية وتحرير التجارة وإلغاء القيود على أسواق رأس المال.

٣. **الموجة الثالثة** (١٩٨٠- الآن) : شهدت هذه الفترة ارتفاع مساهمة الدول النامية في تجارة السلع المصنعة، واستقطاب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد ذلك ارتفعت موجة تحرير اقتصاديات هذه الدول من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية، وإلغاء القيود على انتقال رؤوس الأموال، وتحول شركات متعددة الجنسية إلى المناطق ذات التكلفة المتدنية.

[١] بالنسبة للفترة (١٩١٥-١٩٤٤) كانت الفترة التي حدثت خلالها الحرب العالمية الأولى والثانية، والكساد الكبير.

ويعتقد قسم كبير من الاقتصاديين أن الانفتاح التجاري يخلق الثروات للمجتمعات مما يمكنها من تلبية احتياجاتها، ويعزز تطورها الاقتصادي، وان إقامة الحواجز في وجه التجارة يحقق أهدافا معينة أو يحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان، ويضع الاقتصاد في حالة أسوأ من الحالة التي كان فيها ويحقق نموا أبطأ، ويؤدي إلى تحقيق شح في الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية. ويملك هؤلاء جملة من المبررات والحجج التي تدعم وجهة نظرهم (Caballero, ٢٠٠٠).

الحجج والمسوغات التي يوردها مؤيدو التجارة الحرة

١ -حجة الكفاءة : إن اعتماد مبدئي التخصص والإنتاج الكبير في إنتاج السلع والخدمات، يؤدي إلى تحقيق كفاءة أعلى في الإنتاج وانخفاض في التكاليف . كما وتؤدي سياسة الانفتاح التجاري إلى تحفيز حركة الاستثمار المباشر بين الدول، والذي له دور مهم في تنشيط عملية التنمية وتسهيل نقل التكنولوجيا.

٢ -حجة الابتكار والتطوير: إن تعزيز المنافسة من خلال فتح الأسواق يعتبر إحدى الوسائل المهمة التي تحفز المنتجين على رفع كفاءة إنتاجهم من خلال تبني مستوى تكنولوجي وتقني متطور يجاري المستوى المعمول به في المنشآت الأجنبية، وبالتالي القدرة على خفض مستوى التكلفة، وخفض مستوى الأسعار، وهذا يعني مستوى تنافسي أفضل. وقد تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الصناعات التي تميل إلى الاحتكار التام أو احتكار القلة.

٣ -حجة الاستقرار : يمكن أن تساعد التجارة أيضا في تسوية حالات الزيادة المؤقتة في العرض والطلب في الأسواق المحلية، مزيلة بذلك أو مقللة من تذبذبات الأسعار، وندرة الإمدادات.

٤ -حجة التنوع : هناك سبب آخر يجعل الانفتاح التجاري أمراً نافعاً، هو أنها تتيح أمام المستهلكين والمنتجين جملة كاملة من البضائع والخدمات ما كانت لتتوافر لولا وجود الانفتاح التجاري.

٥ -حجة السلوكيات الطُفيليّة : عادة ما يتم تأمين الإجراءات الحمائية للقطاعات الإنتاجية بواسطة متخذي القرار السياسي بطريقة أشبه ما تكون بالخاصة، وكثيراً ما تكون نتيجة تعامل مشترك، ولا ترتبط في الغالب بأي خسائر تجارية محددة ومحسوبة بوضوح. وتنشأ نتيجة ذلك ضغوط يمارسها المستثمرون وأصحاب العوامل الإنتاجية للتأثير على متخذي القرار، من أجل الحصول على تنازلات إدارية تعود عليهم بالنفع، وهو ما يعرف بالسلوكيات الطُفيليّة. ويجادل مؤيدوا التجارة الحرة بأنه طالما أن العملية السياسية تجعل من غير الممكن، في

معظم الحالات، تجنب الظاهرة المذكورة أعلاه، فإن الوضع الأفضل بالنسبة لهذه البلدان هو تبنى التجارة الحرة أو على الأقل تبنى مستويات حمائية جمركية منخفضة مطبقة بالتساوي وبشفافية كاملة على كل الصناعات القائمة (Caballero, ٢٠٠٠).

٦ -حجة النمو : يقال أن التجربة بينت أن تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر، وتوفير فرص عمل كبيرة يتم من خلال تحرير التجارة. فقد جاء في تقارير البنك الدولي أن الدخل الفردي الحقيقي نما في التسعينات من القرن الماضي في الدول النامية التي قلصت حواجزها التجارية بسرعة تزيد ثلاث مرات عن النمو المتحقق في الدول النامية الأخرى (العباس، ٢٠٠٩).

مقاييس ومظاهر الانفتاح التجاري

استخدمت العديد من الدراسات مقاييس مختلفة للانفتاح التجاري تمثل أهمها بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الضرائب على الصادرات إلى إجمالي الصادرات، والرسوم الإجمالية على المستوردات، بالإضافة إلى نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر الأكثر استخداما، حيث يقيس مدى تأثر وشدة حساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية، سواء كان مصدرها داخليا أم خارجيا. ويعني انخفاض هذه النسبة اعتمادا اقل للدولة على العالم الخارجي، وارتفاعها يعني اعتمادا أكثر على العالم الخارجي.

وقد أفرزت سياسة الانفتاح التجاري عدة مظاهر، أهمها (شفيع، ٢٠٠٨):

المظهر الأول : بروز وتعاظم حجم الشركات الكبيرة التي لها امتداد جغرافي واسع، والتي تملك قوة تأثير كبيرة في حركة الاقتصاد العالمي ، مقابل قوة الحكومات الوطنية التي انحسر دورها في المجال الاقتصادي بشكل كبير .

المظهر الثاني : تعاظم دور وفعالية المنظمات والهيئات الدولية في إدارة وتنظيم حركة التجارة العالمية السلعية والخدمية والمالية .

المظهر الثالث : تطور حالات التنسيق البيني بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتشكيل تكتلات اقتصادية يمثل التبادل التجاري ركنا أساسيا فيها.

أدوات سياسة تحرير التجارة الخارجية

لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع أو الخدمات نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة أو تخفيض جميع القيود التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول، و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا الاتجاه تنحصر أساسا في:

أولا : التكامل الاقتصادي**:** يأخذ التكامل الاقتصادي عدة درجات منها:

١ -منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area): و هو اتفاق بين مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية، و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية، و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

٢ - الاتحاد الجمركي (Custom Union): يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، حيث يتم توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، بالإضافة إلى تنسيق سياساتها الخاصة فيما يتعلق بعقد المعاهدات والاتفاقيات التجارية.

٣ -السوق المشتركة (Common Market): تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل و رأس المال، و من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام ١٩٥٨.

٤ -الاتحاد الاقتصادي (Economic Union): هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص، و رؤوس الأموال، و إنشاء المشروعات و ذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية. ويتطلب ذلك تنازل الدول الأعضاء عن مسؤولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية مشكلة من الدول الأعضاء في الاتحاد ويتضمن الاتحاد الاقتصادي الاتحاد النقدي.

ثانيا : التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية**:** الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية، من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية، حيث يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى.

ثالثا : حرية تحديد أسعار الصرف**:** أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق، لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

الفصل الثالث

التنافسية ومؤشراتها

٣-١ مقدمة

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ التي عرفت عجزا كبيرا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في تبادلاتها مع اليابان)، وزيادة حجم الديون الخارجية. وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية، بالإضافة إلى التقدم الهائل في وسائل الاتصال وشبكات نقل المعلومات (عدنان، ٢٠٠١).

إن عدم الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي يعد امرأ صعبا في ظل العولمة والتطور التكنولوجي، ولكن هذا لا يعني أن الاستفادة من هذا الاندماج هو أمر حتمي، فهناك مجموعة من التحديات لا بد من مواجهتها تتمثل أهمها بزيادة حدة المنافسة، وهذا يستدعي تحديث هياكل الإنتاج، وتحسين كفاءتها، والنهوض بالعنصر البشري، وتطوير التقنية والابتكار. أدى ما سبق إلى الاهتمام بمفهوم التنافسية، حيث يعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء لمواجهة تحدي العولمة وزيادة حدة المنافسة.

ومن اجل تحقيق مكاسب التنافسية من الانفتاح، لا بد من إيجاد التوازن بين القوى الاقتصادية، من خلال السماح بوجود مساحات أوسع للتمييز لصالح الدول ذات الكفاءات الأقل، ومستويات الدخل الأدنى، لذلك بدأت العديد من الدول ببرامج التصحيح الهيكلي، من اجل تيسير التحول من استراتيجيات التنمية المتوجهة نحو الداخل إلى الانفتاح والاندماج في الأسواق العالمية. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الدول النامية لا تحتاج فقط إلى فتح أسواق وتحرير تجارة دون وجود برامج هيكلية تنموية لتحقيق المكاسب المرجوة من الانفتاح والتنافسية.

أختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية على تحديد مفهوم محدد ودقيق للتنافسية ، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة، ويستعمل بعض الباحثين الآخرين مفهوما واسعا يكاد يشمل جميع مناحي النشاط الاقتصادي.

لقد وقع تحول في المفاهيم من مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم الميزة التنافسية. ففي حين تقتضي الميزة النسبية في اقتحام الأسواق الدولية الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية.بينما تقتضي الميزة التنافسية التركيز على تلبية حاجات المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة، وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة، وعلى الرغم من أثرها في زيادة التكلفة في المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة (بركات، ٢٠٠٠).

٢-٣ الأفكار والنظريات التي ساهمت في تطوير مفهوم التنافسية

بالرغم من حداثة مفهوم التنافسية إلا أنه يمكن أن نستقرئ التطور التاريخي لهذا المفهوم من خلال تتبع الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية، والنظريات التي تناولت ذلك، والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين : نظريات التجارة التقليدية، ونظريات التجارة الحديثة.

تقوم **نظريات التجارة التقليدية** على الفرضيات التالية : المنافسة التامة، تجانس السلع، بالإضافة إلى ثبات عوائد الحجم. وتتضمن هذه النظريات ما جاء به كل من آدم سميث (Smith) (١٧٧٦)، ريكاردو(Ricardo) (١٨٢٣)، وهيكشر- اولين (Heckscher-Ohlin) (١٩١٩)، وما تبعه من تعديلات وامتداد لنظرية هيكشر اوهلين (H-O) على يد ستوبلر ساmويلسون (Stolpher-Samuelson) (١٩٣٣) وآخرون.

تؤيد نظريات التجارة التقليدية فكرة عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، وان القوة السوقية وحرية التجارة أفضل المحددات لنمط التجارة بين الدول. وان التخصص في السلع ذات الميزة النسبية، وتراكم مصادر الإنتاج، فضلا عن الابتكار أو تجديد العمليات الإنتاجية، جميعها تحدد المقدرة التنافسية العالمية للدولة. كما أن نظرية التجارة التقليدية تؤكد بان حرية التجارة تعتبر من العوامل الأساسية المساهمة في تطوير وتحسين المقدرة التنافسية.

بعد ذلك بدأت تتشكل بوادر نظريات جديدة في التجارة الدولية، والتي أطلق عليها اسم **"نظريات التجارة الحديثة"** على يد كل من Lancaster ,(١٩٨٠) Dixit and Norman (١٩٨٠)، Krugman (١٩٧٩،١٩٨٠،١٩٨١), Helpman(١٩٨٠) Ethier (١٩٨٢)، تستند هذه النظريات إلى الفرضيات التالية : وجود المنافسة غير التامة، السلع غير متجانسة، تزايد عوائد الحجم، بالإضافة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. اعتمادا على هذه النظريات وفي ظل السمات سالفة الذكر فان المكاسب من الانفتاح التجاري تتحقق فقط إذا ساهمت تدابير الانفتاح التجاري في نقل النمو إلى الصناعات التي تخضع إلى اقتصاديات الحجم (Rangasamy.J, ٢٠٠٣).

في أواخر القرن العشرين بدا الاهتمام بالعوامل الحاكمة لتنافسية بلد معين في التجارة الدولية. حيث قدم أوستن Austin نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي (عدنان، ٢٠٠١) :

- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المؤسسة.
- تهديد الإحلال، أي البدائل لمنتجات المؤسسة.
- المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

فإذا اتسمت صناعة ما بوجود ضغوط قليلة من واحدة أو أكثر من القوى المختلفة، فلديها فرصة جيدة لتحقيق ربحية طويلة المدى، كما يمكن أن يكون للضغوط تأثيرا محفزا للصناعات نحو الإبداع. وتحدد القوى الخمس الأسعار التي تستطيع الشركة فرضها، والاستثمار المطلوب للتنافس والتكلفة التي على الشركة تحملها.

وكون الصناعات تتكون من مجموعة من المنشآت، وكل منشاة تتأثر بهذه القوى كما تؤثر فيها.، فيمكن للشركات الجديدة الداخلة إلى السوق أن تنقص من الحصة السوقية للشركات الموجودة سابقا. وإذا كان لدى البائعين قوة كامنة فبإمكانهم الضغط على الشركات للبيع بأسعار اقل. أما الموردون فبإمكانهم المطالبة بهامش ربح أعلى لأنفسهم. كما أن التنافس يزيد من التكلفة التي على الشركات إنفاقها على البحث والتطوير، وعلى التسويق أو خدمات ما بعد البيع. وإذا ما وجدت منتجات بديلة في السوق فانه يجب التكيف معها في السعر والجودة (عوض والمحتسب، ٢٠١٠).

وبدا بورتر (Porter) بدراسة ظاهرة التنافسية على المستوى الجزئي "الشركة والصناعة"، وانتقل بعدها لدراسة التنافسية الوطنية بحدود عام ١٩٨٥. وقد توصل إلى نتيجة مفادها بان المفهوم المنطقي الوحيد للتنافسية على المستوى الوطني هو الإنتاجية الوطنية، ولذلك فان تحليله للتنافسية يركز على الإنتاجية، ويهدف لإدراك لماذا تتمكن شركات دولة معينة دون غيرها من توفير المقدرة لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية، وزيادتها مع مرور الزمن. وحيث أن الإنتاجية تخلق على مستوى الصناعة أو المنشاة يجادل بورتر بأننا يجب أن نركز على صناعات معينة وأجزاء من الصناعات لنفهم التنافسية.

وقام بورتر (١٩٩٠) بتكليف عدد من الباحثين لتحديد عوامل نجاح اكبر عشر دول صناعية في التصدير (ألمانيا ، وايطاليا ، والدنمرك ، والسويد ، وسنغافورا ، وسويسرا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وكوريا ، وبريطانيا). حيث تم تحديد أربع عوامل للبيئة التنافسية المناسبة (على شكل ماسة Diamond) (Porter,١٩٩٠):

١- شروط عوامل الإنتاج : وهي تشير إلى مدى توفر مختلف عناصر الإنتاج من قوى عاملة مدربة، أو مصادر المعرفة الملائمة سواء كانت مرتبطة بتكنولوجيا الإنتاج أو بمصادر المعلومات أو رأس المال الكافي، ومدى ملائمة وكفاية خدمات البنية التحتية اللازمة للإنتاج وللمنافسة في أي صناعة، أو تكوين الميزة النسبية.
٢- شروط الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه: وهي تشير إلى ظروف الطلب المحلي على منتجات الصناعة من السلع والخدمات المختلفة، وتشمل جانبين رئيسيين: الأول يشير إلى الظروف البيئية الاجتماعية التي تفرض أنماطا من الطلب لا بد للمنتج من مواجهتها بالبحث والتطوير المستمرين، وبما يضمن له في النهاية تحقيق التفوق والتميز في الإنتاج، واكتساب السمعة الحسنة، ودخول الأسواق الخارجية. أما الجانب الثاني فيتعلق بحجم ومدى أهمية الطلب المحلي، وتأثيره في تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال وفورات الحجم الكبير. ويساعد أيضاً في تنويع الإنتاج بما يتلاءم واحتياجات المستهلكين، ويشبع مختلف الأذواق لديهم، وعلى نحو يساهم أيضاً في تخفيض التكلفة، وتحقيق التميز وزيادة القدرة التنافسية محلياً ودولياً.
٣- وضع الصناعات المساندة ذات الصلة: ويشير ذلك إلى مدى وجود أو عدم وجود

صناعات مساندة يكون لها روابط أمامية وخلفية مع غيرها، وذات قدرة تنافسية عالية، وذلك لأهمية تلك الصناعات في توفير البيئة الإنتاجية الملائمة، والمعززة للوضع التنافسي للمنتجات المحلية.

٤- الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية: وهذا يشير إلى الظروف المحلية في المجتمع التي تحكم كيفية نشأة الشركات وتنظيمها وإدارتها، وطبيعة المنافسة فيها، وآثار ذلك كله في حفز الابتكار والتطور والإبداع والتميز، والذي يعتبر هدفاً نهائياً للنجاح والبقاء والاستمرارية في السوق العالمي.

يمكن تحديد القدرة التنافسية لنشاط معين من خلال دراسة هذه العوامل، وطبيعة العلاقة فيما بينها، وبالتالي تحديد نقاط الضعف والقوة في مقدرة هذا النشاط على المنافسة، وذلك لمعالجة نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة وتعزيزها.بعد أن قام بورتر بتحليل العوامل التي تخلق التنافسية الوطنية في الصناعات في دولة ما، استمرت طريقته بعد ذلك بمقارنة الماسات المتنافسة بين الأمم من اجل وصف المراحل المختلفة للتنمية الصناعية في الأمة.

ومن الممكن ترتيب الدول استنادا إلى مرحلة التطور التنافسي في صناعاتها، حيث يعرف بورتر أربع مراحل تحدد مركز الدولة في تلك الصناعات الخاضعة للمنافسة الدولية (عوض والمحتسب، ٢٠١٠) :

- مسار عناصر الإنتاج : في هذه المرحلة ترتكز الميزات التنافسية على عناصر الإنتاج الرئيسة ، وتتنافس الشركات على أساس الأسعار، والحصول على التكنولوجيا من الدول الأخرى. يكون الاقتصاد في هذه المرحلة عرضة لتقلبات الدورات الاقتصادية العالمية وللتغيرات في أسعار الصرف.
- مسار الاستثمار : ترتكز الميزة التنافسية في هذه المرحلة على رغبة ومقدرة الأمة وصناعاتها بالاستثمار المكثف.
- مسار الإبداع : من الممكن أن تكون كل المحددات التي ذكرها بورتر سابقا جزءا من الميزة التنافسية في هذه المرحلة.
- مسار الثروة : في هذه المرحلة فان الثروة التي تم جنيها في الماضي هي التي تسير الاقتصاد، لذا قد تفقد الشركات ميزتها التنافسية في هذه المرحلة، لان الهدف ينتقل إلى المحافظة على الوضع الحالي عوضا عن تحسينه والارتقاء به.

بالرغم من أن تلك الصناعات قد لا تكون كلها في نفس المرحلة، إلا انه يمكننا في الغالب تحديد نمط سائد ينعكس في الصناعات وأجزائها التي من الممكن لشركات الأمة أن تتنافس فيها بنجاح. تتضمن المراحل الثلاث الأولى عادة الارتقاء بالميزات التنافسية، بينما المرحلة الرابعة إحدى خطوات الهبوط النهائي. وليس من الضروري أن تمر الدول بكل هذه المراحل.

٣-٣ مفهوم التنافسية

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، كما يتميز هذا المفهوم بالديناميكية، ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينيات ارتبطت بالسياسة التقنية، أما في بداية الألفية الثالثة فإن التنافسية تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل.ولابد من الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية، فإنه يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين، وذلك كما يلي (المرصد الوطني للتنافسية، ٢٠١١).

- مدرسة رجال الإدارة : ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلا من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية، واليد العاملة الرخيصة، والمناخ المناسب، والموقع الجغرافي.
- مدرسة الاقتصاديين : وتركز على الرفاه الاقتصادي، وترتبط بالنمو المستدام، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادرا على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهية من خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع، والتوجه نحو إنتاج السلع كثيفة رأس المال.

يصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية، حيث يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة، أو قطاع أو دولة. كذلك يصعب تطويع تعريف التنافسية لخصائص بلد معين او منطقة محددة مثل المنطقة العربية، ولكن من خلال مسح التعاريف المستخدمة في الأدبيات سنعطي صورة أوضح لمفهوم التنافسية.

تتفاوت التعاريف تبعا للمفهوم المعتمد من قبل المؤسسات التي تنشر التقارير الدولية للتنافسية:

- المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) : التنافسية هي "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة " وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها " مجموعة من السياسات والعناصر التي تحدد مستوى الإنتاجية" (World Economic Forum, ٢٠١١).
- المعهد الدولي للتنمية الإدارية (Institute for Management Development): التنافسية هي "مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية الهجومية، وبالعولمة والاقتراب، وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف" (Alhiary, ٢٠٠٧,p٥٦).
- المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية (U.S. Council on Competitiveness Policy): التنافسية هي "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"(طارق، ٢٠٠٢، ص ٥).
- منتدى البحث الاقتصادي (The Economic Research Forum)التنافسية هي: "القدرة على الصمود أمام منافسة السلع الأجنبية في السوق المحلية وفي الأسواق العالمية" (المجالي، ٢٠٠٥، ص١٣).
- تقرير التنافسية السنوي (Annual Competitiveness Report, ٢٠٠٤) : التنافسية هي "القدرة على تحقيق نجاح في السوق والذي يقود إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد" (Balkyte,٢٠١٠, p ٣٤٤).
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):التنافسية الدولية هي "القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها "قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية"(Alhiary, ٢٠٠٧,p٥٥).
- وفي تعريف آخر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: فان التنافسية هي "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحر منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل".

- معهد التنافسية الدولية (Institute of International Competitiveness) : ويرى المعهد أن التنافسية هي قدرة البلد على (عدنان، ٢٠٠١، ص ٦) :

(١) أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا،ويقصد بالكفاءة :

- **تكلفة أقل**: من خلال تحسينات في ألإنتاجية، واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.
- **ارتفاع الجودة**: وفقا لأفضل معلومات السوق و تقنيات الإنتاج.
- **الملائمة**: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق، ومرونة كافية في الإنتاج و التخزين و الإدارة.

(٢) أن يبيع أكثر من السلع المصنعة، والتحول نحو السلع عالية والتقنية،والتي تتميزبقيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، و بالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

(٣) أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير البيئة المناسبة.

وقد توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي: **"تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي و الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى"**. ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية، ومنافسة المستوردات، والاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن أن نستعرض أيضا تعاريف التنافسية حسب اختلاف محل الحديث فيما اذا كانت عن شركة أو قطاع أو دولة. حيث من الممكن أن لا يتطابق مفهوم التنافسية المعرف بشكل مفصل على مستوى المؤسسة أو الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني، فقد تتحقق تنافسية المؤسسة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة مثلاً، فإذا كان نمو الإنتاجية قد تحقق من خلال تقليص مدخل العمل عوضاً عن زيادة المخرج لمستوى معين من مدخل العمل، فإن جانباً من المنافع المحققة على مستوى المؤسسة يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصاً في الدخل و الرفاه العام، والذي ينجم عن التخلص من العمالة ما لم يتم استيعاب تلك العمالة في منشآت أو مشاريع أخرى.

- **التنافسية على مستوى الشركات:** يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها

النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها : "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشات الأخرى" (Balkyte,2010, p348).

كما يمكن أن نعرف التنافسية على مستوى الشركات على أنها "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية"، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي، في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) (Alhiary, 2007, p57). ولا يعتبر نجاح تنافسية إحدى الشركات العاملة في دولة ما مقياساً على القدرة التنافسية للدولة، حيث يمكن أن يعزى نجاح شركة واحدة إلى عوامل استثنائية ليس من السهل تطبيقها أو توفرها في الشركات الأخرى أو على صعيد القطاع أو الدولة.

- **التنافسية على مستوى القطاع:** تعني التنافسية لقطاع ما "قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة". ، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلاً قطاع صناعة الموصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف.

- **التنافسية على مستوى البلد:** أهتم الكتاب والاقتصاديون وكذالك المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف التي تختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية، ويمكن أن نجمل هذه التعاريف بان التنافسية على مستوى الدولة تعني "قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الأفراد".

إن التنافسية على مستوى الأصعدة الثلاث، المنشاة، والقطاع، والدولة تمثل علاقة تكاملية، بحيث أن احدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على مستوى الدولة.

٣-٤ أنواع التنافسية

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي:

- **تنافسية التكلفة أو السعر**: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
- **التنافسية غير السعرية**: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير السعرية، فإن بعض الباحثين يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية. وتشمل بالإضافة إلى النوعية و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك، وذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع منافسية.بالإضافة إلى أن بعض المشروعات تتنافس من خلال إنتاج سلع عالية التقنية.

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها :

١) **مستوى التحليل** : ابتداء من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى الإقليم.

٢) **الشمول** : هي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف، والفعالية و الاختيار الصحيح للغايات.

٣) **النسبية** : حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصادات سواء كانت بلدانا أو مؤسسات أو أقساما في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين.

٣-٥ مؤشرات قياس القدرة التنافسية

ثمة العديد من مؤشرات التنافسية، فبعض الدراسات تقصر هذه المؤشرات على عدد محدود مثل سعر الصرف الحقيقي المستند إلى أسعار المستهلكين، سعر الصرف الحقيقي المبني على قيمة وحدة الصادرات، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية.

وسوف نتناول في هذا الجزء أهم مؤشرات قياس المقدرة التنافسية :

١-التكاليف والإنتاجية : تقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج Total Factor Productivity (TFP) الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات. لذلك يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP)

فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

وعادة ما ترتبط مؤشرات التكلفة مع تكاليف العمالة، وبهذا تكمن المشكلة في أن يتم استثناء أنواع أخرى من التكاليف مثل تكاليف الصفقات، وتكاليف البحث والتطوير، وتكاليف التوزيع، وتكلفة رأس المال.

السؤال الذي يبرز هنا هو ما هي الرؤيا النظرية في استخدام تكلفة وحدة العمل Unit Labore Cost (ULC) كمقياس للتنافسية؟. للإجابة على هذا السؤال نفترض أن كل دولة تنتج سلعة واحدة، والتي تتميز بإحلال غير كامل بالنسبة للسلع المنتجة في الدول الأخرى، وكل دولة تواجه منحنى طلب منحدر للأسفل. ولوضع تكلفة وحدة العمل في الصورة نفترض أن الأسعار تتحدد من خلال وحدة تكلفة العمل، وأنها تتحدد من خارج النموذج، وان ميزان المدفوعات في حالة توازن (Fagerberg, 1988):

$$X = A(Pw/P)^{a}W^{c} \qquad (3.1)$$

$$M = B(P/Pw)^{b}Y^{h} \qquad (3.2)$$

تشير المعادلات أعلاه إلى أن الصادرات (X) هي دالة في السعر المحلي (P) والسعر العالمي (Pw) والدخل العالمي (W)، في حين تعتمد المستوردات (M) على الدخل المحلي (Y) بالإضافة إلى السعر المحلي (P) والسعر العالمي (Pw).

$$XP = MP_{w} \qquad (3.3)$$

تمثل المعادلة رقم (3.3) قيد الميزان التجاري. وكما افترضنا سابقا فان الأسعار تتحدد من خلال تكلفة وحدة العمل :

$$P_{i} = U(1+t) \qquad (3.4)$$

حيث:

t : قيمة ثابتة،

P_i : تمثل السعر المحلي أو السعر الأجنبي

U: تكلفة وحدة العمل

وبتعويض المعادلات (3.1) و(3.2) في المعادلة رقم (3.3) والاشتقاق بالنسبة للزمن نحصل على المعادلة التالية :

$$dY/Y = 1-(a + b)/h\ (dP/P - dP_w/P_w) + c/h\ (dW/W) \quad (3.5)$$

وبتعويض المعادلة (3.4) في المعادلة رقم (3.5) :

$$dY/Y = 1-(a + b)/h\ (dU/U - dU_w/U_w) + c/h\ (dW/W) \quad (3.6)$$

تشير المعادلة أعلاه إلى أن النمو الاقتصادي هو دالة في نمو تكلفة وحدة العمل النسبية ($dU/U - dU_w/U_w$)، والطلب العالمي(dW/W). فالنمو المرتفع في تكلفة وحدة العمل المحلية مقارنة مع النمو في تكلفة وحدة العمل بالعالم الخارجي يخفض من الصادرات ويزيد من المستوردات، ويبطئ من النمو الاقتصادي. الشرط الضروري لتحقيق ذلك هو وكما توضحه المعادلة أعلاه تحقق شرط (-Marshall (Lerner Condition ($a+b> 1$) (Fagerberg, 1988). حيث (a) تمثل مرونة الطلب السعرية في السوق المحلي، و (b) تمثل مرونة الطلب السعرية في السوق العالمي، وتمثل (c) مرونة الطلب الدخلية في السوق العالمي، أما (h) فتمثل مرونة الطلب الدخلية في السوق المحلي.

٢- الحصص السوقية للصادرات ومعدل نفاذ المستوردات : إن الحصة المتزايدة في السوق تعبر عن مقدرة الشركات على الفوز بأسواق جديدة،واختراق الأسواق الموجودة، وهذا يعني مقدرة تنافسية أفضل. وفي هذا السياق لابد من التمييز بين نوعين من الحصص السوقية : حصص الأسواق الأجنبية (الحصص السوقية للصادرات)، وحصص السوق المحلية (معدل نفاذ الواردات).

يمكن التعبير عن الحصص السوقية للصادرات (MS_{ij}) لدولة i ومنتج j بحصة الصادرات (X_{ij}) من ذلك المنتج منسوبا إلى صادرات العالم من نفس المنتج

$$MS_{ij} = 100\left(X_{ij} / \sum_{i}^{n} X_{ij} \right) \quad (3.7)$$

أما معدل نفاذ الواردات (MP_{ij}) لدولة i ومنتج j فيمكن التعبير عنه من خلال حصة الطلب المحلي (D_{ij})، والتي يتم تلبيتها من خلال الواردات (M_{ij}) :

$$MP_{ij} =100(M_{ij}/D_{ij}) \quad (3.8)$$

لكي تكون الصناعات المحلية أكثر تنافسية فانه يجب أن تزيد آو على الأقل تحافظ على حصصها في أسواقها المحلية، وهذا يستدعي الأخذ بعين الاعتبار المستوردات،وإنتاج المؤسسات الأجنبية الموجهة نحو السوق المحلية (عوض والمحتسب، ٢٠١٠).

يعتمد استخدام نفاذ المستوردات كمؤشر على التنافسية على الظروف المحيطة،إذ يمكن أن يكون المستوى المرتفع من نفاذ الواردات نتيجة لتكامل دولة ما بقوة في الاقتصاد العالمي، والذي يؤدي أيضا إلى حصة سوقية أعلى للصادرات. كما يمكن أن يكون زيادة نفاذ المستوردات نتيجة النمو السريع في الطلب المحلي، أو نتيجة هبوط كبير في قيمة العملات للدول الموردة، لذلك قد يكون استخدام هذه المؤشرات لقياس التنافسية مضللا في بعض الأحيان.

٣- مؤشر الميزان التجاري: يستخدم الميزان التجاري كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو تزيد حصته من الواردات آخذين في الاعتبار قيمة الإنتاج و الاستهلاك لمنتجات ذلك القطاع.

٤- نسبة هامش الربح (PCM): يرتكز هذا المؤشر على اعتبار أن للتكلفة دوراً في تحديد مستويات الأرباح، فبارتفاعها تنخفض نسبة هامش الربح، وسيتم تناول هذا المؤشر بتفصيل أكثر في الفصل الرابع.

٣-٦ التنافسية والنمو الاقتصادي

سيتم تناول علاقة التنافسية بالنمو الاقتصادي من خلال دراسة التأثير المتبادل بين الحصة السوقية للصادرات والمستوردات كأحد مؤشرات التنافسية والنمو الاقتصادي، ولبيان هذا التأثير نفترض أن الميزان التجاري في حالة توازن (Fagerberg, 1988):

$$XP = MP_w \qquad (3.9)$$

ونفترض أن الصادرات تعتمد على السعر المحليP، والسعر العالمي P_w، والطلب العالمي W وكما هو موضح في المعادلة رقم (3.1). وان المستوردات تعتمد على السعر المحلي P، والسعر العالمي P_w، والدخل المحلي Y وكما هو موضح في المعادلة رقم (3.2).

بتعويض المعادلة رقم (3.1) و (3.2) في المعادلة رقم (3.9) والاشتقاق بالنسبة للزمن نحصل على المعادلة الآتية :

$$dY/Y = dS(X)/S(X) - dS(M)/S(M) + (dP / P - d P_w/P_w) + dW / W \qquad (3.10)$$

من المعادلة أعلاه يتضح أن النمو الحقيقي يتعدل وفقا لتوازن الميزان التجاري،أو معدل النمو الناتج من الحساب الجاري، وهنا نلاحظ أن الدولة تلعب دورا مهما في هذه العملية وذلك من خلال تعديل السياسة المالية والنقدية.

أما بالنسبة لتأثير النمو الاقتصادي على الحصة السوقية للصادرات والمستوردات، فيمكن مشاهدتها من خلال دور النمو الاقتصادي في زيادة الإنتاجية، ورفع المستوى التكنولوجي والقدرة على الابتكار، والذي يساهم بدورة في رفع المقدرة التنافسية، وزيادة الحصة السوقية في السوق المحلي والسوق العالمي. ولكن إذا ما أخذنا في عين الاعتبار وحدة تكلفة العمل، فان هذه التأثيرات تميل لان تكون متضادة، فالنمو الاقتصادي ممكن أن يؤدي إلى رفع الأجور وهذا يعني زيادة التكاليف، وبالتالي التأثير سلبا على المقدرة التنافسية السعرية.

٣-٧ الميزة النسبية والميزة التنافسية

نتيجة التطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية والعالمية، فقد ازداد الاهتمام بموضوع التنافسية كأداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاهية الاجتماعية. وقد نجم عن هذا الاهتمام أيضا نشر العديد من الدراسات التي حاولت إعادة صياغة مفهوم التنافسية وتوسيعه وإخراجه من نطاق الميزة النسبية التي تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج، إلى مجال الميزة التنافسية التي يمكن تطويرها بتبني سياسات هادفة موجهه نحو بناء قدرة تنافسية وطنية، خاصة في حال غياب الموارد الطبيعية (تقرير التنافسية العربية، ٢٠٠٩).

تبعا لـ Dornbusch (1980) و Dornbusch, Fischer (1977)، فان الميزة النسبية وفقا لريكاردو والذي يفترض أن عنصر العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، يتم تحديدها من خلال وحدة العمل المطلوبة (Lehmann, 2011) :

$$a = L / Q \qquad (3.11)$$

حيث (a) هي عدد وحدات العمل المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من القيمة المضافة (Q) و (L) هي العمالة الموظفة في الاقتصاد، لذلك فان (a) هي معكوس إنتاجية العمل.

يمكن قياس الميزة النسبية من خلال وحدة العمل المطلوبة النسبية (A)، وذلك بقسمة عدد وحدات العمل المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من القيمة المضافة في الخارج (a^*) على عدد وحدات العمل المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من القيمة المضافة المحلية (a):

$$A = a^* / a \qquad (3.12)$$

تبعا للمعادلة (3.12)يمكن تحديد الميزة النسبية من خلال مقارنة إنتاجية العمل محليا وخارجيا للقطاعات (i = 1,............n)

$$a_1^* / a_1 > a_2^* / a_2 > \ldots\ldots > a_i^* / a_i > \ldots\ldots > a_n^* / a \qquad (3.13)$$

تبعا للمعادلة (3.13) فانه يمكن إنتاج السلعة (1) محليا بإنتاجية أعلى (عدد وحدات عمل اقل) من السلعة (2) مقارنة بالعالم الخارجي. ولكن لإجراء مقارنة عادلة للميزة التنافسية بين السوق المحلي والسوق الأجنبي، يجب أن ندرك بان هناك أمورا أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار غير إنتاجية العمل، تتمثل بأجور العمال وأسعار الصرف. فمثلا إذا كانت دولة ما تتميز بإنتاجية عمل منخفضة فإنها يمكن أن تنافس إذا كانت أجور العمل منخفضة،أو أن سعر الصرف لديها منخفض (Depreciated)، أو كلاهما معا. وعلى وجه مماثل فان تميز دولة ما بإنتاجية عمل مرتفعة، ربما لا تقدر على المنافسة في السوق الدولي، نتيجة وجود تكلفة عمل مرتفعة،أو سعر صرف مرتفع (Appreciated) أو كلاهما.

لذلك فان الميزة التنافسية يمكن قياسها من خلال تكلفة وحدة العمل النسبية (C_i)، والتي يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :

$$C_i = w_i^* a_i^* \, e / w_i a_i \qquad (3.14)$$

حيث (w_i) و (w_i^*) تمثل تكلفة وحدة العمل في الداخل والخارج على التوالي، و(e) يمثل سعر الصرف الاسمي بين أطراف التبادل.

تبعا للمعادلة رقم (٣،١٤) يحقق القطاع (i) ميزة تنافسية إذا كانت تكلفة وحدة العمل النسبية اكبر من واحد :

$C_i >$ ١

أو

$w_i a_i < w_i^* a_i^* e$

أن الميزة التنافسية هي محصلة لتفاعل العديد من العوامل المختلفة في أنماطها ودرجة تأثيرها، فهي تتصل مباشرة بعوامل تخفيض التكلفة، والتميز في الإنتاج، والتي بدورها تعتمد على تكلفة المواد الأولية والقوى العاملة وعنصر الإدارة والتنظيم والسياسات الحكومية ...إلخ. لذلك يمكن إجمال مقومات الميزة التنافسية ضمن ثلاث مجموعات على النحو التالي (الزعبي وآخرون، ١٩٩٧):

أ - عناصر الكلفة:

وهي تتحدد أساساً بالاعتماد على التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، وعلى أسعار مدخلات الإنتاج من مواد أولية ومواد خام، وعلى القوى العاملة ومدى توفرها ومستوى تدريبها وتأهيلها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة. وكما ذكرنا آنفاً فأن المؤسسات معنية بأتباع إستراتيجيات تنافسية تستهدف تحقيق وكسب ميزة تنافسية دائمة ومستمرة في خفض تكاليف إنتاجها (Sustained Cost Advantage)، بل واحتلال مكان الصدارة والرياده أو القيادة في خفض التكاليف في السوق (Cost Leadership).

ب - جودة المنتجات:

وهي أيضاً تتصل بعوامل الكلفة، حيث تعتمد على نوعية مدخلات الإنتاج وجودتها من مواد أولية ومواد خام، وعلى مستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي على مستوى إنتاجيتهم. كما تعتمد أيضاً على مدى تحقيق وفورات الحجم الكبير، وامتلاك التكنولوجيا المتقدمة. وفي هذا السياق، فإن على المؤسسة أن تتبع إستراتيجية تنافسية من شأنها تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة في رفع وتحسين مستوى جودة المنتجات وتنويعها (Product Differentiation)، بل والسعي دوماً لتقديم كل ما هو جديد، وحفز روح الإبداع والتجديد لديها على الدوام. ويمكن أن يتحقق التميز عن طريق قيام

المؤسسة باختيار صفة أو خاصية أو أكثر يهتم بها المشتري أو المستهلك، والعمل على توفيرها وتلبيتها، وجعلها نافعة ومفيدة له، بل وجذابة ومميزة في نظره.

أي أن التميز يمكن أن يتحقق من خلال تميز المنتج ذاته نوعاً وسعراً، ومن خلال نظام التسليم، والتسويق وشبكة التوزيع وتوفير قطع الغيار، وخدمات ما بعد البيع...الخ.وبالإجمال فإن التميز يعكس نظرة المستهلك إلى المنتج ووجهة نظره فيه، والتي قد تكون مردها أسباب وعوامل مادية حقيقية أو مجرد وهم في ذهن المستهلك تكون دائماً بفعل الدعاية والإعلان وخلاف ذلك.

ج- الإدارة العامة والتنظيم الحكومي:

ويتصل هذا الموضوع مباشرة بالسياسات الحكومية المتبعة والتنظيم الحكومي للنشاط المعني. ولعل ابرز السياسات الحكومية ذات الصلة هي السياسات الضريبية والمالية المتبعة، والسياسات النقدية والاقتصادية بوجه عام، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومدى ما تقدمه الدولة من تشجيع وحوافز للاستثمار ولقطاع الأعمال، ومدى ما يتصف به الجهاز الحكومي من روتين وبيروقراطية....الخ. وكذلك مدى توفير الدولة لخدمات البنية التحتية من طرق وكهرباء وسبل الاتصالات، وتعليم وتدريب للقوى العاملة... الخ. ومدى تأثير ذلك كله ومحصلته على توفير وخلق الأجواء الاستثمارية المناسبة، وعلى مساعدة قطاع الأعمال والمؤسسات الإنتاجية على خفض تكاليفها، وتحقيق معدلات ربحية معقولة ومقبولة كافية لبقائها واستمرارها ونماءها.

إن تحقيق الميزة التنافسية انطلاقا من المقومات سالفة الذكر، يتطلب وضع الاستراتيجيات التي تمكن المنشآت من التفوق والتميز على أقرانها.وهناك نوعان من هذه الاستراتيجيات:

١- إستراتيجية التكلفة : تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة في خفض تكاليف إنتاجها.

٢- إستراتيجية التميز : تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة في رفع وتحسين مستوى جودة المنتجات وتمييزها.

الفصل الرابع
واقع قطاع الصناعة التحويلية في الأردن في ظل الانفتاح التجاري

٤-١ مقدمه

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات ألاقتصادية باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول وتخلفها، ويمثل المحرك الأساس للنمو وجوهر عملية التنمية ألاقتصاديه وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات ألاقتصاديه الأخرى من خلال القدرة على خلق الروابط الخلفية والاماميه (Backward and Forward Linkages).

اختلف معظم الاقتصاديين في تحديد مفهوم معين للتصنيع والذي يختلف بشكل مؤكد عن مفهوم الصناعة. ومن أكثر التعريفات شمولا التعريف الذي وضعته لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة "UNIDO"، حيث عرفت التصنيع بأنه نشاط تنموي يتم بمقتضاه تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من اجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنيا قوامه قطاع تحويلي ديناميكي يمتلك وسائل الإنتاج وينتج كلا من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وقادر على تامين معدلات عاليه من النمو الاقتصادي الإجمالي، ويسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي (الهزايمه، ١٩٩٣، ص ١٢).

وقد دلت تجارب كثير من الدول على وجود علاقة إيجابية بين التصنيع و معدلات نمو الدخل القومي ، وذلك من خلال المساهمة المتزايدة لقطاع الصناعة التحويلية في الدخل القومي، وما ينتج عنه من إقامة المزيد من المشاريع الصناعية ، وتصحيح الاختلال في هيكل الصادرات ، والمساهمة في حل مشكلات البطالة من خلال استيعابه لفائض القوى العاملة. فقد بين الاقتصادي تايلر في دراسة أجراها على عينه من الدول النامية تشتمل على "٥٥" دوله أن معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج الصناعي التحويلي كان مرتفعا في حالة الدول النامية التي استطاعت أن تحقق مستوى معين من التنمية (الهزايمه،١٩٩٣). كما دلت تجربة دول جنوب شرق

أسيا (النمور السبعة) إلى إمكانية الانتقال بالتصنيع من حالة التخلف الاقتصادي إلى حالة التقدم الاقتصادي.

الأردن كأحد الدول النامية اعتمد التنمية الصناعية كهدف استراتيجي، حيث طور في سياساته الصناعية والتجارية وعكسها في خططه التنموية المتلاحقة. فالقطاع الصناعي يحتل مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الأردني، ويعد الأردن إحدى بلدان المنطقة العربية التي شهدت فيها مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تطورا سريعا (التقرير الصناعي العربي،٢٠٠٧)، حيث ارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,١% سنة ١٩٧٦إلى ١٢,٩% سنة ٢٠٠٠ لتصل في سنة ٢٠٠٩ إلى١٧,٤%.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الحديث عن الانفتاح التجاري وتجربة الأردن، مع التركيز على أهم المجالات المتعلقة بقطاع الصناعة التحويلية، ثم سنبين في المبحث الثاني التحليل الوصفي للانفتاح التجاري على أداء وتنافسية قطاع الصناعة التحويلية الأردني.

٤-٢ تجربة الانفتاح الاقتصادي في الأردن

منذ مطلع التسعينات بدا الأردن بالتحرك نحو الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وذلك من خلال تخفيض القيود الجمركية على كثير من السلع في إطار تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي، ثم تبع ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ٢٠٠٠، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة مع بعض الدول والتجمعات لمواكبة العولمة والسعي وراء تحقيق المكاسب التجارية التي قد يوفرها الانفتاح على العالم الخارجي.

٤-٢-١ برامج التصحيح الاقتصادي

نتيجة للاختلالات الجوهرية في اقتصاديات الدول المختلفة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية في بداية الثمانينات، كانت الدول النامية ومن بينها الأردن من أكثر الدول تأثرا بالأزمة، والتي تجسدت في ظهور بطالة خانقة، وانخفاض في حصيلة الصادرات، وتراجع في مصادر الدخل الحكومية، واختلال أساسي في موازين المدفوعات. مما أدى إلى الاتجاه نحو الاقتراض الخارجي

وبشكل مفرط، ووصلت المديونية الخارجية حدودا لم يستطع معها الاقتصاد الأردني خدمتها. وللخروج من هذه الأزمة بدأ الأردن في مطلع التسعينات بإتباع سياسات تصحيحية في إطار برامج التصحيح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالتنسيق والتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
وكانت من أهم أهداف برامج التصحيح الاقتصادي ما يلي (وزارة المالية، ٢٠٠١) :

١ -تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، من خلال إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار، إضافة إلى تحفيز استثمار القطاع الخاص لاسيما في مجال الصناعات الموجهة للتصدير.
٢ -ضرورة تقوية البنية الأساسية لقطاع الصناعة بما يكفل توفير بيئة مناسبة للمستثمرين
٣ -إلغاء القيود الكمية على التجارة الخارجية، و تقليل مستوى الحماية الاغلاقية على السلع المحلية.
٤ -تخفيض الحد الأعلى للتعريفة الجمركية إلى (٤٠%) عام ١٩٩٧، ثم إلى (٣٠%) في مطلع عام ٢٠٠٠، إضافة إلى إعفاء حوالي ٨٠٠ سلعة من مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية[١].
٥ -فرض ضريبة المبيعات عام ١٩٩٤ بدل ضريبة الاستهلاك، حيث تضمن قانون هذه الضريبة أن تكون نسبتها كحد أعلى (٧%) على بعض السلع المحلية والمستوردة عام ١٩٩٥، تم رفعها إلـي (١٠%) ثـم إلى (١٣%) ثم بعد ذلك تم رفعها إلى (١٦%) عام ٢٠٠٤. ومن الجدير بالذكر انه تم إعفاء ١٣ سلعة أساسية من المواد الغذائية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات في نهاية عام ٢٠٠٨.
٦ -إتباع سياسة تشجيع الصادرات، والتي من ضمنها الصادرات الصناعية، من اجل تخفيض العجز في الميزان التجاري.

إن إقرار البرامج المتتالية للتصحيح الاقتصادي مكن الأردن من الحصول على قروض تنموية ميسرة من صندوق النقد والبنك الدوليين، واليابان ودول أخرى. على سبيل المثال، قدم صندوق النقد الدولي في النصف الأول من شهر نيسان عام١٩٩٠ مبلغ (٧٧) مليون دولار أمريكي لدعم ميزان المدفوعات. وقدمت الحكومة اليابانية (١٥٠) مليون دينار قرضا لتصحيح قطاع الصناعة.

---

[١] تم استثناء كل من التبغ والكحول والمركبات من التخفيض .

٤-٢-٢ الاتفاقيات التجارية

في سعيه نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية تماشياً مع التوجهات العالمية في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية التي أصبحت إحدى سمات القرن الحادي والعشرين وقع الأردن عدداً من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، التي كان من شأنها تعزيز دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني ، وأهم هذه الاتفاقيات:

اتفاقية الجات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تقدم الأردن في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٣ بطلب للانضمام إلى ما كان يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ، وهي معاهدة دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التجارية الجمركية وغير الجمركية، التي تعترض انسياب السلع بين الدول، وذلك لخلق بيئة دولية تنافسية تغذيها المفاهيم الكلاسيكية لحرية التجارة، وترتكز على خمسة مبادئ أساسية هي(النقرش، ٢٠٠٨):

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويقصد به تعميم أية ميزة تمنحها دولة متعاقدة لأي طرف آخر على جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية .
- مبدأ المعاملة الوطنية : ويعني معاملة المنتج المستورد معاملة المنتج المحلي من حيث الرسوم والضرائب، وأية إجراءات إدارية أو تشريعات داخلية .
- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية : يسمح باستخدام التعريفة الجمركية فقط كشكل من أشكال الحماية ، ويحظر استخدام القيود غير الجمركية.
- مبدأ المعاملة التفضيلية للبلدان النامية: حيث ينطوي هذا المبدأ على منح البلدان النامية معاملة تفضيلية، لإتاحة الفرصة لها في إتمام برامجها التنموية.
- مبدأ مكافحة الإغراق : ويقصد به عدم تصدير المنتجات بأسعار تقل عن السعر الطبيعي في بلد المنشأ إذا كان يلحق الضرر بالمنتجين المحليين في البلد المستورد .

تمكن الأردن من الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١١ ، والتي شملت إزالة جميع القيود الكمية والإدارية والفنية المفروضة على التبادل التجاري ، والتقيد بأنظمة وقواعد الجات فيما يتعلق برخص الاستيراد وقواعد المنشأ ومكافحة الإغراق وإجراءات الحماية ، إضافة إلى تخفيض نسب التعريفة الجمركية بحدها الأعلى من٣٠% في العام ٢٠٠٠، إلى ٢٥%

خلال العام ٢٠٠٥، وأخيرا ليستقر سقف التعريفة الجمركية الأردنية عند مستوى ٢٠% عام ٢٠١٠.[١]

تضمنت عضوية الأردن في المنظمة الاستفادة من المعاملة التفضيلية للسلع والخدمات ضمن إطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في أسواق الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، والبالغ عددها ١٥٣ دولة، كما ويستطيع تطبيق اتفاقيات المنظمة الخاصة بحماية المنتجات المحلية من الممارسات التجارية غير العادلة، مثل الإغراق والدعم وتزايد المستوردات المفاجئ الذي يكون له آثار سلبية على الصناعة المحلية. وفي الوقت نفسه ترتب على الأردن التزامات كبيرة في مجال حماية الملكية الفكرية، وفي مجال إلغاء الدعم الموجه لبعض الصناعات الأردنية والمنافسة الكبيرة التي ستتعرض لها المنتجات الأردنية في السوق المحلية وفي الأسواق الدولية من جراء تحرير التجارة الخارجية.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

جاء إعلان منطقة التجارة الحرة العربية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية كبرنامج لتفعيل اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري التي بدأ العمل بها بتاريخ ١٩٩٨/١/١ وتشمل في عضويتها جميع الدول العربية باستثناء أربع دول هي: موريتانيا ، الجزائر ، جزر القمر والصومال (وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠١١).

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في ٢٠٠٥/١/١ من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد منحت الاتفاقية معاملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً في التخفيضات الجمركية، حيث تتم التخفيضات على فترات انتقالية (٢٠٠٥-٢٠١٠).

وتعامل السلع التي تدخل التبادل في إطار منطقة التجارة الحرة معاملة السلع الوطنية في الدول العربية الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية . ولا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار منطقة التجارة الحرة إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

---

[١] تم استثناء كل من التبغ والكحول والمركبات من التخفيض .

اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

وقع الأردن والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين في ٢٠٠٠/١٠/٢٤، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٧. تغطي هذه الاتفاقية مجالات التجارة في السلع والخدمات، وحماية حقـــوق الملكية الفكريـــة، والبيئة والعمــل، والتجارة الإلكترونية . وبموجبها يتم تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين البلدين من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على هذه السلع وصولا إلى الإعفـــــاء الكامل خلال فترة انتقالية مدتها (١٠) سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية ، يجـري خلالها تفكيك الرسوم الجمركية حسب الجدول الزمني المبين أدناه(النقرش، ٢٠٠٨) :

الرسم الجمركي (%)	الفترة الزمنية للتخفيض	مقدار التخفيض
٠< الرسم الجمركي ≤٥	سنتان	قسطين متساويين
٥< الرسم الجمركي ≤١٠	٤ سنوات	أربعة أقساط متساوية
١٠< الرسم الجمركي ≤٢٠	٥ سنوات	خمسة أقساط متساوية
٢٠< الرسم الجمركي	١٠ سنوات	عشرة أقساط متساوية

هناك عدد من السلع تخضع لجدولة زمنية مختلفة لتفكيك الرسوم الجمركية ، مثل اللحوم والدواجن والسيارات الأمريكية المنشأ المستوردة من قبل الأردن . وتخضع بعض السلع والمنتجات الأردنية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحصص كمية ، تنخفض بنسب سنوية إلى أن تزال نهائيا في بداية السنة العاشرة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وجميعها مبينة في ملاحق خاصة بالاتفاقية .

اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)

يرتبط الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة والتي تم التوقيع عليها عام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ في شهر آذار من عام ١٩٩٨، حيث توفر الاتفاقية للسلع الأردنية فرصة دخول سوق الولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية أو أية رسوم وضرائب أخرى، وكذلك من أي من الحصص الكمية التي قد تكون مفروضة على السلع المصدرة، على أن تحقق قيمة مضافة ٣٥% على الأقل من قيمة السلعة المنتجة شريطة استيفاءها

لشروط معينة ضمن القوانين الأمريكية المعنية إلى جانب المعايير التي تنص عليها الاتفاقية نفسها. ويذكر أن عدد المناطق الصناعية المؤهلة بلغ ١٣ منطقة ، ثلاث منها مناطق حكومية، والباقية يمتلكها القطاع الخاص، وتتركز صناعاتها في قطاع الألبسة والمنسوجات (النقرش، ٢٠٠٨).

اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي

بهدف تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعاون في كافة المجالات بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي وقع الجانبان اتفاقية الشراكة بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٤.وقد دخلت اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١ ، وفي الجانب الاقتصادي تضمنت الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال فترة ١٢ سنة من تاريخ دخولها حيز التنفيذ ، تعفى بموجبها المنتجات الصناعية المنتجة في الأردن المصدرة إلى أسواق الدول الأوروبية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل مباشرة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وفي المقابل ونتيجة لاختلاف المستويات التنموية والصناعية، فسيقوم الأردن بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، ويمتد إلى ١٢ سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، باستثناء قائمة محددة من المنتجات التي لن يشملها الإعفاء.

اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (أغادير)

تم التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (الأردن، مصر، تونس، والمغرب) بالرباط في ٢٠٠٤/٢/٢٥ والتي دخلت حيز النفاذ ٢٠٠٦/٧/٦. تعتمد اتفاقية أغادير قواعد المنشأ اليورو متوسطية، والتي تتيح التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية، من خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير، أو دول الاتحاد الأوروبي، أو دول اللافتا، وبما يحقق أهلية السلع المنتجة في هذه الدول لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة، لغرض تصدير منتجاتها إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي.وتتبنى الاتفاقية تحريرا كاملا للتجارة في السلع الصناعية والزراعية من تاريخ دخولها حيز النفاذ. كما تلتزم الدول الأطراف بإزالة كافة القيود غير الجمركية مثل القيود الكمية والنقدية والإدارية والفنية التي تفرض على الاستيراد.

الأسباب التي أدت إلى تحرير التجارة الخارجية الأردنية

يمكن أن نلخص فيما يلي أهم الأسباب التي دفعت بالسلطات الأردنية تجاه تحرير التجارة الخارجية:

- القضاء على مشكلة ضيق السوق المحلي التي يعاني منها الاقتصاد الأردني من خلال فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية، وتوسيع الأسواق التقليدية القائمة.
- تحفيز المنشآت على تحسين كفاءة استغلال الموارد، وتخصيص عوامل الإنتاج بين القطاعات الإنتاجية المختلفة من خلال فتح المجال أمام قوى السوق وعوامل المنافسة الداخلية والخارجية، وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية، وتحسين مستوى الكفاءة الفنية لتشغيل عوامل الإنتاج.
- عدم تحقيق السياسة التجارية الحمائية للأهداف التي وضعت لأجلها، وخاصة تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية، والحد من العجز في الميزان التجاري.
- تشجيع الاستثمار وجذب ورؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأردنية، مما يخلق طلباً إضافيا يمكن بمقتضاه إقامة مشروعات استثمارية جديدة وكبيره كان من غير الممكن إقامتها في ظل السوق المحلية الضيقة.
- دعم القطاعات التصديرية لما لها من دور هام في توفير العملات الأجنبية والتي يتم بمقتضاها توفير السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.
- تحقيق تكامل أفضل للصناعة الأردنية مع الاقتصاد الخارجي.

٣-٤ تقييم تأثير الانفتاح التجاري على أداء وتنافسية قطاع الصناعة التحويلية الأردني

سيتم بداية تناول المراحل التي مر بها قطاع الصناعة التحويلية منذ بداية السبعينات، وذلك تبعا لتغير نمط التجارة الخارجية وسياساتها. فقد تأثر الاقتصاد الأردني بمجموعة من الظروف والأحداث الإقليمية التي تركت بصمات واضحة على هيكله ومستوى نموه، حيث كان للثورة النفطية التي شهدتها دول الخليج في السبعينات من القرن الماضي تأثير واضح على الاقتصاد الأردني، تمثلت بتزايد تدفق المساعدات الخارجية وحوالات العاملين، والتي وجه جزءا كبيرا منها للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية، وتطوير البنية التحتية بشكل عام. كما وجدت الصادرات الأردنية أسواقا رحبة في الدول المجاورة.وكانت السياسة التجارية المتبعة في تلك الفترة سياسة إحلال الواردات في محاوله لدعم الصناعة المحلية.

مع بداية الثمانينات بدا واضحا أن الأردن قد دخل مرحلة الركود الاقتصادي متأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أفرزت اختلالات جوهرية في اقتصاديات الدول المختلفة، وقد عانى الأردن من تلك الظروف وبأكثر من جانب. فقد تأثرت التجارة الإقليمية للأردن بالسياسات الانكماشية للدول المجاورة التي اضطرت إليها بسبب انخفاض حصيلة صادراتها النفطية، كما تراجع معدل نمو الحوالات والمساعدات، وتراجعت وتيرة النمو الاقتصادي الكلي في البلاد.

ومع تفاقم العجز المالي والتجاري سعت الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لاحتواء الأزمة، وقد بدأت الآثار السلبية لهذا الاقتراض تظهر مع نهاية عام ١٩٨٨، عندما عجزت الحكومة آنذاك عن الوفاء بالتزاماتها نحو خدمة الديون الخارجية. وترتب على ذلك آثار سلبية على احتياطات المملكة وإيراداتها الخارجية، حيث تفاقم العجز المالي، وعجز الحساب الجاري، وتبلورت المحصلة النهائية في ضغوط شديدة على سعر صرف الدينار الأردني الذي فقد في عام ١٩٨٩ (٥٠%) من قيمته التي كان يتمتع بها عام ١٩٨٧ (الشرع، ٢٠٠١).

في ظل هذا السيناريو لم يجد الأردن خيارا أمامه سوى تطبيق برامج تصحيحية لمعالجة الاختلالات الجوهرية المتفاقمة' سميت " برامج التصحيح الاقتصادي والتكيف الهيكلي" بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لذلك بدا الأردن في بداية التسعينات بالاتجاه نحو الانفتاح على العالم الخارجي، وتحرير التجارة في إطار تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تبع ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في مطلع الألفية الثالثة، والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة، مبشرا بدخول مرحلة جديدة من الانفتاح التجاري لمواكبة العولمة، واستكمال مسيرة الإصلاح .

في هذا الإطار، وفي ظل تباين الآراء حول آثار السياسات التجارية التي انتهجها الأردن منذ بداية التسعينات في إطار الانفتاح على العالم الخارجي، وما أفرزته هذه السياسات من آثار على قطاع الصناعة التحويلية. سيتناول هذا الفصل واقع قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، واهم جوانب تأثير الانفتاح التجاري على أداء وتنافسية هذا القطاع، وذلك من خلال استخدام منهج (Before – After Approach). حيث سيتم تقسيم مراحل تطور قطاع الصناعة التحويلية الأردني إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الانفتاح التجاري وتمثل الفترة (١٩٧٦-١٩٨٩)، ومرحلة الانفتاح التجاري وتمثل الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، والتي سيتم تقسيمها أيضا إلى مرحلتين : مرحلة الانفتاح التجاري الأولى

وتمثل الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)، والتي تم خلالها تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ومرحلة الانفتاح التجاري الثانية وتمثل الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، والتي تم خلالها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة .

ولغرض التحليل الإحصائي تم اعتماد التصنيف الدولي القياسي للصناعة على الحد الثالث الذي (International Standard Industrial Classification (ISIC3)) يعتمده الأردن في عرض إحصاءاته ، والذي يصنف الصناعة التحويلية إلى القطاعات التالية : المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (الفصول رقم ١٦-١٥) ، والمنسوجات والملبوسات والجلود (الفصول رقم ١٩-١٧) ، والأخشاب ومنتجاته (الفصول رقم ٢٠ و ٣٦) ، والورق ومنتجاته والطباعة والنشر (الفصول رقم٢٢-٢١)، والمنتجات الكيميائية والنفطية واللدائن(الفصول رقم٢٥-٢٣)، والمنتجات المعدنية اللافلزية (الفصل رقم ٢٦) ، والمنتجات المعدنية الفلزية (الفصول رقم ٢٨-٢٧) ، والألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية (الفصول من ٣٤-٢٩)[١].

وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المتغيرات والمؤشرات التي تمثل أداء وتنافسية قطاع الصناعة التحويلية الأردني، وذلك من خلال تتبع أهم التقلبات والتغيرات التي طرأت على هذه المؤشرات عبر مراحل تطور قطاع الصناعة التحويلية كما مر ذكرها سابقا.

٤-٣-١ القيمة المضافة

يقصد بالقيمة المضافة " قيمة الإنتاج الإجمالي من العملية الصناعية مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط الذي يمثل المستلزمات السلعية والخدمية". أي أنها تمثل القيمة المتحققة من العملية الصناعية وما تضيفه إلى الدخل المحلي. ويمكن أن يتحقق النمو في القيمة المضافة من خلال زيادة الموارد الإنتاجية وتحسينها، كزيادة قوة العمل، وتحسين فرص التعليم والتأهيل والتدريب، وكذلك زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والمواد الداخلة في العملية الإنتاجية.وإما بزيادة الطلب المحلي نتيجة زيادة عدد السكان أو زيادة دخولهم، أو من خلال زيادة الطلب الخارجي المتمثل بزيادة عدد الأسواق واتساعها.

---

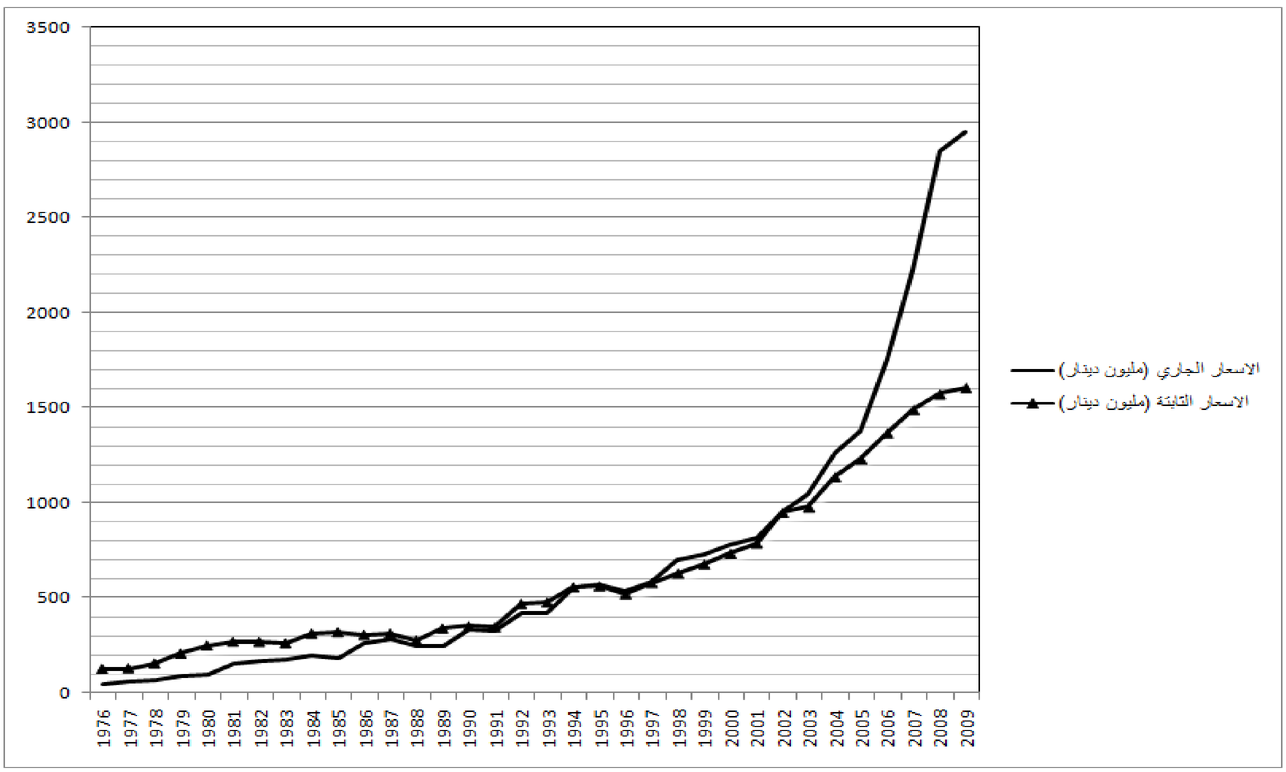
[١]تم تجميع الفصول لغرض تسهيل العرض والتحليل

٤-٣-١-١مرحلة ما قبل الانفتاح التجاري (١٩٧٦-١٩٨٩)

اتبع الاقتصاد الأردني في تلك المرحلة سياسة الحماية التجارية من خلال فرض القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع المستوردة والمنافسة للمنتجات المحلية.الأمر الذي انعكس بدوره على أداء قطاع الصناعة التحويلية الأردني، حيث تشير بيانات الجدول رقم (٤-١) والشكل رقم (٤-١) إلى أن القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية كانت ٤٥,٩ مليون دينار خلال العام ١٩٧٦، وقد ارتفعت وبصورة متواصلة وتدريجية إلى أن وصلت إلى ٢٤٤,٦ مليون دينار خلال العام ١٩٨٩ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٥,٥%. وباستبعاد أثر الأسعار ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (سنة الأساس١٩٩٤) من ١٢٥,٧ مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى ٣٣٨ مليون دينار عام ١٩٨٩، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٨,٦% خلال تلك الفترة.

شكل رقم (٤-١)

القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية



ولبيان مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية في الإنتاج، والذي تعكسه نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالية، نجد أن هذه النسبة ارتفعت من ٣٧% عام ١٩٧٦ إلى ٣٩,٥% عام ١٩٧٨

قبل أن تبدأ بالانخفاض التدريجي لتصل إلى ٢١,٧% عام ١٩٨٩ ولتسجل متوسطا بلغ ٣٠,٣% خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فيشير الجدول إلى أن القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من ٨,١% خلال العام ١٩٧٦ وبشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى أعلى نسبه لها عام ١٩٨٧ والتي بلغت ١٢,٤%، انخفضت بعد ذلك إلى ١٠,١% عام ١٩٨٩، كما بلغ متوسط هذه النسبة ٩,٧% خلال هذه الفترة. ولهذه النسبة دلالة خاصة تعكس درجة التصنيع التي أشارت إليها هيئة الأمم المتحدة (United Nations)، حيث اعتبر الدولة صناعية إذا زادت هذه النسبة عن ٣٠%، وغير صناعية إذا قلت عن ١٠%، وفي طور التصنيع إذا كانت من ١٠-٢٠%، وشبه صناعية إذا كانت من ٢٠-٣٠% (المحتسب، ١٩٨٢). وحسب هذه المعيار فان الأردن كانت تعد دولة غير صناعية خلال الأعوام الأولى من هذه الفترة، ومن ثم بدأت مرحلة جديدة عام ١٩٨١ استمرت حتى نهاية الفترة لتصبح دولة في بدايات طور التصنيع.

بالرغم من النمو المتوازن الذي حققه قطاع الصناعة التحويلية في النصف الأول من هذه الفترة إلا أن النصف الثاني منها لم يكن كذلك، حيث تراجعت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج بالأسعار الجارية بشكل ملحوظ من ٣٣,٩% عام ١٩٧٩ إلى٢٢,٤% عام١٩٨٠ ، واستمرت حول هذا المعدل إلى عام ١٩٨٥، كما انخفض معدل نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية من ٣١,٦% عام ١٩٧٩إلى ٨,٧% عام ١٩٨٠، استمرت بعد ذلك بالتذبذب، محققة معدلات نمو سالبة في بعض السنوات كما يبين الجدول رقم (٤-١) باستثناء عام ١٩٨٦الذي سجل نموا في كل المؤشرات، ويعود ذلك إلى مباشرة مصنع الأسمدة إنتاجه في ذلك العام. وقد بلغت الأزمة ذروتها عام ١٩٨٨ حيث سجلت القيمة المضافة بالأسعار الجارية معدل نمو سالب بلغ -١٢,٩%

ويمكن أن نعزو تراجع أداء قطاع الصناعة التحويلية في حقبة الثمانينات لعدة أسباب،أهمها: تراجع المساعدات والقروض وحوالات العاملين، وانخفاض طلب دول الخليج العربي على المنتجات الأردنية المصنعة نتيجة تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي العالمي الذي ساد في بداية الثمانينات.

من جهة أخرى نرى أن مؤشر الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية اظهر تحسنا طفيفا خلال هذه الفترة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن درجة تأثر قطاع الصناعة التحويلية بالركود والأزمة الاقتصادية كانت اقل من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

جدول رقم (٤-١)

الإنتاج القائم والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية **مليون دينار**

	الإنتاج القائم		القيمة المضافة				القيمة المضافة	
السنة	بأسعار الأساس الجارية	بالأسعار الثابتة (١٩٩٤)	بأسعار الأساس الجارية	معدل النمو %	النسبة إلى الإنتاج القائم%	النسبة من الناتج المحلي%	بالأسعار الثابتة (١٩٩٤)	معدل النمو %
١٩٧٦	١٢٤,١	٥٣٦,٤	٤٥,٩	١٥,٦	٣٧	٨,١	١٢٥,٧	٨,٩
١٩٧٧	١٤٧	٥٤٥,٩	٥٧,٩	٢٦,١	٣٩,٤	٨,٤	١٢٨,٩	٢,٥
١٩٧٨	١٦٦,٢	٦٤٣,٣	٦٥,٧	١٣,٥	٣٩,٥	٨,٣	١٥٤,٢	١٩,٦
١٩٧٩	٢٥٤,٩	٨٥٩,٩	٨٦,٥	٣١,٦	٣٣,٩	٨,٨	٢٠٦,١	٣٣,٦
١٩٨٠	٤٢٠,١	٩٩١,٩	٩٤	٨,٧	٢٢,٤	٨,١	٢٤٨,٣	٢٠,٥
١٩٨١	٥٨٨,٨	١١٠٤,٦	١٥٧	٦٧	٢٦,٧	١٠,٨	٢٦٨,٢	٨
١٩٨٢	٧٠٩,١	١١٣٨,١	١٧٠,٧	٨,٧	٢٤,١	١٠,٣	٢٦٧,٥	-٠,٣
١٩٨٣	٦٨٤,٩	١١٠٠,٢	١٧٧,٣	٣,٩	٢٥,٩	٩,٩	٢٦٠,٦	-٢,٦
١٩٨٤	٨٩٣,٣	١٢٦٥,٢	١٩٥,٦	١٠,٣	٢١,٩	١٠,٢	٣١٠,٨	١٩,٣
١٩٨٥	٨١٠,٨	١٢٦٨,٨	١٨٠	-٨	٢٢,٢	٩,١	٣١٩,٦	٢,٨
١٩٨٦	٦٤٨,٩	١٢٤٣,٦	٢٦٤,٣	٤٦,٩	٤٠,٧	١١,٨	٣٠٤,١	-٤,٩
١٩٨٧	٧٤٠	١٢٩٦,١	٢٨٢,٦	٦,٩	٣٨,٢	١٢,٤	٣١٢,١	٢,٧
١٩٨٨	٧٧٨,٧	١١٦٦,٢	٢٤٦	-١٢,٩	٣١,٦	١٠,٥	٢٧٥,٤	-١١,٨
١٩٨٩	١١٢٦,٥	١٣٤٦,٨	٢٤٤,٦	-٠,٦	٢١,٧	١٠,١	٣٣٨	٢٢,٧
المتوسط	**٥٧٨,١**	**١٠٣٦,٢**	**١٦٢**	**١٥,٥**	**٣٠,٣**	**٩,٧**	**٢٥١**	**٨,٦**

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الأردن ، ٢٠٠٩-١٩٧٦.

: دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي ، أعداد مختلفة.

النسب تم احتسابها من قبل الباحث

أما بالنسبة للأهمية النسبية للصناعات المكونة لقطاع الصناعة التحويلية ، فتشير بيانات الجدول رقم (٤-٢) إلى أن النمو الذي تحقق في قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة يعود بصورة أساسية إلى صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والمنتجات الكيميائية والمشتقات النفطية ، التي شكلت بالمتوسط أكثر من ٥٥,٦% من القيمة المضافة. ويعزى ذلك إلى إن معظم هذه السلع تعتبر سلعا أساسية تنمو بصورة طبيعية مع الزيادة في عدد السكان، بالإضافة إلى دور سياسة الحماية الجمركية وغير الجمركية التي كانت تتمتع بها هذه الصناعات خلال تلك الفترة.

كما يظهر الجدول رقم (٤-٢) انخفاض نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج القائم الإجمالية بالنسبة للصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية مقارنة مع الصناعات الأخرى ، على الرغم من

ارتفاع أهميتها النسبية. وهذا يعني ارتفاع قيمة التكاليف الوسيطة اللازمة لإنتاج هذا النوع من السلع، وقد يعزى ذلك إلى انخفاض كفاءة استخدام عناصر الإنتاج لتوليد قيم مضافة اكبر.

جدول (٢-٤)

القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية وأهميتها النسبية **مليون دينار**

السنة	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ			الألبسة والمنسوجات والمنتجات الجلدية			الخشب ومنتجاته والأثاث			الورق ومنتجاته والمطبوعات		
	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية%	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية%	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية%	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية %
١٩٧٦	١٥,٦	٢٦,٢	٣٤	٨,٩	٦١,٤	١٩,٤	١,٥	٤٤,١	٣,٣	١,٨	٥١,٤	٣,٩
١٩٧٧	٢٠,٨	٣٠,٣	٣٥,٩	٨,٥	٥٨,٦	١٤,٧	٢,١	٤٨,٨	٣,٦	٢,٣	٥٤,٧	٤
١٩٧٨	٢٥,٣	٣١,٩	٣٨,٥	١٢,٢	٦٣,٩	١٨,٦	٢,٩	٥٤,٧	٤,٤	٢	٤٨,٨	٣
١٩٧٩	٢١,١	٢٦,٤	٢٤,٤	٥,٩	٤٢,١	٦,٨	٤,٧	٥٥,٩	٥,٤	٤,١	٤٧,١	٤,٧
١٩٨٠	٢٥,٢	٢٢,٣	٢٦,٨	٨,٢	٤٧,٧	٨,٧	٥,٧	٥٢,٣	٦	٤,٧	٣٩,٨	٥
١٩٨١	٤٣,١	٣٦,٤	٢٧,٤	١٠,٣	٤٦,٦	٦,٦	٧,٢	٥٠,٧	٤,٦	٦,٧	٣٠,٩	٤,٣
١٩٨٢	٤٥,٣	٣٣,٦	٢٦,٥	١٠,٤	٤١,٨	٦,١	٧,٣	٤٨	٤,٣	٧,٣	٣٠,٣	٤,٣
١٩٨٣	٥٠,٥	٣٦,٢	٢٨,٥	١١,١	٤٠,٨	٦,٢	٧,٢	٤٧,٣	٤	٧,٨	٣٠,٩	٤,٤
١٩٨٤	٦٤	٣٦,٣	٣٢,٧	١٢,٢	٣٩,٥	٦,٢	٦,٥	٢١,٩	٣,٣	٩	٣٣,٨	٤,٦
١٩٨٥	٤٨,٣	٢٦,٣	٢٦,٨	١٢,٨	٣٨,٨	٧,١	٧,٩	٢٨,٧	٤,٤	٧,٨	٢٩,٤	٤,٣
١٩٨٦	٤٦	٢٤,٣	١٧,٤	١٢,١	٤٢,٧	٤,٦	٨,٩	٤٣,٦	٣,٤	١٠,٣	٣٦,٤	٣,٩
١٩٨٧	٤٤,٥	٢٤,٥	١٥,٧	١١,٦	٣٨,٨	٤,١	١١,١	٣٦	٣,٩	١١,٥	٣٤,٦	٤
١٩٨٨	١٨,٤	١٠,٨	٧,٥	١١,٦	٣٢,٣	٤,٧	٨,٩	٣٤,٧	٣,٦	١٣,٤	٣٣,٨	٥,٤
١٩٨٩	٤٠,١	١٦,٦	١٦,٤	١٦,٣	٣٣,٧	٦,٧	١٣,١	٣٤,٧	٥,٣	١١,٤	٢٢,٣	٤,٦
المتوسط	**٣٦,٣**	**٢٧**	**٢٥,٦**	**١٠,٨**	**٤٤,٩**	**٨,٦**	**٦,٧**	**٤٢,٩**	**٤,٢**	**٧,١**	**٣٧,٤**	**٤,٣**

السنة	المنتجات الكيميائية والنفطية			المنتجات المعدنية الفلزية			المنتجات المعدنية اللافلزية			الآلات والمعدات والأجهزة		
	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية%	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية%	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية%	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية %
١٩٧٦	٦,٨	٣٥,٦	١٤,٨	٥,٥	٢٤,٢	١٢	٥,٥	٥٣,٩	١٢	٠,٤	٣١,٥	٠,٩
١٩٧٧	٩,٩	٣٨,٦	١٧,١	٧,١	٢٥,١	١٢,٢	٦,٨	٥٣,١	١١,٧	٠,٦	٤١,٣	١
١٩٧٨	١٣,٦	٤٤,٧	٢٠,٧	٥,٨	٢٢,٤	٨,٨	٢,٨	٢٧,٧	٤,٢	١,٢	٥٦,٢	١,٨
١٩٧٩	٢٢	٢٦,٢	٢٥,٤	١٢,٦	٢١,٥	١٤,٥	١٥,٢	٥٨	١٧,٥	٠,٤	٣٣,٨	٠,٥
١٩٨٠	١٥,٥	٨,٤	١٦,٥	١٢,٣	١٥,٣	١٣	٢١,٣	٥٢,٨	٢٢,٦	٠,٧	٣٢,٨	٠,٧
١٩٨١	٤٣,٤	١٥,٦	٢٧,٦	١٧,٣	١٣,٢	١١	٢٧,٥	٣٧,٧	١٧,٥	١,٤	٤٠,٤	٠,٩
١٩٨٢	٤٩,٧	١٣,٦	٢٩,١	١٦,٨	١١,٧	٩,٨	٣٣	٣٨,٩	١٩,٣	١,١	٤١,٥	٠,٦
١٩٨٣	٤٩,٧	١٤,٤	٢٨	١٨,١	١٣,٨	١٠,٢	٣٢	٤٦,٣	١٨	١	٥٠,٨	٠,٥
١٩٨٤	٥٧,٦	١١,٦	٢٩,٤	١٤,٧	١١	٧,٥	٣٠,٤	٤٢	١٥,٥	١,٢	٥٦,٢	٠,٦
١٩٨٥	٥٢,٨	١٣,٧	٢٩,٣	١٥,٤	١٠,٣	٨,٥	٣٢,٧	٤٢,٧	١٨,١	٢,١	٣٨	١,١
١٩٨٦	١٢٤,٧	٥٤,٢	٤٧,١	١٩,٩	١٣,٦	٧,٥	٣٩,٧	٥١,٤	١٥	٢,٩	٤٥	١,١
١٩٨٧	١٣٤,٧	٤٥,٧	٤٧,٧	٢٣,٢	١٤,٥	٨,٢	٤٢,٤	٥٠,٣	١٥	٣,٦	٣٤,٢	١,٣
١٩٨٨	١٢٨,٦	٣٨,٤	٥٢,٢	١٥,٤	١٠,٢	٦,٢	٤٢,٤	٥٢,٥	١٧,٢	٧,٢	٣٢,٥	٢,٩
١٩٨٩	٨٨,٤	١٧,٥	٣٦,١	٢٢,٢	١٠,٩	٩	٤٣,٦	٤٦,٦	١٧,٨	٩,٦	٢٤,١	٣,٩
المتوسط	**٥٦,٩**	**٢٧**	**٣٠**	**١٤,٧**	**١٥,٥**	**٩,٨**	**٢٦,٨**	**٤٦,٧**	**١٥,٨**	**٢,٣**	**٣٩,٨**	**١,٢**

- المصدر : الحسابات القومية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠٠٩-١٩٧٦.
- الأهمية النسبية : هي نسبة القيمة المضافة في فروع قطاع الصناعة التحويلية إلى القيمة المضافة الاجمالية لقطاع الصناعة التحويلية بأسعار السوق الجارية
- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

أما الصناعات الأخرى التي تلت الصناعات الغذائية والمنتجات الكيميائية من حيث الأهمية النسبية، فهي المنتجات المعدنية الفلزية واللافلزية بنسبة متوسطها ٩,٨% و١٥,٨% للصناعتين على التوالي، وتلتها الملابس والمنسوجات بنسبة ٨,٦%. أما الورق والمطبوعات والخشب ومنتجاته فكانت مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية متواضعة، وكانت للقطاعين على التوالي ٤,٣% و ٤,٢%. وتعد الألآت والمعدات والأجهزة الكهربائية الأقل مساهمة في القيمة المضافة على الإطلاق وبلغ متوسطها ١,٢% ، وهذا يعود بصورة أساسية إلى أن إنتاج هذا النوع من السلع يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وتكنولوجيا متطورة، وعمالة ماهرة لم تكن متوفرة بالدرجة الكافية في الأردن خلال تلك الفترة.

٤-٣-١-٢ مرحلة الانفتاح التجاري (١٩٩٠-٢٠٠٩)

تم تقسيم هذه المرحلة تبعا إلى سياسات الانفتاح التجاري التي تم اتخاذها إلى مرحلتين: مرحلة الانفتاح التجاري الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩)، ومرحلة الانفتاح التجاري الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٩).

مرحلة الانفتاح التجاري الأولى (١٩٩٠-١٩٩٩)

أعقبت هذه الفترة الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الأردني في نهاية الثمانينات، والتي أسدلت الستار عن مجموعة من التحديات التي واجهها قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، تمثل أهمها بضعف المقدرة التنافسية للصناعات المحلية بسبب نشوء معظم هذه الصناعات في ظل معدلات حماية جمركية عالية، والذي أدى بدوره إلى صعوبة التصدير إلى الأسواق غير التقليدية.

لذلك لجأت الحكومات في ذلك الوقت إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وكانت أهم التوصيات التي نادي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي تقليل مستوى الحماية على السلع المحلية، وتضييق الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأعلى للتعريفة[١]. تبعا لذلك تم تبني برنامج التصحيح الاقتصادي الأول في الربع الأول من عام ١٩٨٩ ليغطي للفترة (١٩٨٩-١٩٩١)، ولكنه لم يدم طويلا نتيجة حرب الخليج التي أدت تداعياتها إلى الحيلولة دون استكمال هذا البرنامج. على ضوء ذلك ابرم الأردن مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني ليغطي الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩). وبعد انتهائه تم الاتفاق على برنامج

[١] تجدر الإشارة إلى انه في نهاية الثمانينات تم فرض حظر استيراد بعض السلع الكمالية والسلع المعمرة لغايات تتعلق بميزان المدفوعات

تصحيح اقتصادي ثالث ليغطي الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٢) وبرنامج تصحيح رابع ليغطي الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) (وزارة المالية، ٢٠٠٤).

بالنسبة إلى أداء قطاع الصناعة التحويلية في هذه المرحلة فتشير البيانات في الجدول رقم (٣-٤) إلى أن بوادر تحسن على القيمة المضافة بدأت تظهر في عام ١٩٩٠، حيث سجلت معدل نمو بلغ ٣٧,٣%، كما ارتفعت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج القائم، ونسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٦,٣% و ١٢,٢% على التوالي. إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلا، إذ عاودت القيمة المضافة الانخفاض لتسجل معدل نمو سالب عام ١٩٩١ بلغ -٢,٦%، كما تراجعت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج القائم والناتج المحلي الإجمالي لتصبح ٢٥,٨% و ١١,١% على التوالي. ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى انخفاض المساعدات، وتراجع الطلب على المنتجات الأردنية نتيجة حرب الخليج عام ١٩٩٠ ، فضلا عن تراجع حوالات العاملين.

سجلت القيمة المضافة بعد ذلك معدلات نمو موجبة استمرت لغاية نهاية هذه الفترة، وأظهرت تحسنا في الأهمية النسبية، ونسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج القائم باستثناء عام ١٩٩٦الذي شهد ركودا اقتصاديا عالميا، حيث سجل معدل نمو هو الأقل خلال هذه الفترة بلغ -٥,٨% .

بالرغم من تراجع معدل نمو القيمة المضافة في هذه المرحلة والذي بلغ بالمتوسط ١٢,٤% عن الفترة السابقة التي سجلت نموا بلغ متوسطه ١٥,٥%، إلا أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية ارتفعت مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويتضح ذلك من متوسط نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ١١,٧% مقارنة مع ٩,٧٥% للفترة السابقة، وهذا يعني زيادة الاهتمام بهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال هذه المرحلة.

جدول رقم (٣-٤)

الإنتاج القائم والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية **مليون دينار**

السنة	الإنتاج القائم: بأسعار الأساس الجارية	الإنتاج القائم: بالأسعار الثابتة (١٩٩٤)	القيمة المضافة: بأسعار الأساس الجارية	القيمة المضافة: معدل النمو %	القيمة المضافة: النسبة إلى الإنتاج القائم%	القيمة المضافة: النسبة من الناتج المحلي%	القيمة المضافة: بالأسعار الثابتة (١٩٩٤)	القيمة المضافة: معدل النمو %
١٩٩٠	١٢٧٤,٩	١٣٩٨	٣٣٦	٣٧,٣	٢٦,٣	١٢,٢	٣٤٩,٦	٣,٤
١٩٩١	١٢٦٩	١٣٣٨	٣٢٧,٤	-٢,٦	٢٥,٨	١١,١	٣٤٤,١	-١,٦
١٩٩٢	١٨٤٥,٧	١٨٥٦,٦	٤١٧,٧	٢٧,٦	٢٢,٦	١١,٦	٤٦٧,٣	٣٥,٨
١٩٩٣	١٧٤٦	١٧٦٨,٤	٤١٩,٧	٠,٥	٢٤	١٠,٨	٤٧٦,١	١,٩
١٩٩٤	٢٢٠٢,١	٢٢٠٢,١	٥٥٥,٦	٣٢,٤	٢٥,٢	١٢,٧	٥٥٥,٦	١٦,٧
١٩٩٥	٢٥٣١,١	٢٣٨٩,٢	٥٦٩,٩	٢,٦	٢٢,٥	١٢,١	٥٦٠,٣	٠,٩
١٩٩٦	٢٤١٠,٥	٢١٥١,٧	٥٣٦,٩	-٥,٨	٢٢,٣	١٠,٩	٥١٧,٨	-٧,٦
١٩٩٧	٢٥٣٩,٨	٢٢١٩,٧	٥٨٧,٥	٩,٤	٢٣,١	١١,٤	٥٧٧,٤	١١,٥
١٩٩٨	٢٥٨٠,٨	٢٣٤٨,٨	٧٠٢,٦	١٩,٦	٢٧,٢	١٢,٥	٦٢٧,١	٨,٦
١٩٩٩	٢٥٠٤,٤	٢٣٨١,٦	٧٢٦,٥	٣,٤	٢٩	١٢,٦	٦٧٥,٧	٧,٨
المتوسط	**٢٠٩٠,٤**	**٢٠٠٥,٤**	**٥١٧,٩**	**١٢,٤**	**٢٤,٨**	**١١,٧**	**٥١٥,١**	**٧,٧٤**

وحول مساهمة فروع قطاع الصناعة التحويلية كما يظهرها الجدول رقم (٤-٤) يتضح أن الصناعات الكيميائية والنفطية بقيت تحافظ عل المرتبة الأولى؛ من حيث الأهمية بنسبة متوسطها ٣٠,٥%، وتلتها الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة ٢٠,٩%، أما القطاعات الأخرى فقد حافظت على معدلات قريبة من نسبها السابقة ما عدا الألآت والأجهزة ، التي أظهرت تطورا ملموسا خلال هذه الفترة حيث ارتفع متوسط مساهمتها من ١,٢% إلى ٥,٦%، وهذا يعني تغير هيكلي إيجابي على تركيبة الصناعة التحويلية خلال هذه المرحلة .

جدول رقم (٤-٤)

القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية وأهميتها النسبية **مليون دينار**

السنة	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ: القيمة المضافة	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ: النسبة إلى الإنتاج القائم%	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ: الأهمية النسبية %	الألبسة والمنسوجات والمنتجات الجلدية: القيمة المضافة	الألبسة والمنسوجات والمنتجات الجلدية: النسبة إلى الإنتاج القائم%	الألبسة والمنسوجات والمنتجات الجلدية: الأهمية النسبية %	الخشب ومنتجاته والأثاث: القيمة المضافة	الخشب ومنتجاته والأثاث: النسبة إلى الإنتاج القائم%	الخشب ومنتجاته والأثاث: الأهمية النسبية %	الورق ومنتجاته والمطبوعات: القيمة المضافة	الورق ومنتجاته والمطبوعات: النسبة إلى الإنتاج القائم	الورق ومنتجاته والمطبوعات: الأهمية النسبية %
١٩٩٠	٦٩,٦	٢٢,٦	٢٠,٧	٢٨,٤	٤٧,٦	٨,٤	١٥,١	٤٠,٦	٤,٥	٢١,٥	٣٣,٢	٦,٤
١٩٩١	٥١,٢	٢٢,٧	١٥,٦	٢٨,٨	٣٨,٣	٨,٨	١٤,٨	٣٦,٩	٤,٥	٢٣,٤	٣٢,٦	٧,١
١٩٩٢	٩٣,٤	٢٣,٣	٢٢,٤	٢٧,٧	٣١,٨	٦,٦	٨,٧	١٩	٢,١	٢٥	٣٠,٢	٦
١٩٩٣	٨٣,٣	٢٤,٩	١٩,٨	٢٧,٨	٣٣,٦	٦,٦	٢٩,٧	٤٢,٨	٧,١	٢٦,٧	٣٠,٢	٦,٣
١٩٩٤	١١٥,٩	٢٣,٢	٢٠,٨	٤٤,٦	٣٦,٨	٨	٣١,٦	٣٧,٨	٥,٧	٣٧	٣١,٦	٦,٦
١٩٩٥	١٢١,٤	١٩,٨	٢١,٣	٤٧,٣	٣٥,٧	٨,٣	٣٠,٣	٣٢,٧	٥,٣	٤١,٨	٢٩,٦	٧,٣

١٩٩٦	١٢٨,٩	٢٢,٦	٢٤	٣٧,٣	٢٨,٧	٦,٩	٢٧,٨	٣٢,٤	٥,٢	٣٣	٢٥,٥	٦,١
١٩٩٧	١١٦,٤	١٨	١٩,٨	٣٨,٨	٣٢,٥	٦,٦	٣١,٤	٣٩,٥	٥,٣	٣٦,٨	٢٦,٧	٦,٣
١٩٩٨	١٨٠,٦	٢٦	٢٥,٧	٤٦,٧	٣٧,٩	٦,٦	٣٥	٣٧,٩	٥	٤٠,٥	٢٧,٦	٥,٧
١٩٩٩	١٣٨,٥	٢٢,٩	١٩	٦٢,١	٤٥,٧	٨,٥	٣٠,٤	٣٦,٦	٤,٢	٥٢,٨	٣٤,١	٧,٢
المتوسط	**١٠٩,٩**	**٢٢,٦**	**٢٠,٩**	**٣٨,٩**	**٣٦,٨**	**٧,٥**	**٢٥,٤**	**٣٥,٦**	**٤,٨**	**٣٣,٨**	**٣٠,١**	**٦,٥**

السنة	المنتجات الكيميائية والنفطية			المنتجات المعدنية الفلزية			المنتجات المعدنية اللافلزية			الألآت والمعدات والأجهزة		
	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم	الأهمية النسبية %
١٩٩٠	٩٧,٦	١٧,٦	٢٩	٣٣,٥	١٥,٩	١٠	٥٢,٦	٤٩,٥	١٥,٦	١٧,٩	٤٣,٩	٥,٣
١٩٩١	١١٣	٢٠,٢	٣٤,٥	٢٨	١١	٨,٥	٥١,٢	٣٩,٣	١٥,٦	١٦,٧	٣٧,٦	٥,١
١٩٩٢	١١٧,٤	١٤,٥	٢٨,١	٤٥,٦	١٢,٦	١٠,٩	٧٣	٤٢	١٧,٤	٢٦,٩	٤٥,٦	٦,٤
١٩٩٣	١٠٦,٧	١٤,١	٢٥,٤	٤٠,٤	١٢	٩,٦	٨٢	٤٣,٤	١٩,٥	٢٢,٨	٢٧,٩	٥,٤
١٩٩٤	١٤٥.٤	١٦,٧	٢٦,١	٤٧,٩	١٢,٤	٨,٦	٨٩,٨	٤٢,٨	١٦,١	٤٣,٥	٣٣,٥	٧,٨
١٩٩٥	١٦٢,٦	١٦	٢٨,٥	٤٦,٧	١١,٧	٨,٢	٨٢,٤	٤٠,١	١٤,٤	٣٧,٤	٢٦,٦	٦,٥
١٩٩٦	١٦٥,٢	١٦,٧	٣٠,٨	٣٧,٦	٩,٤	٧	٨٠,٧	٣٩,٣	١٥	٢٦,٣	٢٤,٢	٤,٩
١٩٩٧	٢٠١,٨	١٩,٤	٣٤,٣	٤١	١٠,٢	٦,٩	٩١,٣	٤١,٢	١٥,٥	٣٠,٤	٢٥,٤	٥,٢
١٩٩٨	٢٣٨,٣	٢٣.٤	٣٣,٩	٤٧,٩	١٢,٥	٦,٨	٨١,٣	٣٩,٧	١١,٥	٣٢,٤	٢٥,٨	٤,٦
١٩٩٩	٢٥٦	٢٦	٣٥,٢	٥٦,٦	١٣,٥	٧,٨	٩٤,٩	٤٣,٣	١٣	٣٥,٢	٢٧,٦	٤,٨
المتوسط	**١٦٠,٤**	**١٨,٤**	**٣٠,٥**	**٤٢,٥**	**١٢,١**	**٨,٤**	**٧٧,٩**	**٤٢**	**١٥,٣**	**٢٨,٩**	**٣١,٨**	**٥,٦**

- المصدر : الحسابات القومية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠٠٩-١٩٧٦.
- الأهمية النسبية : هي نسبة القيمة المضافة في فروع قطاع الصناعة التحويلية إلى القيمة المضافة الاجمالية لقطاع الصناعة التحويلية بأسعار السوق الجارية
- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

وباستقراء نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج القائم لفروع قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه المرحلة نلاحظ تراجع نسبة مساهمة عناصر الإنتاج في الإنتاج لجميع فروع قطاع الصناعة التحويلية كمتوسط خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة وبنسب متفاوتة. الأمر الذي انعكس في تراجع هذه النسبة لقطاع الصناعة التحويلية من ٣٠,٣% كمتوسط لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري إلى ٢٤,٨% كمتوسط لحقبة التسعينات.

مرحلة التحرير التجاري الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

لتعزيز مسيرة الإصلاح الاقتصادي، وتحقيق مزيد من الاستقرار والمحافظة على معدلات نمو حقيقية بالاعتماد بصورة أساسية على الموارد الذاتية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية من خلال المزيد من الانفتاح التجاري،بدا الأردن في بداية الألفية الثالثة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وتوقيع اتفاقية تحرير تجاري مع الولايات المتحدة

الأمريكية ، ودخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، و كذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، كما تم تفعيل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ). إن لهذه الاتفاقيات والإجراءات التي قامت بها الحكومة خلال هذه الفترة في إطار الانفتاح الاقتصادي أثارا إيجابية على قطاع الصناعة التحويلية، ويمكن مشاهدة ذلك من خلال الأرقام التي تظهر في الجدول رقم (٥-٤) التي تشير إلى أن القيمة المضافة قد أظهرت نتائج إيجابية ملموسة خلال هذه الفترة ؛ حيث سجلت معدلات نمو موجبة في مجملها بلغ متوسطها ١٥,٤% مقارنة مع معدل نمو ١٢,٤% للفترة السابقة.

وحول الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهر المؤشر أيضا تحسنا ملموسا؛ حيث ارتفعت النسبة وبشكل متواصل من ١٢,٩% خلال العام ٢٠٠٠، لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بنسبة ١٨,٣%، وهي أعلى نسبة وصل إليها قطاع الصناعة التحويلية على مدار الفترات السابقة كلها. ويظهر الجدول رقم (٥-٤) ارتفاع نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج القائم خلال المرحلة الثانية للانفتاح التجاري، والتي بلغت كمتوسط ٢٦,٨% مقارنة بالمرحلة الأولى للانفتاح التجاري التي بلغت كمتوسط ٢٤,٨%. بالرغم من ذلك لم تتجاوز هذه النسبه ٣٠% وهي النسبة التي سجلت كمتوسط لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري.

هذا وقد أظهر التوزيع الهيكلي لفروع الصناعة التحويلية تغيرات جوهرية واضحة خلال هذه الفترة ، حيث ازدادت الأهمية النسبية لصناعة الألبسة والمنسوجات والتي ارتفعت مساهمتها في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية إلى ١٤,٩% كمتوسط لهذه الفترة مقارنة مع ٧,٥% كمتوسط للفترة السابقة ، وذلك على حساب حصة كل من الصناعات الكيميائية والبترولية. التي انخفضت مساهمتها بالمتوسط من ٣٠,٥% للفترة السابقة إلى ٢٦,٦% كمتوسط للفترة الحالية، والصناعات المعدنية اللافلزية التي انخفضت مساهمتها بالمتوسط من ١٥,٣% للفترة السابقة إلى ١١,٨% للفترة الحالية. وهذا التغير الكبير يعزى بصورة أساسية إلى مشاريع المناطق الصناعية المؤهلة التي تقوم أساسا على إنتاج الألبسة والمنسوجات.أما بالنسبة لباقي القطاعات فان أهميتها النسبية بقيت تتراوح حول معدلها للفترة السابقة.

جدول رقم (٥-٤)

الإنتاج القائم والقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية **مليون دينار**

	الإنتاج القائم		القيمة المضافة				القيمة المضافة	
السنة	بأسعار الأساس الجارية	بالأسعار الثابتة (١٩٩٤)	بأسعار الأساس الجارية	معدل النمو %	النسبة إلى الإنتاج القائم%	النسبة من الناتج المحلي%	بالأسعار الثابتة (١٩٩٤)	معدل النمو %
٢٠٠٠	٢٨٣١,٢	٢٥٨٦,٨	٧٧٦,٧	٦,٩	٢٧,٤	١٢,٩	٧٣٢,٢	٨,٤
٢٠٠١	٣٠٤١,٥	٢٧٦٥,٤	٨١٧,٨	٥,٣	٢٦,٩	١٢,٨	٧٨٧	٧,٥
٢٠٠٢	٣٤٢٦,٤	٣١٧٥,٦	٩٥٠,٨	١٦,٣	٢٧,٧	١٤	٩٤٨,٥	٢٠,٥
٢٠٠٣	٣٨٠٦	٣٣٢٠	١٠٤٣,٦	٩,٨	٢٧,٤	١٤,٤	٩٧٦,٢	٢,٩
٢٠٠٤	٤٩٠١,١	٣٨٨٠,٣	١٢٦٢	٢٠,٩	٢٥,٧	١٥,٦	١١٣٦,٨	١٦,٥
٢٠٠٥	٦٢٠٥,٦	٤١٨٢,٦	١٣٧٢,٢	٨,٧	٢٢,١	١٥,٤	١٢٢٨,١	٨
٢٠٠٦	٧١١٦	٤٥٦٤,١	١٧٥٤,٢	٢٧,٨	٢٤,٦	١٦,٤	١٣٦٧,٨	١١,٤
٢٠٠٧	٨٢٩٦	٤٨٠٩,٥	٢٢١٩,٨	٢٦,٥	٢٦,٧	١٨,٣	١٤٩٠,٥	٩,٥
٢٠٠٨	١٠٠٤٨,٧	٥٠٢٣,٧	٢٨٤٧,١	٢٨,٣	٢٨,٣	١٨,٣	١٥٧٣,٢	٥,٥
٢٠٠٩	٩٢٥٣,٤	٥٠٥٩,٧	٢٩٤٧,١	٣,٥	٣١,٨	١٧,٤	١٦٠٦,٥	٢,١
المتوسط	**٥٨٩٢,٥**	**٣٩٣٦,٧**	**١٥٩٩,١**	**١٥,٤**	**٢٦,٨**	**١٥,٥**	**١١٨٤,٦**	**٩,٢٣**

أما بالنسبة لنسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج القائم بالنسبة لفروع قطاع الصناعة التحويلية فقد أظهرت الأرقام الواردة في الجدول رقم (٦-٤) تحسن هذه النسبة لقطاع المنتجات المعدنية الفلزية، وقطاع الورق والمطبوعات، والمنتجات الغذائية والمشروبات. في حين بقيت هذه النسبة لأغلب القطاعات الفرعية الأخرى عند مستواها المسجل كمتوسط لمرحلة الانفتاح التجاري الأولى.

جدول رقم (٦-٤)

القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية وأهميتها النسبية **مليون دينار**

السنة	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ			الألبسة والمنسوجات والمنتجات الجلدية			الخشب ومنتجاته والأثاث			الورق ومنتجاته والمطبوعات		
	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %
٢٠٠٠	١٨١	٢٥,١	٢٣,٣	٧٥	٤٢,٤	٩,٦	٣١,٥	٣٧,٦	٤	٥٢	٣٤,٤	٦,٧
٢٠٠١	١٥٣,٣	٢٣,١	١٨,٧	١٠٣,٣	٣٤,٢	١٢,٦	٣٤	٣٦	٤,١	٦٠,٥	٣٥	٧,٤
٢٠٠٢	١٨٢,٣	٢٣,٢	١٩,٢	١٦١,٨	٣٥,٧	١٧	٣٥,٩	٣٤,٥	٣,٨	٦٦,١	٣٦,٩	٦,٩
٢٠٠٣	١٧٩,٢	٢١,٧	١٧,٢	٢٠٢,٦	٣٥,٢	١٩,٤	٤٢,٣	٣٨,٩	٤	٦٦,٩	٣٦,٥	٦,٤
٢٠٠٤	٢١٥,٩	٢١,٨	١٧,١	١٩٢,٧	٢٤,١	١٥,٣	٤٦,٨	٣٧,٨	٣,٧	٧٧,١	٣٦,١	٦,١
٢٠٠٥	٢٢٨,١	٢٢	١٦,٦	٢٣٦,١	٢٧,٩	١٧,٢	٥٣,٥	٣٧,١	٣,٩	٨٠,٢	٣٤,٨	٥,٨
٢٠٠٦	٤٠٩,٧	٣٠,٦	٢٣,٣	٣٠٦,٦	٣٠,٥	١٧,٥	٦٢,٧	٣٧	٣,٥	٩٥,١	٣٦,٢	٥,٤
٢٠٠٧	٥٦٢,٨	٣٤,٦	٢٥,٣	٣٦٦,٢	٣٧,٥	١٦,٥	٨٩,٣	٤٢,٩	٤	١٢٣	٣٧,٥	٥,٥
٢٠٠٨	٧٠٩,٨	٣٤,٢	٢٤,٩	٣٩٢,٥	٤٦,٥	١٣,٨	١٠٢,٣	٣٨,٣	٣,٦	١٤٤,٥	٣٨,٨	٥,١
٢٠٠٩	٩٤٨,٤	٣٨,٣	٣٢,٢	٣٠٣,٥	٤٤,١	١٠,٣	٩٦,٨	٣٦,٩	٣,٣	١٣٦,١	٣٦,١	٤.٦
المتوسط	**٣٧٧**	**٢٧,٤**	**٢١,٧**	**٢٣٤**	**٣٥,٨**	**١٤,٩**	**٥٩,٥**	**٣٧,٧**	**٣,٧**	**٩٠,١**	**٣٦,٢**	**٥,٩**

السنة	المنتجات الكيميائية والنفطية			المنتجات المعدنية الفلزية			المنتجات المعدنية اللافلزية			الألآت والمعدات والأجهزة		
	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	النسبة إلى الإنتاج القائم%	الأهمية النسبية %
٢٠٠٠	٢٣٨,٥	٢١,٢	٣٠,٧	٦٦,٥	١٥,٢٩	٨,٥	٩٢,٥	٤٠,٦	١١,٩	٣٩,٧	٢٧,٦	٥,١
٢٠٠١	٢٤٨,٨	٢١,٥	٣٠,٤	٧٤,٣	١٥,١	٩,١	٩٩,٢	٣٩,٥	١٢,١	٤٤,٤	٢٧,٤	٥,٤
٢٠٠٢	٢٦٩,٦	٢٢,٢	٢٨,٣	٧٠,٦	١٣,٨	٧,٤	١١٣,٩	٤٢,٤	١٢	٥٠,٩	٢٨,٣	٥,٣
٢٠٠٣	٢٧٨,٦	٢١	٢٦,٧	٩١,٧	١٥,٤	٨,٧	١٢٧,٥	٤٢,٧	١٢,٢	٥٤,٨	٢٨,٢	٥,٢
٢٠٠٤	٣٧٣,٣	٢١,٧	٢٩,٦	١٣١,٣	١٦,٥	١٠,٤	١٥٣,٧	٤١,٨	١٢,٢	٧١,١	٢٦,٨	٥,٦
٢٠٠٥	٣٤٥,٦	١٣,١	٢٥,٢	١٥٣,١	١٥,٨	١١,٢	١٨٥,٧	٤١,١	١٣,٥	٨٩,٩	٢٦,١	٦,٥
٢٠٠٦	٣٨١	١٣,٥	٢١,٧	١٧٤,٧	١٥,٦	٩,٩	٢٢٠,٤	٤٠,٣	١٢,٥	١٠٤	٢٤,٧	٥,٩
٢٠٠٧	٥٠٢	١٥,٢	٢٢,٦	٢٠١,٦	١٤,٩	٩,١	٢٥٢	٣٩,٨	١١,٣	١٢٣	٢٤,٤	٥,٥
٢٠٠٨	٧٣٧	١٧,٥	٢٥,٩	٢٤٦,٩	١٥,٣	٨,٧	٣٣١,٥	٤٤,١	١١,٦	١٨٣	٢٧,١	٦,٤
٢٠٠٩	٧٣٨	٢١,٢	٢٥	٢٥٨,٢	١٨,٧	٨,٧	٢٨٠	٤٤,٣	٩,٥	١٨٦	٣١,٦	٦,٣
المتوسط	**٤١١,٢**	**١٨,٨**	**٢٦,٦**	**١٤٦,٨**	**١٥,٦**	**٩,٢**	**١٨٥,٦**	**٤١,٦**	**١١,٨**	**٩٤,٦**	**٢٧,٢**	**٥,٧**

- المصدر : الحسابات القومية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، ٢٠٠٩-١٩٧٦.
- الأهمية النسبية : هي نسبة القيمة المضافة في فروع قطاع الصناعة التحويلية إلى القيمة المضافة الاجمالية لقطاع الصناعة التحويلية بأسعار السوق الجارية
- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

٤-٣-٢ نسبة هامش الربح

من الناحية العملية تستخدم المنشآت طريقة الإضافة إلى التكلفة في تحديد أسعار منتجاتها (Cost – Plus Pricing)، وذلك لصعوبة تحديد الإيراد الحدي والتكلفة الحدية كما تتطلب النظرية الاقتصادية. وتقوم طريقة الإضافة إلى التكلفة على أساس تحديد التكلفة المتوسطة الكلية ATC لمعدل معين اعتيادي من الإنتاج ثم إضافة هامش ربح محدد لهذه التكلفة، ويمكن تمثيل هذه الطريقة بالمعادلة الآتية (Salvatore, ١٩٩٣):

$$P = ATC\,(1 + M) \qquad (4.1)$$

حيثp: السعر، ATC التكلفة المتوسطة الكلية، M نسبة هامش الربح

ويمكن إعادة ترتيب المعادلة أعلاه لتصبح :

$$M = (p - ATC)/ATC \qquad (4.2)$$

ولصعوبة الحصول على معطيات المعادلة السابقة سنقوم بضربها بـ Q/Q لتصبح:

$$M = (TR - TC) / TC \qquad (4.3)$$

حيث :

TR : الإيرادات الكلية

TC : التكاليف الكلية

إن انخفاض هذه النسبة يعني أن تخفيض الأسعار بقصد المنافسة دون تخفيض مقابل في التكلفة قد يؤدي إلى تدني مستويات الأرباح أو تحقيق خسائر مما يجبر المؤسسة إلى الخروج من السوق، أما ارتفاع هذه النسبة فقد يعني زيادة المقدرة التنافسية، حيث إن ارتفاعها ينتج عن انخفاض مستويات التكلفة أو زيادة الأرباح (TR - TC)، والزيادة في صافي الإيراد قد تعود إلى زيادة كمية المبيعات أو زيادة الأسعار، وكلاهما يعني مقدرة تنافسية أفضل، فزيادة المبيعات قد تعني جودة أفضل، وارتفاع الأسعار يعني إمكانية تخفيضها وبالتالي منافسة سعريه أفضل (الطراونه،٢٠٠١).

أظهر مؤشر نسبة هامش الربح لقطاع الصناعة التحويلية كما يبينه الجدول رقم (٤-٧) والشكل رقم (٤-٢) تحسنا اكبر للفترة ما قبل الانفتاح التجاري مقارنة بفترة الانفتاح التجاري. حيث بلغ متوسط هذه النسبة ١٦,٧% للفترة (١٩٧٦-١٩٨٩).ويمكن أن يعزى ذلك إلى سياسة الحماية التجارية التي كان ينتهجها الاقتصاد الأردني في تلك الفترة، فقد وصلت هذه النسبة إلى ٤٠,١% عام ١٩٧٧ انخفضت بعد ذلك لتصل إلى ١٥,١% عام ١٩٨٠ نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٩.ونتيجة للازمة الاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الأردني، والتي رافقها تدهور في القيمة الشرائية للدينار الأردني تراجعت نسبة هامش الربح في نهاية هذه المرحلة إلى أن وصلت إلى ٣,٤% عام ١٩٨٩.

جدول رقم (٤-٧)

نسبة هامش الربح لقطاع الصناعة التحويلية

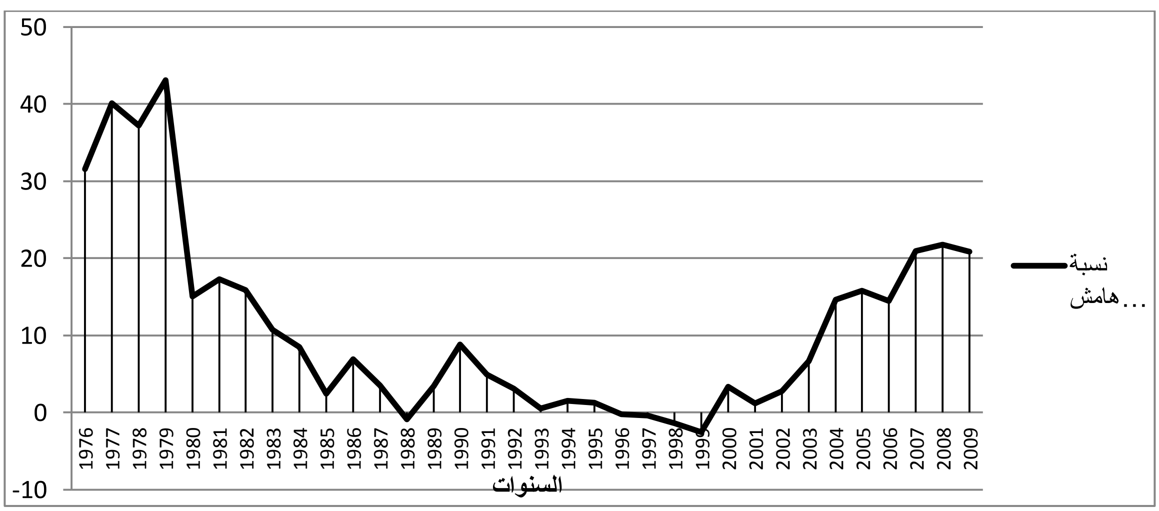
السنوات	TR	TC	TR-TC	% PCM
١٩٧٦	١٢٤,١	٩٤,٣	٢٩,٨	٣١,٦
١٩٧٧	١٤٧	١٠٤,٩	٤٢,١	٤٠,١
١٩٧٨	١٦٦,٢	١٢١,١	٤٥,١	٣٧,٢
١٩٧٩	٢٥٤,٩	١٧٨,١	٧٦,٨	٤٣,١
١٩٨٠	٤٢٠,١	٣٦٥,١	٥٥	١٥,١
١٩٨١	٥٨٨,٨	٥٠٢,١	٨٦,٧	١٧,٢
١٩٨٢	٧٠٩,١	٦١٢,١	٩٧	١٥,٨
١٩٨٣	٦٨٤,٩	٦١٨,٥	٦٦,٤	١٠,٧
١٩٨٤	٨٩٣,٣	٨٢٣,٥	٦٩,٨	٨,٥
١٩٨٥	٨١٠,٨	٧٩١,٧	١٩,١	٢,٤
١٩٨٦	٦٤٨,٩	٦٠٦,٨	٤٢,١	٦,٩

١٩٨٧	٧٤٠	٧١٥,١	٢٤,٩	٣,٥
١٩٨٨	٧٧٨,٧	٧٨٥,٨	-٧,١	-٠,٩
١٩٨٩	١١٢٦,٥	١٠٨٨,٩	٣٧,٦	٣,٤
المتوسط	-	-	-	١٦,٧
١٩٩٠	١٢٧٤,٩	١١٧١,٧	١٠٣,٢	٨,٨
١٩٩١	١٢٦٩	١٢٠٩,٧	٥٩,٣	٤,٩
١٩٩٢	١٨٤٥,٧	١٧٩٠,٩	٥٤,٨	٣,١
١٩٩٣	١٧٤٦	١٧٣٧,٦	٨,٤	٠,٥
١٩٩٤	٢٢٠٢,١	٢١٧٠,١	٣٢	١,٥
١٩٩٥	٢٥٣١,١	٢٤٩٩,١	٣٢	١,٣
١٩٩٦	٢٤١٠,٥	٢٤١٦,٧	-٦,٢	-٠,٣
١٩٩٧	٢٥٣٩,٨	٢٥٤٩,٧	-٩,٩	-٠,٤
١٩٩٨	٢٥٨٠,٨	٢٦١٦,٤	-٣٥,٦	-١,٣
١٩٩٩	٢٥٠٤,٤	٢٥٦٩,٥	-٦٥,١	-٢,٥
المتوسط	-	-	-	**١,٥**
٢٠٠٠	٢٨٣١,٢	٢٧٣٩,٧	٩١,٥	٣,٣
٢٠٠١	٣٠٤١,٥	٣٠٠٧,٢	٣٤,٣	١,١
٢٠٠٢	٣٤٢٦,٤	٣٣٣٤,٧	٩١,٧	٢,٧
٢٠٠٣	٣٨٠٦	٣٥٦٨,١	٢٣٧,٩	٦,٦
٢٠٠٤	٤٩٠١,١	٤٢٧٦,١	٦٢٥	١٤,٦
٢٠٠٥	٦٢٠٥,٦	٥٣٦٠,٨	٨٤٤,٨	١٥,٧
٢٠٠٦	٧١١٦	٦٢١٦,٠	٩٠٠	١٤,٥
٢٠٠٧	٨٢٩٦	٦٨٥٧,٧	١٤٣٨,٣	٢٠,٩
٢٠٠٨	١٠٠٤٨,٧	٨٢٥٤,٨	١٧٩٣,٩	٢١,٧
٢٠٠٩	٩٢٥٣,٤	٧٦٥٨,٦	١٥٩٤,٨	٢٠,٨
المتوسط	-	-	-	**١٢,٢**

المصدر : الحسابات القومية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٧٦- ٢٠٠٩.

شكل رقم (٢-٤)

نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية



مع بداية مرحلة الانفتاح التجاري في مطلع التسعينات بدأت بوادر تحسن في نسبة هامش الربح حيث بلغت إلى ٨,٨% في عام ١٩٩٠. ويمكن أن يعزى ذلك إلى زيادة الطلب المحلي على المنتجات الأردنية الناجم عن عودة أعداد كبيرة من الأردنيين والفلسطينيين إلى الأردن قادمين من دول الخليج جراء حرب الخليج الأولى، وبالتالي زيادة كمية المبيعات. بدأت هذه النسبة بعد ذلك بالانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى -٢,٥% عام ١٩٩٩ وهي أقل نسبة يسجلها هذا المؤشر خلال فترة الدراسة، والذي يعزى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الفترة. لقد سجل أداء هذا المؤشر تراجعا مقارنة بمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري، حيث بلغ متوسط نسبة هامش الربح لهذه المرحلة ١,٥%.

أما المرحلة الثانية للانفتاح التجاري فقد شهدت تحسنا تدريجيا لنسبة هامش الربح متأثرة بفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية نتيجة تطبيق مجموعه من الاتفاقيات التجارية، فضلا عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث وصلت نسبة هامش الربح إلى ٢٠,٨% عام ٢٠٠٩، كما بلغ متوسطها لهذه المرحلة ١٢,٢%.

بالنسبة إلى فروع قطاع الصناعة التحويلية يشير الجدول رقم (٨-٤) إلى تراجع نسبة هامش الربح خلال مراحل الانفتاح التجاري مقارنة بالمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري، باستثناء قطاعي المنتجات المعدنية اللافلزية، والآلات والمعدات والأجهزة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى دور الانفتاح التجاري في نقل التكنولوجيا والتقنيات التي ساعدت في تطوير وتحسين الإنتاج في هذين القطاعين كونهما من أكثر القطاعات الصناعية استخداما للتكنولوجيا والتقنيات المتسارعة التطور، فضلا عن ذلك فقد أتاح الانفتاح التجاري المجال أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، التي ساهمت في زيادة وتطوير الإنتاج خصوصا في قطاع الالآت والمعدات، حيث ارتفعت القيمة المضافة في هذا القطاع إلى ٢٦,٤ و ٨٩,٣ مليون دينار كمتوسط لمرحلتي الانفتاح التجاري الأولى والثانية على التوالي مقارنة مع ١,٨ مليون دينار كمتوسط لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر نسبة هامش الربح قد ارتبط بأداء أفضل لبعض القطاعات خلال مرحلة الانفتاح التجاري الثانية مقارنة بمرحلة الانفتاح التجاري الأولى، حيث سجل قطاع المنتجات الغذائية، و قطاع الألبسة والمنسوجات، وقطاع المنتجات الكيميائية والنفطية نسبة هامش ربح بلغت

٦,٢%، و٢٢,٣%، و١٥,٧% كمتوسط للألفية الثالثة وعلى التوالي، مقارنة مع -٧,١%، و٢٠,٥%، و-٠,٠٩% كمتوسط لفترة التسعينات على التوالي. ويعزى ذلك إلى فتح أسواق جديدة أمام هذه المنتجات نتيجة ارتباط الأردن بمجموعة من الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية QIZ و التي أثرت بشكل مباشر على زيادة الصادرات بالنسبة لقطاع الألبسة و المنسوجات والذي حقق فائض في الميزان التجاري بمقدار ٣٤٣ مليون دينار كمتوسط للألفية الثالثة. أما بالنسبة لقطاع الأدوية فبالإضافة إلى زيادة الصادرات نتيجة فتح أسواق جديدة أمام منتجات هذا القطاع فقد ساهم الانفتاح التجاري في تحسين المستوى التكنولوجي في قطاع الأدوية الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة المقدرة التنافسية لهذا القطاع.

جدول رقم (٨-٤)

نسبة هامش الربح لفروع قطاع الصناعة التحويلية

القطاعات	فترة ما قبل التحرير التجاري (١٩٧٦-١٩٨٩) %	فترة التحرير التجاري	
		الفترة الأولى للتحرر التجاري(١٩٩٠-١٩٩٩) %	الفترة الثانية من التحرر التجاري(٢٠٠٠-٢٠٠٩) %
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	٨,٤	٧,١ -	٦,٢
الألبسة والمنسوجات والمنتجات الجلدية	٤١,٤	٢٠,٥	٢٢,٣
الخشب ومنتجاته والأثاث	٣٣,٧	٢١,٣	١٩,٩
الورق ومنتجاته والمطبوعات	١٩,٩	١٠,٤	٨,٠
المنتجات الكيميائية والنفطية	٢٣,٥	-.٠٩	١٥,٧
المنتجات المعدنية الفلزية	١٤٢,٠	١٢٣,٥	١١٧,٤
المنتجات المعدنية اللافلزية	٧,١	٧,٦	١٢,٧
الألآت والمعدات والأجهزة	١,٩٥ -	١٦,٨	١٠,٠

النسب تم احتسابها من قبل الباحث اعتمادا على الملحق رقم (١) جدول رقم (٢+٣)

المصدر: الحسابات القومية، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٩-١٩٧٦

٤-٣-٣ القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية

شهد الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٩) تطورات اقتصادية وديموغرافية أثرت بشكل واضح على سوق العمل الأردني، تمثلت بتزايد أعداد القوى العاملة المهاجرة إلى الدول العربية المصدرة للنفط في منتصف السبعينات، بالإضافة إلى استكمال الحكومة إلى الكثير من مشاريع البنية التحتية مما أدى إلى الوصول إلى حالة التشغيل شبة الكامل في بداية الثمانينات. ففي عام ١٩٨٠ بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ١٣٤٧٣ عامل، ارتفع إلى ١٩٥١٠ عامل عام ١٩٨١ وبمعدل نمو بلغ ٤٤,٨%. استمر بعد ذلك عدد العاملين في هذا القطاع بالتزايد إلى أن وصل إلى ٣٤٥٩٥ عامل في عام ١٩٨٩.

في بداية التسعينات بدأت أعداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية بالتزايد نتيجة عودة آلاف العاملين من دول الخليج جراء أزمة الخليج، فقد ارتفع عدد العاملين من ٣٨٢٠٤ عامل عام ١٩٩١ إلى ٥١٣٧٤ عامل عام ١٩٩٢، وبمعدل نمو بلغ ٣٤,٤%، وفي مطلع الألفية الثالثة ارتفع عدد العاملين إلى ١٢٦٢٢٩ عامل وبمعدل نمو بلغ ٣١,٣% عن عام ١٩٩٩. وكنتيجة للانفتاح التجاري والتوسع في الطاقة الإنتاجية استمر عدد العاملين بالتزايد إلى أن وصل إلى ١٨٢٧٦٩ عامل عام ٢٠٠٩.

كما تشير البيانات في الجدول رقم (٩-٤) إلى تزايد الأهمية النسبية لتشغيل الأيدي العاملة في قطاع الصناعة التحويلية،والتي ارتفعت من ١٣,١% كمتوسط للمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري إلى ١٧% ثم إلى ١٨,٨% كمتوسط لمرحلتي الانفتاح التجاري الأولى والثانية على التوالي.

أما بالنسبة لتوزيع مكاسب سياسة الانفتاح التجاري بين العمل ورأس المال، وكون الاقتصاد الأردني يتميز بكثافة عنصر العمل، فقد جاءت النتائج موافقة لتوقعات النظرية الاقتصادية حسب نموذج هيكشر- اولين، والذي يرى أن العامل الأكثر وفرة في الاقتصاد سوف يستفيد من تحرير التجارة على حساب العامل الأقل وفرة. فبالرغم من تراجع معدل النمو لكل من عائد العمل (الأجور)، والعائد على رأس المال[١] (معدل الفائدة) إلا أن العائد على العمل قد سجل تراجعا اقل في معدل نموه بالمقارنة مع معدل نمو العائد على رأس المال خلال مرحلتي الانفتاح التجاري. حيث سجل معدل نمو الأجور تراجعا مقداره ٦١% كمتوسط لمرحلتي الانفتاح التجاري عن المرحلة التي سبقت

---

[١] لعدم توفر بيانات عن معدل الفائدة على رأس المال فقد تم استخدام سعر الفائدة على القروض والسلف طويلة الأجل كممثل (proxy) لمعدل الفائدة على رأس المال (المصدر : البنك المركزي، البيانات السنوية)

الانفتاح التجاري، بالمقابل تراجع معدل نمو العائد على رأس المال بنسبة ٩٩% لمرحلتي الانفتاح التجاري مقارنة بالمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري. ومن الجدير بالذكر أن سياسة الانفتاح التجاري رافقها إتباع سياسة نقدية انكماشية وتعويم معدلات الفائدة مما أدى إلى رفعها وبالتالي زيادة تكلفة رأس المال (النادي، ١٩٩٧).

جدول رقم (٩-٤)

العمالة في قطاع الصناعة التحويلية

	فترة ما قبل التحرير التجاري (١٩٧٦-١٩٨٩)	فترة التحرير التجاري	
		الفترة الأولى للتحرر التجاري(١٩٩٠-١٩٩٩)	الفترة الثانية من التحرر التجاري(٢٠٠٠-٢٠٠٩)
عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية	١٩،٦٨٣	٦٢،٦٢٣	١٥٤،٤٣٨
معدل النمو في عدد العمال %	٩,٦١	١١,٢٨	٧,٢٥
الأهمية النسبية من العمالة الكلية %	١٣,١٢	١٧,٠٢	١٨,٣٨

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي، أعداد مختلفة

دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، أعداد مختلفة

تم احتساب النسب من قبل الباحث اعتمادا على الملحق رقم (٢) جدول رقم (٢)

٤-٣-٤ الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية

يعد مفهوم الإنتاجية من المفاهيم الاقتصادية والإدارية المهمة، والتي حصلت على اهتمام واسع من الاقتصاديين باعتباره مؤشرا هاما يعكس كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في القطاعات المختلفة. فالإنتاجية تعكس بشكل عام العلاقة بين كمية الإنتاج من السلع والخدمات وبين كمية عناصر الإنتاج التي توظف في الإنتاج. فقد عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) الإنتاجية على أنها النسبة الحسابية ما بين المخرجات المنتجة من السلع والخدمات وبين المدخلات من رأس المال والعمل التي تدخل في عمليات الإنتاج (عثامنه، ٢٠١١).

يمكن تقسيم مقاييس الإنتاجية إلى مقاييس كلية ومقاييس جزئية. وتمثل المقاييس الكلية العلاقة بين الإنتاج وجميع العناصر المستخدمة في الإنتاج، وهي العمل ورأس المال والمواد الخام. فالإنتاجية

الكلية لعناصر الإنتاج (Total Factor Productivity (TFP هي عبارة عن ذلك الجزء من النمو في الناتج المتحقق نتيجة لعوامل أخرى غير النمو في عناصر الإنتاج، مثل التطور التكنولوجي، و كفاءة الإدارة، والعوامل المؤسسية المختلفة.

لقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج سوف يتم استخدام مؤشر سولو الجبري المشتق من دالة الإنتاج (Solow Geometric Index)، والذي يعتبر من أكثر مؤشرات الإنتاجية الكلية استخداما (النادي، ١٩٩٧). في دالة الإنتاج (Cobb - Douglas) يعتمد الإنتاج (Q) على العمل (L) ورأس المال (K) والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ($A_{(t)}$) :

$$Q = A_{(t)} L^{\alpha} K^{\beta} \quad (4.4)$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لدالة الإنتاج واشتقاقها بالنسبة للزمن :

$$dQ/Q = dA/A + \alpha (dL/L) + \beta (dK/K) \quad (4.5)$$

$$dA/A = dQ/Q + \alpha (dL/L) + \beta (dK/K) \quad (4.6)$$

ومنها :

حيث :

dQ/Q : معدل النمو في الإنتاج

dA/A : معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

dL/L : معدل النمو في قوة العمل

K/K : معدل النمو في رأس المال

α : حصة العمل من الدخل

β : حصة رأس المال من الدخل

وبافتراض ثبات عوائد الحجم ($\beta + \alpha =1$) فان دالة الإنتاج يمكن اعادة كتابتها على النحو التالي:

$$Q/L = A_{(t)}(K/L)^{\beta} \quad (4.7)$$

وبالتالي يمكن كتابة معادلة النمو في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج على النحو التالي:

$$dA/A = (dQ/L) / (Q/L) - \beta (dK/L) / (K/L) \qquad (4.8)$$

وهذا يعني أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) تعتمد على معدل نمو الإنتاج لكل وحدة عمل $(dQ/L) / (Q/L)$ مطروحا منه حصة رأس المال من الإنتاج β مضروبة في معدل نمو رأس المال لكل وحدة عمل $(dK/L) / (K/L)$.

أما المقاييس الجزئية فتمثل العلاقة بين الإنتاج وعنصر إنتاجي واحد كالعمل مثلا. ويتم احتسابه من خلال نسبة الإنتاج إلى ذلك العنصر.

$$P_L = Q / L \qquad (4.9)$$

$$P_K = Q / K \qquad (4.10)$$

حيث

P_L: متوسط إنتاجية عنصر العمل

P_K : متوسط إنتاجية عنصر رأس المال

L : العمل

K : رأس المال

Q: القيمة المضافة

وبحسب المقاييس الجزئية تعتبر إنتاجية عنصر العمل الأكثر شيوعا في الدراسات الاقتصادية. لذلك سيتناول هذا الجزء من هذه الدراسة إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) لمعرفة مدى كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، ومراقبة مدى تأثير الانفتاح التجاري على هذه الكفاءة.

٤-٣-٤-١ إنتاجية العمل

باعتبار إنتاجية العمل مؤشرا جزئيا على فعالية استثمار المدخلات فقد اظهر هذا المؤشر أداء جيدا في بداية الثمانينات، حيث ارتفعت إنتاجية العمل وبشكل تدريجي من ٦٩٣١ دينار عام ١٩٧٩ إلى ٩٨٨٦ دينار عام ١٩٨٤، والذي يمكن أن يعزى إلى زيادة تدفق التمويل الخارجي إلى المملكة في تلك الفترة. بعد ذلك بدأت إنتاجية العمل بالتراجع في نهاية الثمانينات نتيجة للازمة الاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الأردني في تلك الفترة.

وفي بداية التسعينات شهد مؤشر إنتاجية العمل تذبذبا واضحا كما يبينه الجدول رقم (٤-١٠) والشكل رقم (٤-٣)، حيث سجل هذا المؤشر تراجعا في بداية التسعينات بلغت نسبته ٧% للثلاث سنوات الأولى متأثرة بأزمة الخليج ، وعودة أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في دول الخليج. بالمقابل كان هناك تحسن ملحوظ لإنتاجية العمل في الثلث الأخير للألفية الثانية، حيث سجل معدل نمو بلغ بالمتوسط ٩,١%.

جدول رقم (٤-١٠)

إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية لقطاع الصناعة التحويلية

	مرحلة ما قبل الانفتاح التجاري	مرحلة الانفتاح التجاري	
		الفترة الأولى للتحرر	الفترة الثانية من التحرر
معدل نمو رأس المال%	٢٤,٦٢	١٠,١٠	٣,٧٥
معدل نمو العمل%	٩,٦١	١١,٢٨	٧,٢٥
حصة العمل من الإنتاج%	٢٩,٣٣	٣٤,٦٨	٣٠,٧٤
حصة رأس المال من الإنتاج%	٧٠,٦٧	٦٥,٣٢	٦٩,٢٦
إنتاجية العمل / دينار	٧٨٦٨	٨٤٠٢	٩٩٧٦
معدل نمو إنتاجية العمل%	٧,٤	٢,٢	٩,١
الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج%	-٠,٤٨	-٠,٩٦	٩,٢٧

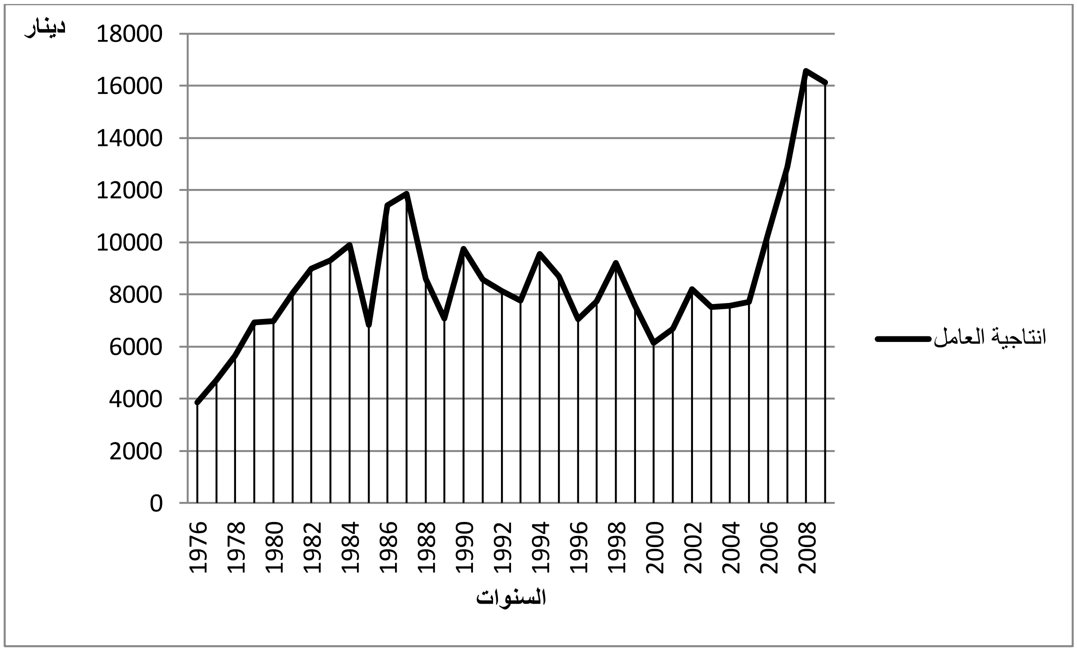
المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي، أعداد مختلفة

دائرة الإحصاءات العامة، مسح الاستخدام، أعداد مختلفة

تم احتساب النسب من قبل الباحث اعتمادا على الملحق رقم (٢) جدول رقم (١)

الشكل رقم (٣-٤)

إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية



٤-٣-٤-٢ الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

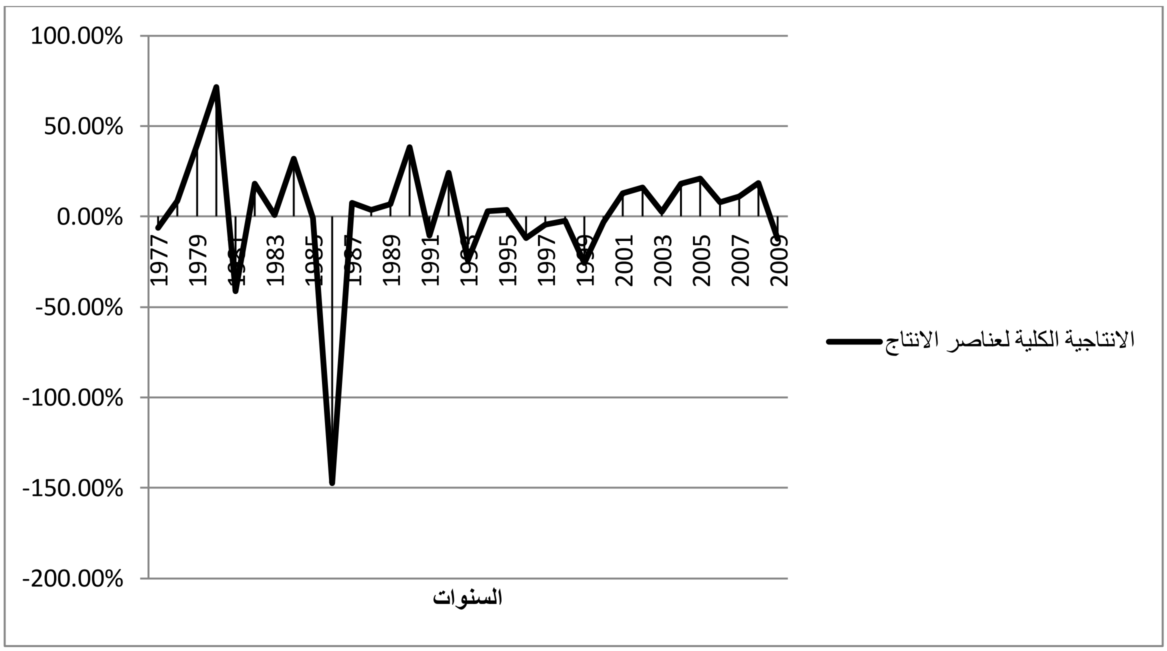
تشير البيانات في الجدول رقم (٤-١٠) إلى تدني مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج خلال المرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري، حيث سجلت قيمة سالبة بلغت (-٠,٤٨%) كمتوسط لهذه المرحلة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى سياسة إحلال المستوردات التي انتهجها الأردن في بداية السبعينات في إطار توفير الحماية اللازمة للصناعات الأردنية، والتي أدت بدورها إلى نشوء السلوك الاحتكاري لدى بعض الصناعات، مما أدى إلى تدني مستوى كفاءة استخدام عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) في تلك الفترة. فقد أفادت الدراسات إن السياسة التجارية المتشددة التي اتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة نشأ عنها كثير من الصناعات المحلية غير الكفوءه ، وقد ساعد على نشوئها البيئة الاحتكارية التي اكتسبتها نتيجة للقيود التي فرضها النظام التجاري ، مما منع حصول تغيرات في نمط وهيكل قطاع الصناعة لفترة طويلة من الوقت (النقرش، ٢٠٠٩).

بعد ذلك وفي بداية التسعينات بدا الأردن في انتهاج سياسة الانفتاح التجاري من خلال تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع بين أطراف التبادل، والذي أدى بدوره أيضا إلى تراجع مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج إلى (-٠,٩٦%) كمتوسط لهذه الفترة، والذي

يعكس انخفاض مستوى استغلال العناصر الإنتاجية بشكل عام بحكم الظروف الاقتصادية العامة غير المستقرة في تلك الفترة، وتراجع حجم الصادرات. وهذا يشير إلى أن النمو الذي تحقق في إنتاج قطاع الصناعة التحويلية وفروعها خلال هذه الفترة، يعود إلى توسع في استخدام العناصر الإنتاجية في الإنتاج، وليس ناجماً عن تحسن كفاءة عناصر الإنتاج.أما بالنسبة للمرحلة الثانية للانفتاح التجاري فقد ارتبطت بأداء أفضل لهذا المؤشر والذي بلغ ٩,٢٨% كمتوسط لهذه المرحلة. وهذا يعني تحسن في أداء هذا القطاع وتحسن في كفاءة استخدامه للعناصر الإنتاجية في المرحلة الثانية للانفتاح التجاري[1].

الشكل رقم (٤-٤)

الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية



٤-٣-٥ الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية

يعرف الميزان التجاري على انه الفرق بين الصادرات والمستوردات، ويعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على قوة أو ضعف اقتصاد إي دولة.يعتبر العجز التجاري في الأردن واحد من أهم التحديات التنافسية التي يواجهها قطاع الصناعة التحويلية الأردني، ولعل أهم العوامل الهيكلية التي سببت هذا العجز المزمن هي ضعف التقنيات المحلية والقدرات التسويقية وضعف القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى صغر حجم الاقتصاد المحلي، ونقص المواد الخام والمصادر

[1] يظهر الشكل رقم (٤-٤) هبوط حاد في الإنتاجية عام ١٩٨٦ والذي بلغ % ١٤٧,٢– (قيمة متطرفة)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة التحويلية من ١٣١ مليون دينار عام ١٩٨٥ إلى ٣٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٦ وبمعدل نمو بلغ ١٧٦% . لذلك فان متوسط الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للفترة (١٩٧٦-١٩٨٩) سوف ترتفع إلى (١٨,٨٣%) في حال استبعاد القيمة المتطرفة.

الطبيعية. لذلك سعى الأردن جاهدا على تصويب وضع الميزان التجاري، وتضييق الفجوة بين الصادرات والمستوردات، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تصحيحية تواكب متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي من اجل إعادة تأهيل الاقتصاد الأردني، وتحسين قدرته التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام حركة التجارة وتدفق رؤوس الأموال. استنادا إلى ذلك سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تقييم اثر الانفتاح التجاري على تطور وضع الميزان التجاري وبيان دوره في تعزيز المقدرة التنافسية للصادرات والمنتجات السلعية في قطاع الصناعة التحويلية وفق المؤشرات التالية:

٤-٣-٥-١ الميزان التجاري الموحد في قطاع الصناعة التحويلية

ويعكس هذا المؤشر تحسن أو تراجع أداء قطاع الصناعة التحويلية، من خلال الفجوة بين الصادرات والمستوردات الصناعية منسوبة إلى مجموع الصادرات والمستوردات في ذلك القطاع، فكلما اقتربت نسبة هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على تحسن الميزان التجاري، وكلما اقتربت النسبة من الواحد دل ذلك على اتساع الفجوة بين الصادرات والمستوردات الصناعية وبالتالي تدهور الميزان التجاري بسبب زيادة المستوردات وانخفاض الصادرات أو زيادة المستوردات بمعدل اكبر من زيادة الصادرات، وتقاس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (G.ArzuInal, ٢٠٠٣) :

$$STB = (Xind - Mind) \div (Xind + Mind) \qquad (4.11)$$

حيث تمثل (Xind) إجمالي صادرات الصناعة التحويلية ، و تمثل (Mind) إجمالي المستوردات من الصناعة التحويلية، انخفاض قيمة الميزان التجاري الموحد (STB) تشير إلى تحسن في المقدرة التنافسية للصناعة التحويلية محليا وخارجيا.

ارتبطت مراحل الانفتاح التجاري بتحسن في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية الأردني، حيث انخفض هذا المؤشر إلى ٥٧,٩٢ % كمتوسط لمرحلة الانفتاح التجاري الأولى، ثم إلى ٤٥,٣٧% كمتوسط للمرحلة الثانية للانفتاح التجاري، مقارنة مع ٧٦,٠٣% كمتوسط لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-١١).

جدول رقم (١١-٤)

مؤشرات الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	المستوردات	معدل نمو المستوردات %	عجز الميزان التجاري	EMR %	IPR %	STB %	$\%EX_{ind}/EX$
١٩٧٧	٢٤٠٤٨	-	٣٨٢١٦٦	-	٣٥٨١١٨	٦,٢٩	٧٩,٠٧	٨٨,١٦	٥,٢٩
١٩٧٨	٢٨٦٢٤	١٩,٠٣	٣٧٦٢٦٨	-١,٥٤	٣٤٧٦٤٤	٧,٦١	٧٧,٢٥	٨٥,٨٦	٦,٢٤
١٩٧٩	٣٥٧٧٢	٢٤,٩٧	٤٦٢٨٥٧	٢٣,٠١	٤٢٧٠٨٥	٧,٧٣	٧١,٩١	٨٥,٦٥	٦,٠٧
١٩٨٠	٥١١٢٨	٤٢,٩٣	٥٤٠٣٧٤	١٦,٧٥	٤٨٩٢٤٦	٩,٤٦	٦٢,٩٨	٨٢,٧١	٧,١٤
١٩٨١	٨٢١٩٠	٦٠,٧٥	٧٧٤٩٥٢	٤٣,٤١	٦٩٢٧٦٢	١٠,٦١	٦٤,١٥	٨٠,٨٢	٧,٨٥
١٩٨٢	٩٠٧٧٨	١٠,٤٥	٧٨٩٩٩٥	١,٩٤	٦٩٩٢١٧	١١,٤٩	٥٩,٤٣	٧٩,٣٩	٧,٩٥
١٩٨٣	٧٥٣٠٠	-١٧,٠٥	٧٨٣٥٤٧	-٠,٨٢	٧٠٨٢٤٧	٩,٦١	٥٨,٣٦	٨٢,٤٦	٦,٨٢
١٩٨٤	١٤٣٣٠٣	٩٠,٣١	٧٧٢٥٣٩	-١,٤٠	٦٢٩٢٣٦	١٨,٥٥	٥١,٧٥	٦٨,٧١	١٣,٣٨
١٩٨٥	١٢٩١٣٤	-٩,٨٩	٧٧٤٢٤٩	٠,٢٢	٦٤٥١١٥	١٦,٦٨	٥٥,٢٩	٧١,٤١	١٢,٠٢
١٩٨٦	١٠٢٤٤١	-٢٠,٦٧	٦٦٦٣٣٥	-١٣,٩٤	٥٦٣٨٩٤	١٥,٣٧	٥٦,٣٦	٧٣,٣٥	١٢,٠٥
١٩٨٧	١٣٤٥١٠	٣١,٣٠	٧٠٧٨١٦	٦,٢٣	٥٧٣٣٠٦	١٩,٠٠	٥٦,٧٨	٦٨,٠٦	١٤,٦٩
١٩٨٨	١٥٧٧٩٨	١٧,٣١	٧٩٦٨٠٠	١٢,٥٧	٦٣٩٠٠٢	١٩,٨٠	٥٨,٥٥	٦٦,٩٤	١٥,٤٣
١٩٨٩	٢٧٥٥٢٦	٧٤,٦١	٩٤٤٧١٩	١٨,٥٦	٦٦٩١٩٣	٢٩,١٦	٥٥,٨٣	٥٤,٨٤	٢٢,٤٠
المتوسط	-	**٢٢,٦٨**	-	**٧,٨٦**	**٥٦٤٤٠٦**	**١٢,٦٨**	**٦٢,١٣**	**٧٦,٠٣**	**١٠,٥٦**
١٩٩٠	٣٣١٠٠٢	٢٠,١٣	١٣٣٥٣٥١	٤١,٣٥	١٠٠٤٣٤٩	٢٤,٧٩	٥٩,٦٨	٦٠,٢٧	١٩,١٨
١٩٩١	٣٠٧٢٠٣	-٧,١٩	١٣٠٤٤٣٧	-٢,٣٢	٩٩٧٢٣٤	٢٣,٥٥	٦٢,٢٩	٦١,٨٨	١٧,٩٦
١٩٩٢	٣٥٠٣٢٥	١٤,٠٤	١٨٢٢٠٤٠	٣٩,٦٨	١٤٧١٧١٥	١٩,٢٣	٥٨,٣٦	٦٧,٧٥	١٥,٨٢
١٩٩٣	٤١٠٨٨٣	١٧,٢٩	٢٠٢٨٤٦٨	١١,٣٣	١٦١٧٥٨٥	٢٠,٢٦	٦٣,٥٨	٦٦,٣١	١٦,٧٥
١٩٩٤	٥٠٨٣٥٧	٢٣,٧٢	١٩٤٠٣٠٠	-٤,٣٥	١٤٣١٩٤٣	٢٦,٢٠	٥٦,٥٢	٥٨,٤٨	٢١,٥٢
١٩٩٥	٦٦١١٧١	٣٠,٠٦	١٩٦١٨٠٢	١,١١	١٣٠٠٦٣١	٣٣,٧٠	٥٤,٥٧	٤٩.٥٩	٢٥,٥٣
١٩٩٦	٦٠٩٢٢٤	-٧,٨٦	٢٢٣٧٢٩٧	١٤,٠٤	١٦٢٨٠٧٣	٢٧,٢٣	٥٩,٠٣	٥٧,٢٠	٢٠,٠٢
١٩٩٧	٦٤٥٦٣٧	٥,٩٨	٢١٩٣١٦٧	-١,٩٧	١٥٤٧٥٣٠	٢٩,٤٤	٥٦,٩٢	٥٤,٥١	٢٢,٢٠
١٩٩٨	٦٣٦٩٩٠	-١,٣٤	٢١٤٦٢٧٩	-٢,١٤	١٥٠٩٢٨٩	٢٩,٦٨	٥٥,٦٢	٥٤,٢٣	٢٣,٤٧
١٩٩٩	٦٨٣٩٣١	٧,٣٧	١٩٩٨١٤٣	-٦,٩٠	١٣١٤٢١٢	٣٤,٢٣	٥٥,٩٥	٤٩,٠٠	٢٥,٩٥
المتوسط	-	**١٧,٤٧**	-	**١١,٢٠**	**١٢٤٩٢٦٨**	**٢٥,٠٨**	**٥٨,٢٥**	**٥٧,٩٢**	**٢٠,٨٤**
٢٠٠٠	٧٤٤٠٦٣	٨,٧٩	٢٤٢٤٢٦٢	٢١,٣٣	١٦٨٠١٩٩	٣٠,٦٩	٥٧,١٠	٥٣,٠٣	٢٢,٨٣
٢٠٠١	١٠٠٣٤٩٣	٣٤,٨٧	٢٦٣٣٢٤٦	٨,٦٢	١٦٢٩٧٥٣	٣٨,١١	٥٩,٨٩	٤٤,٨١	٢٩,٠٦
٢٠٠٢	١١٨٩٧٥٧	١٨,٥٦	٢٧٣٨٤٨٠	٤,٠٠	١٥٤٨٧٢٣	٤٣,٤٥	٥٩,٩٥	٣٩.٤٣	٣٣,٠٦
٢٠٠٣	١٢٩٥٤٠٩	٨,٨٨	٣٠٥٨٨٩٢	١١,٧٠	١٧٦٣٤٨٣	٤٢,٣٥	٦٠,١٩	٤٠,٥٠	٣١,٨١
٢٠٠٤	١٨٤٤٧٩٣	٤٢,٤١	٤٣٢٨٦٦٩	٤١,٥١	٢٤٨٣٨٧٦	٤٢,٦٢	٦٢,٢٦	٤٠,٢٣	٣١,٨١
٢٠٠٥	٢٠٢٦٧٥١	٩,٨٦	٥٣٩٢١١٢	٢٤,٥٧	٣٣٦٥٣٦١	٣٧,٥٩	٥٩,٣١	٤٥,٣٦	٢٧,٢٣

٢٠٠٦	٢٣٢٢٧١٦	١٤,٦٠	٥٨٧٣٨٦٣	٨,٩٣	٣٥٥١١٤٧	٣٩,٥٤	٥٩,٢٩	٤٣,٣٢	٢٨,٣٧
٢٠٠٧	٢٤٤٠٢١٨	٥,٠٦	٧١٣٢٠٧٧	٢١,٤٢	٤٦٩١٨٥٩	٣٤,٢١	٥٨,٩٠	٤٩,٠١	٢٥,١٠
٢٠٠٨	٣٠٩٨٤٧٧	٢٦,٩٨	٨٨١٩٠٤٥	٢٣,٦٥	٥٧٢٠٥٦٨	٣٥,١٣	٦٠,٥٤	٤٨,٠٠	٢٥,٦٩
٢٠٠٩	٢٥٨٧٨٥٦	-١٦,٤٨	٧٧٦٩٤٣٩	-١١,٩٠	٥١٨١٥٨٣	٣٣,٣١	٥٧,٦٠	٥٠,٠٣	٢٥,٦٠
المتوسط	-	**١٤,٨٦**	-	**١٣,١٨**	**٢٨٤٨٣٣٦**	**٣٦,٣٦**	**٥٩,٥٠**	**٤٥,٣٧**	**٢٨,٠٦**

المصدر : نشرات البنك المركزي، اعداد مختلفة

دائرة الحصاءات العامه، الحسابات القومية

ملاحظات: صافي العرض المحلي (NDS) = (الانتاج + المستوردات – الصادرات – المعاد تصديره)

معامل تغلغل الواردات (IPR) = المستوردات / صافي العرض المحلي

نسبة تغطية الصادرات للمستوردات (EMR) = الصادرات/ المستوردات

الميزان التجاري الموحد (STB) = المستوردات – الصادرات / المستوردات +الصادرات

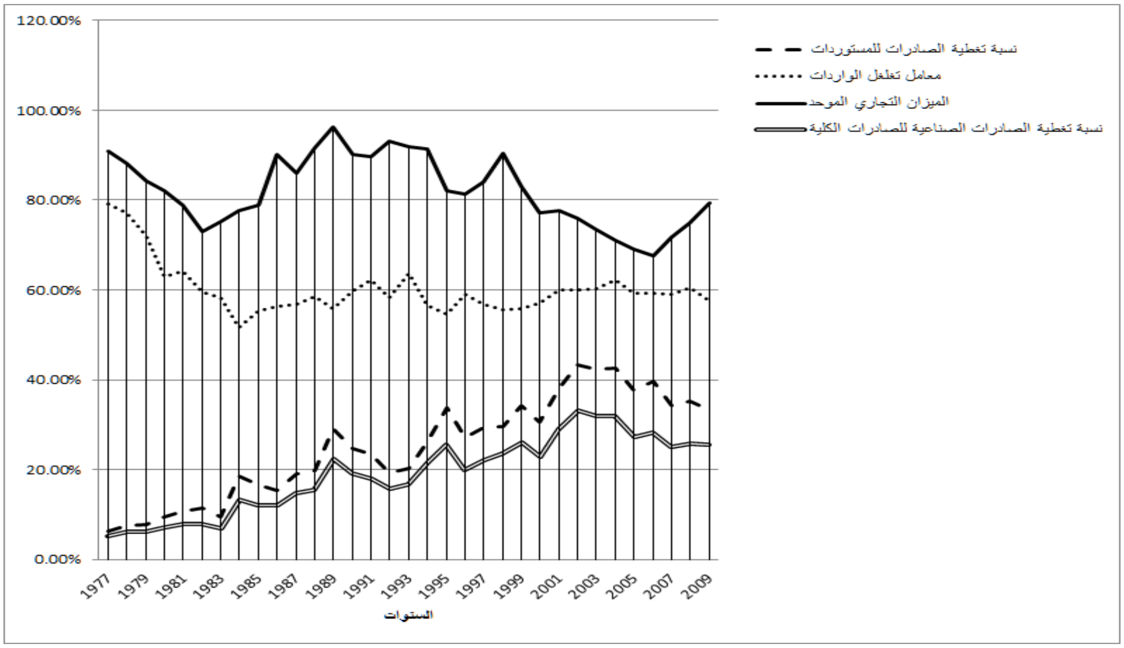
نسبة تغطية الصادرات الصناعية للصادرات الكلية (EX_{ind}/EX)

النسب تم احتسابها من قبل الباحث اعتمادا على الملحق رقم (١)

وكما تشير قيم هذا المؤشر فقد بدأت بوادر التحسن في نهاية الثمانينات نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار، معلنا ارتفاع المقدرة التنافسية السعرية للصادرات الأردنية ، وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات الأردنية مقابل أسعار الصادرات للمنافسين التجاريين، مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات ليصل إلى ٣١,٣% و ١٧,٣١% عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي ثم ليرتفع بعد ذلك إلى ٧٤,٦١% عام ١٩٨٩، الأمر الذي ترتب علية انخفاض مؤشر الميزان التجاري الموحد ليصل إلى ٥٤,٨٤% عام ١٩٨٩. ولكن ما لبثت هذه النسبة أن ارتفعت إلى ٦٠,٢٧% عام ١٩٩٠ والذي يعزى إلى أزمة الخليج في بداية التسعينات، التي حفزت على زيادة المستوردات نتيجة زيادة الطلب جراء عودة العديد من الأردنيين العاملين في دول الخليج إلى الأردن، حيث سجلت المستوردات معدل نمو عام ١٩٩٠ بلغ ٤١,٣٥%، فضلا عن ذلك انخفضت الصادرات إلى دول الخليج نتيجة هذه الأزمة حيث سجلت الصادرات معدل نمو سالب في عام ١٩٩١ بلغ ٧,١٩%، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الصادرات والمستوردات. بعد ذلك بدا هذا المؤشر بالتحسن التدريجي خصوصا في مرحلة الانفتاح التجاري الثانية نتيجة الدور الذي لعبه الانفتاح التجاري في فتح أسواق جديدة أمام منتجات قطاع الصناعة التحويلية الأردني.

الشكل رقم (٥-٤)

مؤشرات الميزان التجاري



بالنسبة لفروع قطاع الصناعة التحويلية تشير النتائج في الجدول رقم (١٢-٤) إلى تحسن الميزان التجاري لجميع القطاعات في مراحل الانفتاح التجاري حسب هذا المؤشر، وان قطاع الملابس والأحذية كان القطاع الرائد في هذه المراحل ، حيث سجل فائضا بلغت نسبته٥٦,٢٢% من مجموع التجارة في هذا القطاع كمتوسط للمرحلة الثانية للانفتاح التجاري مقارنة بعجز بلغت نسبته ٧٦,٧٨% كمتوسط للمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري، ويعزى ذلك إلى اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٧.

القطاع الآخر الذي يلي قطاع الملابس والأحذية من حيث الأهمية حسب هذا المؤشر هو قطاع المواد الكيميائية الذي انخفضت فيه نسبة العجز إلى مجموع التجارة من ٣٠% لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري إلى ٤% كمتوسط لمرحلتي الانفتاح التجاري الأولى والثانية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفائض في قطاع الأسمدة من ١٠% كمتوسط لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري إلى ٨٢% كمتوسط لمرحلتي الانفتاح التجاري الأولى والثانية، وقطاع الأدوية الذي حقق فائض بلغت نسبة ٣% كمتوسط لمراحل الانفتاح مقارنة بعجز بلغت نسبته ٢٤% لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري. كما تشير النتائج إلى أن اقل القطاعات تأثرا بالانفتاح التجاري حسب هذا المؤشر هما قطاع المواد الغذائية وقطاع الآلات والمعدات اللذان بلغت نسبة انخفاض العجز بهما ٢,٥% و ١٠% على التوالي خلال الانفتاح التجاري.

جدول رقم (١٢-٤)
مؤشرات الميزان التجاري لفروع قطاع الصناعة التحويلية

القطاعات	فترة ما قبل التحرير التجاري (١٩٧٦-١٩٨٩)			فترة التحرير التجاري: الفترة الأولى للتحرر التجاري (١٩٩٠-١٩٩٩)			فترة التحرير التجاري: الفترة الثانية من التحرر التجاري (٢٠٠٠-٢٠٠٩)		
	EX_i-IM_i	EMR_i %	STB_i %	EX_i-IM_i	EMR_i %	STB_i %	EX_i-IM_i	EMR_i %	STB_i %
المواد الغذائية	٨٣٩٠٠,٤٢	٧,٥٣	٨٥,٩	٢٢٨٩١٥,٩	٨,٢٥	٨٤,٧	٣٦٧٢١٩,٣	١٣,٧٨	٧٤,٧
مواد كيميائية	٢٠٧٦٦,٦٧	٥٣,٧٧	٣٠,٣	١٨٢٦٧,٧٩	٩٠,٠٨	٤	٤٧٩٣٠,٥٧	٩٢,٤٦	٤,٦
منتجاتدوائية	٣٩٨٨,٤١٧	٦٢,٣٤	٢٤,٨	+٦٢٠٢,٨٧	١٠٣,٤٣	٣,٨	+١٢٣١٢,٥	١٠٥,٨٤	٣,١
الأسمدة	+١٤٨٠٢,٢	٥٢٩,٦٥	١٠,٤	+٧٥٢١٩,٧	١١٠٣,٤	٨٢,١	+١٢٩٨٦٠	١١٣٤,٤١	٨٢,٢
ملابس وأحذية	١٧٦٨٧,٠٨	١٢,٧٩	٧٦,٧	١٧٨٠٨,١٩	٤٥,٣٨	٣٥	+٣٤٣٤٤٩	٣٤٨,٩٦	٥٦,٢
آلات ومعدات نقل	٢١٣٤٦٥,٨	١,٠١	٩٧,٥	٥١٤٥٧٧,٩	٤,٠٩	٩٠,٧	١٣٨٨٨٨٩	٨,٢٥	٨٤,٢
زيوت ودهون	٥٥٨٦,٤١٧	١٥,٤٢	٧٢,٥	١٠٤٠٦,٥٨	٥٢,٩٨	٣٥,٧	٣٧٩١٢,٣٨	٦٧	٣٠
التبغ والمشروبات	٢٤٧٢,٠٨٣	٦٠,٨٤	٣١,٥	٧١٥٣,٩١٧	٤٢,٨١	٤٦,٣	٢١٨٠٦,٦٦	٥٨,٤٨	٢٢,٥
الوقود المعدني	١٤٨٣٤,٥	١,٣	٩٧,٦	٤٧٠٠٨,٥	٠,١٩	٩٩,٨	١٤٢٣٤٨,٧	٥,١٨	٨٨.٧
مصنوعات أخرى	٢٠٥٧٦٧,٣	١٣,٩٨	٧٤,٥	٤٠٥٦٦٢,٦	٢٠,٥٧	٦٤,٧	١١٨٥٧٢٢	٢٢,٠٢	٦٤,٣

المصدر : البنك المركزي، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة

ملاحظات : عجز الميزان التجاري لفروع قطاع الصناعة التحويلية (IM_i-EX_i)

القيم التي تحتوي على إشارة (+) تعبر عن الفائض في الميزان التجاري

نسبة تغطية الصادرات للمستوردات لفروع قطاع الصناعة التحويلية (EMR_i) = الصادرات/ المستوردات

الميزان التجاري الموحد لفروع قطاع الصناعة التحويلية (STB_i) = المستوردات – الصادرات / المستوردات +الصادرات

النسب تم احتسابها من قبل الباحث اعتمادا على الملحق رقم (٣) جداول ارقام (٦-١)

٤-٣-٥-٢ نسبة تغطية الصادرات إلى المستوردات (THE RATIO OF EXPORTS TO IMPORTS)

وهي تستخدم للمقارنة بين الصادرات والمستوردات، فكلما اقتربت هذا النسبة من الواحد الصحيح دلت على انخفاض الفجوة بين الصادرات والمستوردات، وهذا يعني مقدرة تنافسية أفضل، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على مقدرة تنافسية اقل، ويمكن حسابها بقسمة الصادرات على المستوردات :

$$EMR = X_{ind} / M_{ind} \quad (4.12)$$

حيث :

EMR : نسبة تغطية الصادرات للمستوردات

X_{ind}: الصادرات في قطاع الصناعات التحويلية

M_{ind} : المستوردات في قطاع الصناعات التحويلية

تشير نتائج هذا المؤشر إلى تحسن المقدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة التحويلية خلال مراحل الانفتاح التجاري، وهذا يدعم النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال المؤشر السابق. حيث ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات من ١٢,٦% كمتوسط لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري إلى ٢٥,٢% كمتوسط لحقبة التسعينات (مرحلة الانفتاح التجاري الأولى)، ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى ٣٦,٣% لحقبة الالفية الثالثة (مرحلة الانفتاح التجاري الثانية). بالرغم من ذلك تعتبر نسبة تغطية الصادرات للمستوردات في قطاع الصناعة التحويلية متواضعة اذا ما قورنت بدول اخرى. فقد بلغت هذه النسبة في تونس والمكسيك[١] ٦٨% و ١٠٥% على التوالي كمتوسط للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٩).

أما بالنسبة لفروع قطاع الصناعة التحويلية فنلاحظ أن اكبر نسبة تغطية كانت من نصيب قطاع الألبسة والمنسوجات خصوصا في مرحلة الانفتاح التجاري الثانية التي بلغت ٣٤٨% مقارنة مع ١٢,٧% كمتوسط لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري. تلي ذلك قطاع الأدوية الذي ارتفعت فيه نسبة

[١] تم اختيار تونس والمكسيك لاجل المقارنة كونهما تندرجان مع الاردن في نفس الفئة حسب تقسيم تقرير التنافسية العالمي لسنة ٢٠١١ ، والذي يقسم الدول حسب درجة تنافسيتها الى ثلاث فئات : ١– Factor-Driven ٢- Efficiency-Driven ٣- Innovation-Driven
حيث تندرج الأردن وتونس والمكسيك ضمن الفئة الثانية (Efficiency-Driven).

تغطية الصادرات للمستوردات إلى ١٠٥% كمتوسط لمرحلتي الانفتاح التجاري مقارنة بنسبة ٦٢% لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري.

أمابالنسبة للقطاعات التي تراجعت حسب هذا المؤشر فكان من أهمها قطاع المشروبات والتبغ الذي انخفضت فيه نسبة تغطية الصادرات للمستوردات الى ٤٢% كمتوسط لفترة التسعينيات مقارنة مع ٦٠% لفترة ما قبل الانفتاح، لكنها ما لبثتأنعاودت ارتفاعها فيالالفية الثالثةلتصل إلى ٥٨%.

ويمكن تعزيز نتائج هذا المؤشر من خلال نتائج مؤشر نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الكلية (X_{ind} /X) ، والذي يقيس أداءصادرات قطاع التصنيع، فكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على ميزة تنافسية اكبر لصادرات ذلك القطاع. بالرغم من تواضع هذه النسبة لصادرات قطاع الصناعة التحويلية الأردنيإلاأن البيانات تشير إلىارتفاعها من ١٠,٥٦% كمتوسط لمرحلة ما قبل الانفتاح التجاري إلى الضعف تقريبا كمتوسط لمرحلة الانفتاح التجاري الأولى بنسبة٢٠,٨٤%، ثم لترتفع بعد ذلك إلى ٢٨,٠٦% كمتوسط لمرحلة الانفتاح التجاري الثانية.

٤-٣-٥-٣ معامل تغلغل المستوردات (IMPORT PENETRATION RATE)

يشير هذا المؤشر إلى نسبة المستوردات إلى الطلب الكلي، وهو يستخدم لقياس كثافة المستوردات، حيث أن انخفاض هذا المؤشر يعني انخفاض كثافة المستوردات بالنسبة إلى الإنتاج المحلي وهذا يعني مقدرة تنافسية أفضل، يمكن حساب معامل تغلغل الواردات من خلال المعادلة التالية :

$$IPR = M / D \qquad (4.13)$$

$$D = Y + M - X - RX \qquad (4.14)$$

حيث :

IPR : معامل تغلغل المستوردات

D : الطلب الكلي المحلي

M : المستوردات في قطاع الصناعة التحويلية

X: الصادرات الصناعية

Y :الإنتاج الكلي المحلي

RX : المعاد تصديره

تشير البيانات في الجدول رقم (٤-١١) إلى تحسن طفيف في تنافسية المستوردات تبعا لمؤشر تغلغل المستوردات، الذي يظهر انخفاضا بلغ ٦ نقاط مئويه في مراحل الانفتاح التجاري عن المرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري. ويمكن تعزيز هذه النتيجة أيضا من خلال نسبة الإنتاج إلى صافي الطلب الكلي التي ارتفعت خلال مرحلتي الانفتاح التجاري الأولى والثانية بواقع٦٣% و٧٠% على التوالي مقارنة مع ٥١% للمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري كما هو مبين في الجدول رقم (٤-١١).

الفصل الخامس

التحليل القياسي لتأثير الانفتاح التجاري على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية الأردني

٥-١ المنهجية :

من المعلوم أن التطورات الحديثة في الاقتصاد القياسي، قد أولت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية أهمية كبيرة بعد أن نشر نلسون وبلوزر (Nelson and Plosser,١٩٨٢) ورقتهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، أيأن معظم السلاسل الزمنية غير ساكنة (Non-Stationary). وبناء علية فان تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير ساكنة إحصائيا قد يؤدي إلى تقدير زائف لا يمكن الاعتماد على نتائجه (Spurious Regression) (Shewhart, ٢٠٠٤). لذلك ومن اجل تجنب الوقوع في هذا الإشكال فانه يجب الوقوف على ماهية المتغيرات المستخدمة في الدراسة، و قياس مدى استقراريتها وذلك من خلال الاختبارات التالية:

٥-١-١ اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية (STATIONARY TEST) :

إن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي تعاني من مشكلة عدم الاستقرار (الوسط والتباين يتغيران مع الزمن) لذلك فان استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) سيقود إلى نتائج منحازة حيث من الممكن أن نحصل على قيم ذات دلالة إحصائية لقيم (t و f) ولكنها لا تعطي تفسيرا اقتصاديا ذا قيمة.وحتى تتحقق صفة الاستقرار أو السكون للسلسلة الزمنية (Yt)، لابد من استيفاء الشروط التالية (Greene, ٢٠٠٣):

١. القيمة المتوقعة(الوسط) للسلسلة الزمنية (Y_t) هي قيمة ثابتة عبر الزمن ($E(Y_t) = \mu_y$).

٢. تباين السلسلة الزمنية (Y_t) له قيمة ثابتة، أي أن $\mathrm{var}(y_t) = E(Y_t - \mu_y)^2 = \sigma^2{}_y$.

٣. التغاير للسلسلة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن فقط أي أن $E[(Y_t - \mu_Y)(Y_{t+K} - \mu_Y) = \gamma_K$ عندما γ_K التباين المشترك وk الفرق الزمني.

ويرجع عدم الاستقرارية إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه (Trend)، والذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

ومن أكثر الاختبارات استخداما لقياس مدى استقرارية المتغيرات اختبار ديكي- فولر (Dickey-Fuller) ويتلخص بإجراء الانحدار التالي(Gujarati, ١٩٩٥) :

$$Y_t = \rho\, Y_{t-1} + U_t \qquad (5.1)$$

يتم إيجاد قيمة ديكي– فولر المحسوبة حسب العلاقة التالية ($\tau = n(\hat{\rho}-1)$)، حيث(n) عدد المشاهدات و$\hat{\rho}$ القيمة المقدرة من المعادلة اعلاه. وبعد ذلك يتم مقارنة هذه القيمة مع القيمة الجدولية. فإذا كانت (τ) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من الجدولية فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية، وبذلك تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة، والعكس بالعكس هذا ومن الممكن الحكم ايضاً من خلال اسخدام قيمة الاحتمالية فإذا كانت الاحتمالية اقل من ٥% تكون السلسلة مستقرة والعكس تكون غير مستقرة.

أحيانا يكون هناك مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Auto-Correlation)، أي أن الخطأ لا يتمتع بالخصائص المرغوب بها (الوسط يساوي صفر والتباين ثابت)، لذلك تم تطوير اختبار ديكي-فولر ليأخذ أكثر من فترة إبطاءبالإضافة إلى عامل الاتجاه (Trend) ليصبح الاختبار (Augmented Dickey–Fuller) كالتالي(Gujarati, ١٩٩٥):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (5.2)$$

حيث :

Y_t : المتغير المراد اختباره.

m : عدد الفترات المتباطئة زمنيا.

t : الاتجاه العام.

Δ : معامل الفرق.

ε_t: متغير عشوائي بمتوسط صفر وتباين ثابت

وبما أن اختبار (Augmented Dickey–Fuller) يتطلب تحديد عدد فترات إبطاء كافية لإزالة أي ارتباط متسلسل في البواقي، فيمكن أيجاد عدد فترات التباطؤ الزمني الأمثل من خلال استخدام معيارين(Gujarati, ١٩٩٥):

a - طريقة اكايك.(AIC)(Criterion Akaike Information):

تعتمد هذه الطريقة على ما يسمى باختبار(Likelihood Ratio Test)

b- **طريقة شوارتز** (Schwartz Criterion) (SBC):

χ٢وهو اختبار آخر يعتمد أيضاً على اختبار(Likelihood Ratio Test) والذي يخضع لتوزيع مربع كآي ، حيث يتم اختبار عدد فترات التباطؤ الذي يعطي اقل قيمة لاختبارات (SBC) (AIC).

٥-١-٢ اختبار التكامل المشترك (CO-INTEGRATION):

الخطوة الثانية هي اختبار التكامل المشترك للمتغيرات، وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة نقدرها، حيث يستخدم هذا الاختبار للتعرف على مدى التناغم والانسجام بين متغيرات النموذج،فنقول عن متغيرين (X_t,Y_t) أنهما متكاملين إذا كان لهما نفس طول الموجة، أي يسيران مع الزمن بطريقة عشوائية تصاعدية مثلا.

كما يشير (EG)Engle and Granger (١٩٨٧) الى ان عدم سكون السلسلة الزمنية عند المستوى لا ينفي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي نستطيع إجراء اختبار التكامل المشترك للكشف عن وجود تلك العلاقة باستخدام إختبار بديل لإختبار (EG) هو إختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Test). وعندما يحتوي النموذج على أكثر من متغير مستقل فقد نحصل على أكثر من متجه تكاملي (Co-integration Vector).

٥-١-٣ اختبار السببية (THE CAUSALITY TEST):

بناءا على إختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test)،فان المتغير (x) يسبب المتغير (y)، إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير (x) له قوة تنبؤية إضافية أعلى من القوة التنبؤية الإضافية للتباطـؤ الزمنـي للمتغير (y). لغايات التوضيح نفترض النموذج التالي (Gujarati, ١٩٩٥):

$$y_t = \sum_{i=٠}^{\rho} \alpha_i y_{t-i}, + \sum_{i=٠}^{\rho} \beta_i x_{t-i} + e_t \qquad (٥.٣)$$

نقوم بعمل انحدار للمتغير(y_t) على التباطؤ الزمني لنفس المتغير (y_t) ويسمى الانحدار المقيد، ثم انحدار للمتغيـر (y_t) علـى التباطـؤ الزمني للمتغيرين (X_t) و (y_t)، من خلال نموذج OLS. إذا تبيـن أن معامـلات (X_{t-i}) لا تسـاوي صفر فـان (X_t) يسبـب (Y_t).أما إذا كانــت تسـاوي صفـر فـان (X_t)لا يسبـب (Y_t) ولاختبار الفرضية الصفرية نلجأ إلى اختبار (F) كالتالي:

$$F = \frac{(RSS_r - RSS_{ur})/q}{RSS_{ur}/(n-m)} \sim F,q,(n-m) \qquad (5.4)$$

حيث :

RSS : مجموع مربعات الانحرافات غير المفسرة .

q : عدد المعلمات التي يتم تقييدها في الانحدار المقيد

m : عدد المعلمات في الانحدار غير المقيد .

n : عدد المشاهدات .

ur: الانحدار غير المقيد (Unrestricted Regression)

r: الانحدار المقيد (Restricted Regression) ، والذي يفترض أن كل من

(β1 , β2 , β3, ... βn)تساوي صفر.

إذن يكون الانحدار على الشكل التالي :

$$y_t = \Sigma\alpha_I\, y_{t-i} + u_t \qquad (5.5)$$

إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية القائلة أن (X_t) تسبب (Y_t).

٥-٢ خصائص البيانات والنماذج القياسية

لبيان خصائص البيانات المستخدمة في هذه الدراسة سيتم فحص البيانات من حيث سكونها (Stationary)، وتكاملها (Co-integration)، وبناء علية سيتم تحديد المنهجية القياسية التي سيتم استخدامها. فإذا كانت المتغيرات جميعها مستقرة عند المستوى أو مستقرة عند درجات مختلفة سيتم استخدام منهجية متجه الانحدارالذاتي (Vector Autoregressive) (VAR)، أما إذا كانت المتغيرات جميعها غير مستقرة عند المستوى و مستقرة عند الفرق الأول أو الثاني سيتم استخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) (VECM). ومن الجدير بالذكر أن نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) يعتبر متجه انحدار ذاتي VAR لكنه مقيد، ويستخدم مع السلاسل الزمنية التي لها تكامل مشترك. لذلك سنقوم في هذا الجزء باختبار تاثير الانفتاح التجاري على اهم المؤشرات المستخدمة في قياس تنافسية قطاع الصناعة التحويلية الاردني :

٥-٢-١ مؤشر نسبة هامش الربح

لمراقبة اثر الانفتاح التجاري على المقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية من خلال مؤشر نسبة هامش الربح تم استخدام نموذج قياسي مبني على الفرضيات التالية :

١. إن تحرير التجارة بإزالة القيود المفروضة على انسياب السلع بين الدول أو الحد منها سوف يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة، وانخفاض القوة الاحتكارية، وهذا يعني وفقا للنظرية الاقتصادية انخفاض مستوى أسعار السلع وبالتالي انخفاض الأرباح.

٢. إن نسبة هامش الربح ترتبط عكسيا بالتكلفة الكلية والتي تشمل تكلفة اليد العاملة (الأجور) بالإضافة إلى تكلفة المواد الخام والضرائب إذا لم تستطع المنشاة من رفع السعر بنفس ارتفاع التكلفة.

٣. إن زيادة أسعار النفط تؤثر سلبا على نسبة هامش الربح من خلال زيادة التكلفة. وقد تم اظافة هذا المتغير كون الاردن دولة غير نفطية، وان فاتورة استيراد النفط تعتبر مرتفعة جدا بالنسبة للاقتصاد الاردني.

٤. تؤثر تقلبات أسعار الصرف على نسبة هامش الربح من جانبين، جانب التكلفة وجانب الإيراد. فارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الأردني مقابل العملات الأخرى مثلا يجعل أسعار السلع المحلية أعلى مقارنة بالسلع الأجنبية، وهذا يعني انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي التأثير سلبا على نسبة هامش الربح، بالمقابل فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال يعني انخفاض أسعار المستوردات والتي من ضمنها المستوردات الرأسمالية والوسيطة وهذا يعني التأثير إيجابا على نسبة هامش الربح.

انطلاقا من الفرضيات سالفة الذكر تم بناء النموذج التالي :

$$LnM = \beta_0 + \beta_1 LnOpenness + \beta_2 LnTC + \beta_3 LnOP + \beta_4 Lnreer + £ \qquad (5.6)$$

حيث :

M : نسبة هامش الربح

Openness: الانفتاح التجاري

OP: أسعار النفط الخام

TC: التكلفة (الأجور + تكلفة المواد الخام +الضرائب)

reer: سعر الصرف الحقيقي الفعال

£ : الخطأ العشوائي

تم حساب سعر الصرف الحقيقي الفعال REER باتباع الآلية التالية : نقوم بحساب سعر الصرف الاسمي الفعال NEER من خلال اخذ معدلات الصرف الثنائية الاسمية بين الاردن وأهم الشركاء التجاريين (عدد الدنانير التي تشتري وحدة نقد اجنبية)، ثم يتم ترجيح معدلات الصرف الثنائية بالمساهمات التجارية لهذه الدول. بعد ذلك يتم تعديل سعر الصرف الاسمي الفعال بمعدل التضخم في الاقتصاد المحلي واقتصاديات الشركاء التجاريين وذلك حسب المعادلة التالية :

REER = NEER * (CPI in tradepartner country / CPI in jordan)

كما تم التعبير عن المتغير الذي يمثل الانفتاح التجاري (Openness) من خلال نسبة التجارة في قطاع الصناعة التحويلية (صادرات قطاع الصناعة التحويلية + مستوردات قطاع الصناعة التحويلية) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

نتائج التحليل القياسي

أولاً: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test)

بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاختبار سكون السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج الموصف بالصيغة اللوغارتمية تم الحصول على النتائج الواردة في الجدول رقم (١-٥)، والتي تشير إلى أن جميع المتغيرات تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى (Level) حيث أن جميع القيم المحسوبة اقل من القيم الحرجة ل (١٩٩١) Mackinnon عند مستوى معنوية ٥%.

بعد ذلك تم إجراءاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على جميع المتغيرات بعد اخذ الفرق الأول وتبين أن جميع السلاسل الزمنية أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية ٥%، وبذلك تكون السلاسل الزمنية المكونة للنموذج القياسي متكاملة من الدرجة الأولىI(١).

الجدول رقم (١-٥)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع

المتغير	المستوى					الفرق الأول					فترات التباطؤ*
	حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة	حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة	
	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية		المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية		
LnM	-١,٨٢	-٢,٩٥	-١,٤٣	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٦,٧٢	-٢,٩٥	-٥,٤٨	-٣,٥٥	مستقرة	١
Lnopenness	-١,٦٧	-٢,٩٥	-٢,٩٧	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٤,٣٤	-٢,٩٥	-٤,٢٤	-٣,٥٥	مستقرة	١
Lnreer	-١,٥٠	-٢,٩٥	-١,٣٨	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٣,٣١	-٢,٩٥	-٤,٣٨	-٣,٥٥	مستقرة	٢
Lnop	-٠.٩٦	-٢,٩٥	-١,٩٠	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٣,٧٤	-٢,٩٥	-٣,٧٠	-٣,٥٥	مستقرة	٤
Lntc	-١,٩٨	-٢,٩٥	-٢,٦٣	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٤,٤٩	-٢,٩٥	-٤,٦٧	-٣,٥٥	مستقرة	١

* تم اخذ فترات التباطؤ بناء على معيار Schwarz

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول(١) *I*، وبالتالي نستطيع إجراء اختبار التكامل المشترك وذلك باستخدام منهجية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Test). وبما أن منهجية جوهانسن حساسة للارتباط الذاتي في البواقي سيتم بداية تحديد أطوال فترات الإبطاءالمناسبة لتقدير نماذج لاتعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وسيتم استخدام معيار Akaike و Schwarz لتحديد طول فترات الإبطاء المناسبة،و كما هي موضحة في الجدول رقم (٢-٥)، حيث أظهرت نتائج هاتين الطريقتين أو المعيارينان عدد فترات التباطؤ المثلى هي اربع فترات حسب Akaike و Schwarz.

الجدول رقم (٢-٥)

اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني

AIC	SC	عدد فترات التباطؤ
-٤,٤٢٩	-٤,١٩٥	٠
-١١,٠٧٢	-٩,٦٧١	١
-١١,٢٨١	-٨,٧١٢	٢
-١٣,٠٢٤	-٩,٢٨٧	٣
-١٤,٦٢٦*	-٩,٧٢١*	٤

تشيرنتائج اختبار التكامل المشترك كما يبينها الجدول رقم (٣-٥) الى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية ٥%، فقد كشفت نتائج اختبار الأثر Trace Test، واختبار الجذر الكامن Eigenvalue Test عن وجود أربع متجهات تكاملية (أربع علاقات طويلة الأجل). وفي هذه الحالة يضاف حد تصحيح الخطأ VECM في النموذج لفصل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية عن أي اختلال في الأجل القصير.

جدول رقم (٣-٥)

نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فترة الإبطاء المثلى	الاحتمالية	اختبار الجذر الكامن (Eigenvalues Test)	الاحتمالية	اختبار الأثر (Trace Test)	العلاقة
٣	٠,٠٠٠٠	٨٥,٤٩٤٦٣	٠,٠٠٠٠	١٦٣,٥٢٤٣	* لايوجد
٣	٠,٠٠٥٥	٣٤,٥٠٠٢٨	٠,٠٠٠٠	٧٨,٠٢٩٦٧	* على الأقل علاقة واحدة
٣	٠,٠٠٤٨	٢٧,٨٨٠٠٨	٠,٠٠٠٧	٤٣,٥٢٩٣٨	* على الأقل علاقتين
٣	٠,٠٤٠٩	١٤,٨١٦٩٣	٠,٠٤٧٤	١٥,٦٤٩٣٠	* على الأقل ثلاث علاقات

* رفض الفرضية العدمية (عدم التكامل) عند مستوى معنوية ٥٪

ثالثاً: اختبار السببية:

وكمــا ذكــر ســابقاً يعتبــر اختبــار جرينجــر (Granger) للســببية مــن الاختبــارات الشــائعة الاستعمال الذي يمكن بواسطته تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، فإما أن تكون أحادية الاتجاه أو أن تكون تبادلية أي أن كلا المتغيرين يؤثران على بعضهما، أو أن لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما. وعند تطبيق هذا الاختبار كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٤-٥).

الجدول رقم (٤-٥)

نتائج اختبار السببية

اتجاه السببية	Chi-sq	الاحتمالية*	النتيجة	اتجاه السببية	Chi-sq	الاحتمالية	النتيجة
Op يسبب pcm	٨,٠٩	٠,٠١٧٥	يسبب	Pcm يسبب op	٧,٦٩	٠,٠٢١٣	يسبب
Reer يسببpcm	٣٠,٤٤	٠,٠٠٠٠	يسبب	pcm يسبب reer	٠,٤٣	٠,٨٠٣٦	لايسبب
Openness يسبب pcm	٦,٥٢	٠,٠٣٨٤	يسبب	Pcm يسبب openness	٠,٣٢	٠,٨٥١٦	لا يسبب
Tc يسببpcm	٠,٤٤	٠,٧٩٩٨	لا يسبب	Pcm يسببtc	٠,٠١	٠,٩٩٣٥	لا يسبب

*إذا قلت نسبة الاحتمالية عن ٥% فالنتيجة تكون أن هناك علاقة سببية

يتضح من خلال استقراء أرقام الجدولوبالاعتماد على قيمة الاحتمالية للحكم على نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية بين كل متغيرات النموذج وباتجاه واحد، حيث ان جميع المتغيرات تسبب هامش الربح باستثناء التكاليف الكلية.

رابعا: تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ

بما أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، ومستقرة عند الفرق الأول، ومتكاملة من الدرجة الأولى سيتم استخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM)، الذي يقدم منهجية قادرة على بحث مسألة سكون السلاسل الزمنية والارتباط المضلل، ويحتوي ضمنا على فرض وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج. فإذا تبين أن المتغيرات في النموذج على علاقة مستقرة وطويلة الأجل (Co-integration) فان ذلك لا يمنع من وجود حالات عدم توازن قصيرة الأجل، وبالتالي جاءت آلية نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كوسيلة لتصحيح الانحرافات قصيرة الأجل في المتغيرات عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

ويرى كل من Engle and Granger (١٩٨٧) أن تقدير نموذج VECM يتم من خلال خطوتين : يتم في الخطوة الأولى تقدير معاملات متجه التكامل المشترك Co-integration بين المتغيرات، وفي الخطوة الثانية نستخدم حد الخطأ الناتج من العلاقة التكاملية في نموذج تصحيح الخطأ، فإذا كانت المتغيرات متكاملة ومن نفس الدرجة فانه يوجد علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكن تقدير نموذج متجه تصحيح الخطاء بالصيغة التالي:

$$Dpcm = -0.42 \ln pcmt_{t-1} - 0.26 \mathbf{Dlnop\square nness}_{t-1} - 0.11 \mathbf{Dlnop\square nness}_{t-2}$$

(0.21964) (0.10413) (0.07605)

[-1.92474] [-2.53807] [-1.50113]

$$-0.15 D\ln op_{t-1} - 0.02 D\ln op_{t-2} - 0.57 D\ln reer_{t-1} - 0.53 D\ln reer_{t-2}$$

(0.06490) (0.06177) (0.13258) (0.21968)

[-2.37751] [-0.37178] [-4.33166] [-2.41261]

$$+ 0.03 D\ln tc_{t-1} - 0.01 D\ln tc_{t-2} \qquad \mathbf{(5.7)}$$

(0.08076) (0.05391)

[0.44430] [-0.20844]

Adj. R-squared = 0.87

F = 8.92

Jarque-Bera = 10.780   Prob. = 0.374   (H_0 : Normal)

Correlation LM Tests = 27.684Prob. = 0.322   (H_0 :Autocorrelation)

تشير نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ إلى معنوية حد تصحيح الخطأ لنسبة هامش الربح عند مستوى معنوية ١٠%، وهذا يعني أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل لكل من المتغيرات (الانفتاح التجاري، سعر الصرف الحقيقي الفعال، وسعر النفط الخام)، وان الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحها بمعدل ٤٢%. وهذا يتوافق مع النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار السببية.

فيما يتعلق بالعلاقة قصيرة الأجل فقد أظهرت النتائج تأثيرا معنويا وسلبيا للانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح عند فترة إبطاء واحدة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الانفتاح التجاري يزيد من حدة المنافسة من خلال تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية، الأمر الذي يشكل عامل ضغط

على المنشآت لتخفيض أسعارها من اجل المحافظة على حصتها السوقية. فضلا عن ذلك فان اغلب الصناعات التحويلية هي صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم، ولا تمتلك المعرفة التقنية والموارد والثقة للتوجه عالميا منفردة لمواجهة الانفتاح التجاري، مما يشكل تحديا يزيد من أعباء وتكاليف تحسين الجودة والإنتاجية، مما يؤثر سلبا على نسبة هامش الربح.

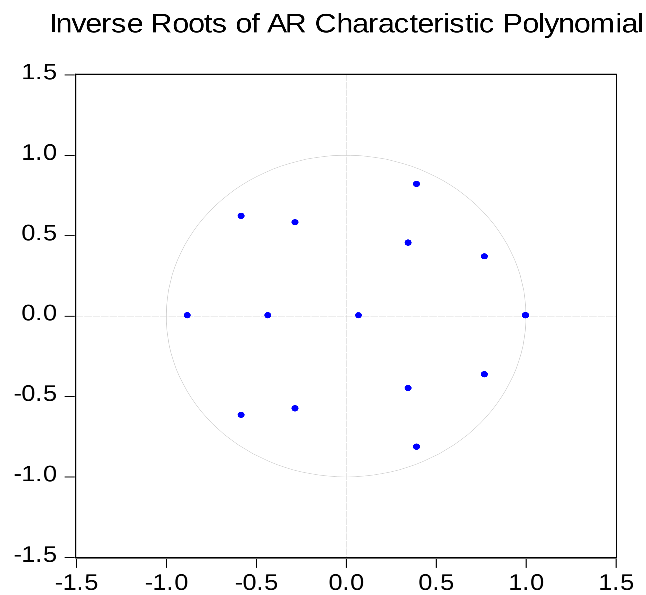
كما أظهرت النتائج تأثير سلبيا ومعنويا لسعر الصرف الحقيقي الفعال (REER) على نسبة هامش الربح. فالتقلبات في أسعار الصرف تنتقل إلى التكاليف والأسعار محدثة خللا في توازن سوق السلع، لذلك فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال سوف يجعل أسعار السلع المحلية (غير المتاجر بها) أعلى مقارنة مع أسعار السلع المستوردة،مما يؤدي إلى خفضها وبالتالي انخفاض مستوى هامش الربح . بالمقابل فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار المستوردات والتي من ضمنها المستوردات الرأسمالية والوسيطة وبالتالي انخفاض التكاليف وهذا يعني التأثير إيجابا على نسبة هامش الربح. ولكن في حالة الاقتصاد الأردني وكون اغلب الصناعات صغيرة ومتوسطة، وان جزءا كبيرا من الإنتاج يذهب إلى السوق المحلي فان تأثيرالأسعار كان اكبر من تأثير التكاليف وبالتالي كانت العلاقة عكسية بين نسبة هامش الربح وسعر الصرف الحقيقي الفعال.أما بالنسبة إلى سعر النفط الخام فقد اظهر تأثيرا معنويا وسلبيا أيضا على نسبة هامش الربح وذلك لان ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح.

خامسا : اختبار استقرارية نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) و اختبار خصائص البواقي

اظهر اختبار AR Root Graph استقرار نتائج نموذج **(VECM)**، حيث يعرض الشكل رقم (١-٥) جميع الجذور داخل الدائرة، أي أن الجذور المشتقة لم تتجاوز واحد صحيح

الشكل رقم (٥-١)

اختبار استقرارية نموذج VECM



ولاختبار خصائص البواقي والمشاكل القياسية التي قد يواجهها النموذج اظهر اختبار Autocorrelation LM Test عدم وجود تسلسل زمني للأخطاء، أي أن الأخطاء غير مترابطة. كما بين اختبار Jarque-Bera ان البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث تم قبول الفرضية العدمية القائلة بان التوزيع طبيعي. فضلا عن ذلك فقد اظهر اختبار Heteroskedasticity قبول فرضية تجانس تباين الأخطاء في هذا النموذج.

٥-٢-٢ مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج :

أن الآلية التي يؤثر من خلالها الانفتاح التجاري على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج سيتم شرحها من خلال النموذج الذي قدمه (١٩٩٨&١٩٨٩)Edward (Conzalez, ٢٠٠٨) .

افرض أن الاقتصاد يعمل وفقا لدالة الإنتاج التقليدية التي وضعها سولو (١٩٥٧) :

$$Y_t = f(K_t, L_t, A_t) \quad (5.9)$$

$$Y_t = A_t\ f(K_t, L_t) \quad (5.10)$$

النمو في الإنتاج (Y) في أي لحظة من الزمن يعتمد على معدل التغير في رأس المال المادي (K_t) والعمل (L_t) والمعرفة (A_t) والتي تعكس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP):

$$A_t = Y_t / f(K_t, L_t) \quad (5.11)$$

تشير المعادلة (٥،١١) إلى أن A_t دالة في L, K, Y، بأخذ المشتقة الأولى بالنسبة للزمن للمعادلة رقم (١٠-٥) والقسمة على Y :

$$\dot{Y}/Y = \dot{A}/Y + (F_k/Y)\dot{K} + (F_L/Y)\dot{L} \quad (5.12)$$

$$\hat{Y} = \hat{A} + \theta_k K^{\wedge} + \theta_l L^{\wedge} \quad (5.13)$$

$$\hat{A} = \hat{Y} - \theta_k K^{\wedge} - \theta_l L^{\wedge} \quad (5.14)$$

حيث :

θ_k: مرونة الانتاج بالنسبة رأس المال

θ_l: مرونة الانتاج بالنسبة العمل

تشير المعادلة رقم (٥،١٤) إلى أن معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ($\hat{A}$) يعتمد على التغير في كفاءة العمل و رأس المال .

المهم هنا هو دراسة تأثير الانفتاح التجاري على تذبذب معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP). في نموذج Edward فان تراكم المعرفة يعتمد على الفجوة بين المعرفة المحلية والخارجية، وعلى قدرة الدول النامية في استقطاب التكنولوجيا من الدول المتقدمة، هذه القدرة تتأثر إيجابا بالانفتاح التجاري، فالدول النامية لديها قابلية ضئيلة للبحث والتطوير إذا كانت تعمل في السوق المحلي بدون مزاحمة من الخارج، فهي تسعى إلى توسعة الإنتاج أكثر من تطوير التكنولوجيا، لذلك فان تحرير التجارة يضيف ضغوطا تنافسية تحفز الدول النامية إلى الاستثمار في البحث والتطوير R&D.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن هناك مصدرين للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (Edwards, ١٩٩٧) :

١. مصدر محلي مرتبط بالاختراع والإبداع.
٢. مصدر خارجي يرتبط بمقدرة الدولة على اجتذاب التكنولوجيا الأجنبية.

نمو المعرفة أو الإبداع (Innovation) يعتمد على مستوى رأس المال البشري او الموارد البشرية (التعليم). الدولة التي لديها رصيد قليل من المعرفة سوف يكون معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فيها أسرع من الدولة ذات الرصيد العالي من المعرفة.

التعبير الرياضي لهذه العلاقات يمكن تمثيله بالمعادلة التالية :

$$A^{\cdot}/A = \delta + \theta\,(W-B)/B \qquad (5\cdot15)$$

حيث أن (W) هو الرصيد العالمي من المعرفة ونفرض انه ينمو بمعدل (g)، و (B) يعبر عن الرصيد المحلي من المعرفة وينمو بمعدل (δ) بحيث لا يتجاوز معدل نمو المعرفة الأجنبي (g≥δ)، وان (W-B) تمثل الفجوة بين المعرفة المحلية والأجنبية، تمثل (θ) السرعة التي من خلالها تستطيع الدولة من ردم الفجوة بين المعرفة المحلية والأجنبية (Knowledge Gap)، وهذا يعتمد على السياسة الدولية والتي من ضمنها السياسة التجارية.

أكدت العديد من الدراسات أن الدول التي لديها انفتاح على العالم الخارجي تكون اقدر على اجتذاب التكنولوجيا من الخارج وتقليص فجوة المعرفة.

لذلك سيتم دراسة تأثير الانفتاح على الإنتاجية الكلية من خلال النموذج التالي :

$$TFP = TFP(Openness, g, H, TFP_{t-1}) \qquad (5\text{-}16)$$

حيث يمثل المتغير (g) تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال حساب نسبة الضرائب غير المباشرة إلى القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، كما سيتم التعبير عن الانفتاح التجاري (Openness) بنسبة مجموع التجارة (الصادرات + المستوردات) في قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، اما بالنسبة للمتغير (H) فيشير إلى رأس المال البشري والذي تم التعبير عنه من خلال نسبةأعداد الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة (من رياض الأطفال إلى التعليم العالي) إلى عدد السكان.

نتائج التحليل القياسي

أولاً: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test)

تشير نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وكما هو وارد في الجدول رقم (٥-٥) إلىأن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى (Level) باستثناء متغير الانفتاح التجاري الذي اظهر عدم استقرار عند المستوى. في حين كان مستقرا عند الفرق الاول.

الجدول رقم (٥-٥)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع

المتغير	المستوى					الفرق الأول					فترات التباطؤ*
	حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة	حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني		النتيجة	
	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية		المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية		
Lntfp	-٥,٦٧	-٢,٩٥	-٥,٦٠	-٣,٥٥	مستقرة	-	-	-	-	-	٠
Lnopenness	-١,٦٤	-٢,٩٥	-٢,٤٩٠	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٤,٣٨	-٢,٩٥	-٤,٢٠	-٣,٥٥	مستقرة	١
Lnh	-٣,٥١	-٢,٩٥	-٤,٨٠	-٣,٥٥	مستقرة	-	-	-	-	-	١
Lg	-٢,٦٠	-٢,٩٥	-٣,٩٠	-٣,٥٥	مستقرة	-	-	-	-	-	١

* تم اخذ فترات التباطؤ بناء معيار Schwarz

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

بما أن اختبار التكامل المشترك من خلال منهجية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Test) يتطلب تحديد أطوال فترات الإبطاء المناسبة لتقدير نماذج لاتعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، فسيتم استخدام معياريAkaike و Schwarz لتحديد طول فترات الإبطاء المناسبة، حيث أظهرت نتائج المعيارين ان عدد فترات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة حسب شوارتز وأربع فترات حسب اكايك.

الجدول رقم (٦-٥)

اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

عدد فترات التباطؤ	سشيوارتز SC	أكايك AIC
٠	-٣,٤١١٠٦٢	-٣,٥٩٩٦٥٤
١	-٥,٨٤١٥١٨*	-٦,٧٨٤٤٨١
٢	-٤,٧٨١٠١٤	-٦,٤٧٨٣٤٦
٣	-٤,١٤٠٠٧٥	-٦,٥٩١٧٧٨
٤	-٤,٦٣٠٤٨٣	-٧,٨٣٦٥٥٦*

لقد دلت نتائج اختبار التكامل المشترك من خلال منهجية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Test) على رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند

مستوى معنوية ٥٪. حيثأظهرت نتائج اختبار الأثر Trace Test واختبار الجذر الكامن Eigenvalue Test عن وجود ثلاث علاقات تكاملية (ثلاث علاقات طويلة الأجل).

جدول رقم (٧-٥)

نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

العلاقة	اختبار الاثر (Trace Test)	الاحتمالية	اختبار الجذر الكامن Eigenvalues) (Test	الاحتمالية	فترة الابطاء المثلى
* لايوجد	١٣٨,٢٣٦٥	٠,٠٠٠٠	٨٧,٣٨٨٤٥	٠,٠٠٠٠	٣
* على الأقل علاقة واحدة	٥٠,٨٤٨٠٨	٠,٠٠٠١	٣٢,٥١٥٢٢	٠,٠٠٠٨	٣
* على الأقل علاقتين	١٨,٣٣٢٨٦	٠,٠١٨٢	١٤,٥٣٣٨٣	٠,٠٤٥٣	٣

* رفض الفرضية العدمية (عدم التكامل) عند مستوى معنوية ٥%

ثالثا : اختبار السببية:

كشفت نتائج اختبار السببية كما يظهرها الجدول رقم (٨-٥) عن وجود علاقة تبادلية بين الانفتاح التجاري والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج عند مستوى معنوية ١٠%.

الجدول رقم (٨-٥)

نتائج اختبار السببية

اتجاه السببية	F	الاحتمالية*	النتيجة	اتجاه السببية	F	الاحتمالية	النتيجة
h يسبب tfp	٠,٧٢٢٠	٠,٦١٦٠	لا يسبب	tfp يسبب h	٨,٩٩٨٥	٠,٠٠٠٣	يسبب
G يسبب tfp	١,٢٦٥٨	٠,٣٢٣٣	لا يسبب	tfp يسبب g	٠,٣٣٢٤	٠,٨٨٦٣	لا يسبب
Openness يسببtfp	٢,٣٢٥٦	٠,٠٨٧٩	يسبب*	tfp يسبب openness	٢,٧٠٨	٠,٠٥٦١	يسبب

*هنالك علاقة سببية بين Openness و tfp عند مستوى معنوية ١٠٪

نظرا لأن المتغيرات مستقرة عند مستويات مختلفة سيتم استخدام طريقة متجه الانحدار الذاتي (VAR) وذلك من خلال تحليل مكونات التباين واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل.

رابعا: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

هـي طريقـة لوصف السلوك الديناميكي للنموذج،حيث يتم تجزئة تباين التنبؤ لكل متغير إلى أجزاء مختلفة، فمقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والى خطأ التنبؤ للمتغيرات التوضيحية الأخرى. إن هذا التحليل يعطي معلومات عن الأهمية النسبية لأثر التغير المفاجئ (Shock) في كل متغير من متغيرات النموذج على جميـع متغيـرات النمـوذج. ولتـلافـي مشكلـة التـأثيـر المتزامـن (Contemporaneous) للأخطاء في متغيرات النموذج، يتم اللجؤ إلى توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition)، والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره، لذلك سيتم اللجؤ إلى تغيير ترتيب المتغيرات المستخدمة في النموذج من أجل التأكد من مصداقية النتائج.

لقد دلت النتائج إلى أن جزءا كبيرا من تباين التنبؤ في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج يعود إلى خطا التنبؤ في المتغير نفسه، والى خطا التنبؤ في الانفتاح التجاري، وبدرجه اقل إلى خطا التنبؤ في راس المال البشري. حيث يتضح من الجدول رقم (٩-٥) انه بعد ١٠ فترات زمنية فان ٥٣,٦٤% من الخطأ بالتنبؤ في تباين الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج يعزى إلى المتغير نفسه، وأن ٢٨,٠٦% و ١٢,٢٨% يعزى إلى الانفتاح التجاري ورأس المال البشري على التوالي.

جدول رقم (٩-٥)

تحليل مكونات التباين

Period	S.E.	LNTFP	LNOPENNESS	LNG	LNYH
١	٠,٢٣٨٥٦٠	١٠٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
٢	٠,٢٨٦٢٩٧	٦٩,٤٣٣٣١	٢٣,٧٩٨٤٣	٠,٠٢٣٨١٢	٦,٧٤٤٤٤٩
٣	٠,٣١٦٢١٣	٧٠,٢١٩٠٠	١٩,٧٢١٤٩	٣,٥٦٩٧١٣	٦,٤٨٩٧٩٥
٤	٠,٣٢٠٩٠٣	٦٨,٢٢٩٣٢	١٩,٣٥٠٥٢	٥,٠٣٣١٠٣	٧,٣٨٧٠٦١
٥	٠,٣٢٤٥٠٧	٦٦,٨٤٩٤٧	١٨,٩٤١٦٧	٤,٩٢١٩٨٨	٩,٢٨٦٨٦٧
٦	٠,٣٦١٩٧٥	٥٥,٠٦٦٧٥	٣٠,٠٢٧٣٠	٤,٠٢٤٧٤٤	١٠,٨٨١٢١
٧	٠,٣٦٦٩٤٧	٥٥,٣٧٧٠٥	٢٩,٧٨٤٧٦	٤,٢٢١٥٣٨	١٠,٦١٦٦٥
٨	٠,٣٦٨٣١٣	٥٥,٠٨٥٩١	٢٩,٥٩٨٥٤	٤,٢٧٨٨٢٣	١١,٠٣٦٧٢
٩	٠,٣٧٤٨٩٣	٥٣,٢٦٧٤٨	٢٨,٥٧١٦٣	٦,١٢٣١٠٣	١٢,٠٣٧٧٨
١٠	٠,٣٧٨٤٦٤	٥٣,٦٤٧٨١	٢٨,٠٦١٣٨	٦,٠١٠١٧١	١٢,٢٨٠٦٤

مصداقية النتائج

للتأكد من مصداقية النتائج ودعمها، تم اللجؤ إلى إتباع أسلوب إعادة ترتيب المتغيرات، وهي طريقة يعتمد عليها توزيـع تشولاسكـي (Cholaski Decomposition).وقد أظهرت النتائج عدم الانحياز، وكانت متقاربة مع النتائج السابقة للاختبار، حيث بقي متغير الانفتاح التجاري والقيم السابقة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج يفسران النسبة الأكبر من تباين التنبؤ في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

خامسا : دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

تعمل دالة الاستجابة لردة الفعل على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نموذج VAR . وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لاي هزه أو صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج.

يظهر الشكل رقم (٢-٥) استجابة ردة الفعل للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في متغير الانفتاح التجاري، حيث يتضح بان هناك تأثير معنوي وموجب يستمر لغاية الفترة الثانية ثم يبدأ بعدها بالتراجع ويصل إلى الصفر عند حدود المرحلة الرابعة.

وهذا يدعم فرضية الدراسة القائلة بان هناك تأثيرموجب للانفتاح التجاري على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يعزى ذلك إلى دور الانفتاح التجاري في تحسين مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في القطاع الصناعي من خلال :

١ - تحسين الكفاءة التخصيصية (Allocative Efficiency) : حيث تؤدي سياسة الانفتاح التجاري إلى انتقال عناصر الإنتاج من فروع الصناعة الأقل إنتاجية ومنافسة إلى فروع الصناعة الأكثرإنتاجية .

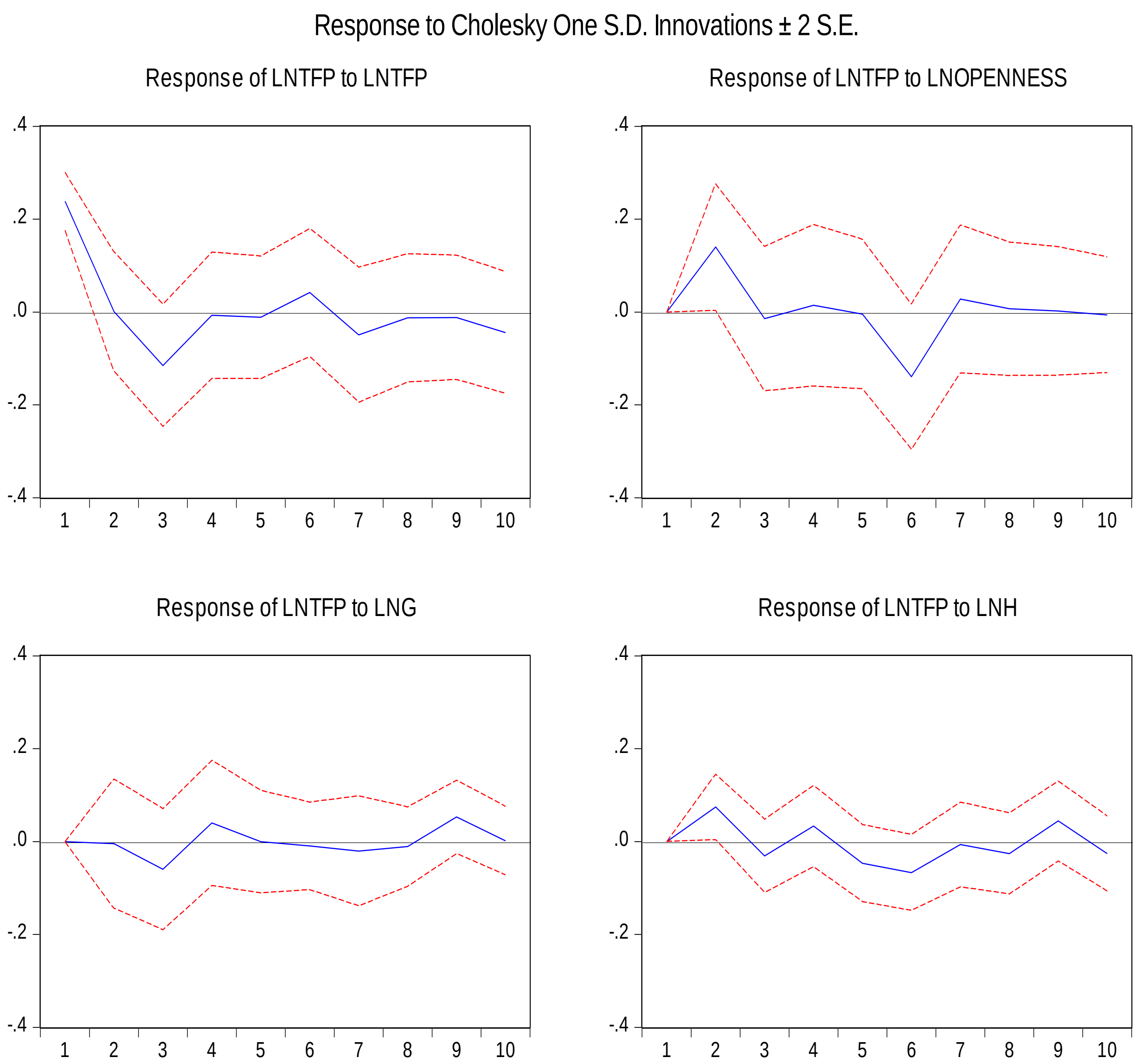
٢ - تحسين الكفاءة التشغيلية (Productive Efficiency) : إن انتهاج سياسة الانفتاح التجاري تتيح إمكانية تخفيض معدلات التكلفة من خلال استغلال وفورات الحجم والطاقة الإنتاجية المعطلة، وتشجيع استراتيجيات البحث والتطوير .

كما تتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به بعض الدراسات السابقة (Mouelhi, ٢٠٠٧) والتي أشارت إلى دور الانفتاح التجاري في التأثيرعلى هيكل سوق العمل من خلال توجيه الطلب نحو العمالة الماهرة على حساب العمالة غير الماهرة.

كما يشير الشكل (٢-٥) أن أي تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في متغير رأس المال البشري يؤثر بشكل ايجابي على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ويستمر هذا التأثير لغاية فترتين. وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة مستوى التعليم والارتقاء برأس المال البشري يزيد من كفاءة استخدام عناصر الإنتاج والذي يؤدي بدورة إلى رفع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. أما بالنسبة للقيود التي تفرضها الدولة على التجارة الخارجية المتمثلة بنسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي فلا يوجد لها تأثير معنوي على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

شكل رقم (٢-٥)

اختبار ردة الفعل لنموذج مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

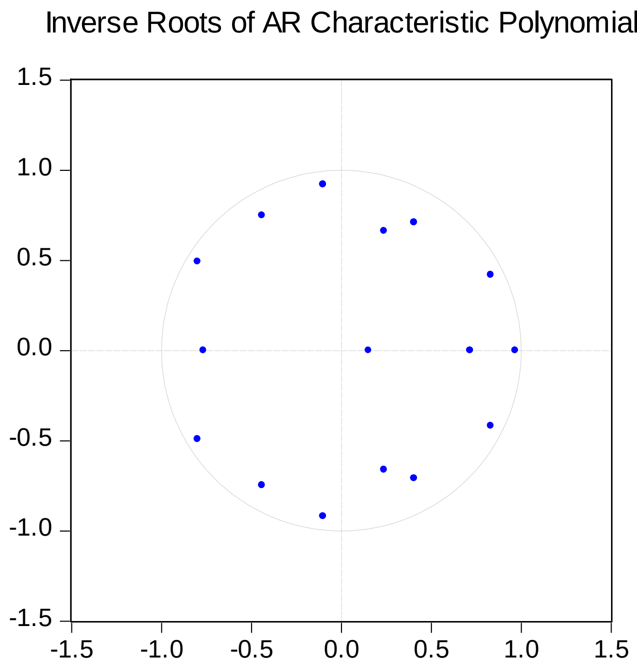


سادسا : اختبار استقرارية نتائج نموذج الانحدار الذاتي (VAR) واهم خصائص البواقي

يشير اختبار AR Roots Graph والذي يعرض جميع الجذور داخل الدائر كما في الشكل رقم (٥-٣) إلىاستقرارية نتائج نموذج الانحدار الذاتي.

شكل رقم (٣-٥)

اختبار استقرارية نموذج VAR



Jarque-Bera = 47.771 Prob. = 0.744 (H_0 : Normal)

Correlation LM Tests = 17.416Prob. = 0.359 (H_0 : Autocorrelation)

كما اظهر اختبار Autocorrelation LM Test عدم وجود تسلسل زمني للأخطاء، أيأنالأخطاء غير مترابطة. و بين اختبار Jarque-Bera ان البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث تم قبول الفرضية العدمية القائلة بان التوزيع طبيعي.

٥-٢-٣ مؤشر الميزان التجاري

لمراقبة اثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري لا بد من معرفة محددات الميزان التجاري. يمكن التعبير عن الميزان التجاري على أنة الفرق بين الصادرات المحلية والمستوردات المحلية :

$$T = X - M \qquad (5.17)$$

تعتمد الصادرات المحلية على الطلب الأجنبي على السلع المحلية، وهذا الطلب يعتمد على الدخل الحقيقي الأجنبي (Real Foreign Income)، ونسبة السعر الأجنبي (Foreign Price) إلى السعر المحلي (سعر الصرف الحقيقي) (Batiz, ١٩٩٦)
ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$X = X(q, Y^*) \qquad (5.18)$$

$$\mathbf{q=e(p^*/p)}$$

حيث :

X : الصادرات المحلية

q : سعر الصرف الحقيقي

Y^*: الدخل الأجنبي الحقيقي

e : سعر الصرف الاسمي

p^*: السعر الأجنبي

P : السعر المحلي

نلاحظ أنة في حالة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (ارتفاع نسبة السعر الأجنبي إلى السعر المحلي) فان الطلب الأجنبي على السلع المحلية سوف يرتفع (بافتراض تجانس السلع)، وهذا يؤثر إيجابا على الصادرات المحلية. كذلك بالنسبة للدخل الأجنبي الحقيقي (Y^*) فان ارتفاعه يعني زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية وبالتالي زيادة الصادرات.

بالنسبة للمستوردات المحلية فإنها تعتمد على الطلب المحلي على السلع الأجنبية (Foreign Good)، ويتأثر هذا الطلب وفقا للنظرية الاقتصادية بالدخل المحلي الحقيقي (Y) وسعر الصرف الحقيقي (q).

$$M = M(q , Y) \qquad (5.19)$$

إن زيادة نسبة الأسعار الأجنبية إلى الأسعار المحلية سوف يخفظ الطلب على السلع الأجنبية لأنها ستصبح نسبيا أغلى مقارنة بالسلع المحلية، وهذا يعني انخفاض المستوردات. في حين أن زيادة الدخل المحلي (Y) سيؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة المستوردات المحلية .

بتعويض المعادلة (٥,١٩)، والمعادلة (٥,٢٠) في معادلة الميزان التجاري (٥,١٨) :

$$T = X(q , Y^{*}) - M(q , Y) \qquad (5.20)$$

$$T = T(q , Y , Y^{*}) \qquad (5.21)$$

لبيان تأثير الانفتاح على الميزان التجاري في قطاع الصناعة التحويلية سيتم التعبير عن الانفتاح التجاري (Openness) بنسبة مجموع التجارة (الصادرات + المستوردات) في قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية:

$$T = T(reer , Y , YY, Openness) \qquad (5.22)$$

حيث :

T : الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن

YY: الدخل لأكبر الشركاء التجاريين للأردن[1]

Y : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

reer : سعر الصرف الحقيقي الفعال لأكبر الشركاء التجاريين للأردن

[1] تم تقدير الدخل العالمي لأهم الشركاء التجاريين كما يلي : - تم حساب الناتج المحلي الإجمالي لأهم الشركاء التجاريين للأردن استنادا إلى البيانات المتوفرة في موقع البنك الدولي، حيث تم اخذ مجموعتين من الدول ككتلة واحدة هي : الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، وأربع دول بشكل مستقل هي : الولايات المتحدة الأمريكية، الصين الشعبية، الهند واليابان. بعد ذلك تم حساب الاهميه النسبية لهذه الدول والمجموعات (نسبة التجارة مع هذه الدول والمجموعات الى حجم التجارة الكلي) والتي بلغ مجموعها (٧٦%) . بعد ذلك تم ضرب الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للحصول على الدخل العالمي لأهم الشركاء التجاريين للأردن.

نتائج التحليل القياسي

أولاً: اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit Root Test)

بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج تم الحصول على النتائج الواردة في الجدول رقم (١١-٥)، والتي تشير إلىأن جميع المتغيرات تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند المستوى (Level) حيث أن جميع القيم المحسوبة اقل من القيم الحرجة ل (١٩٩١) Mackinnon عند مستوى معنوية ٥%.

بعد ذلك تم إجراءاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على جميع المتغيرات بعد اخذ الفرق الأول وتبين أن جميع المتغيراتأصبحت ساكنة عند مستوى معنوية ٥%، باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الذي اظهر استقرارا عند اخذ الفرق الثاني.

الجدول رقم (١٠-٥)

نتائج اختبار ديكي ـ فولر الموسع

المتغير	المستوى					الفرق الأول					فترات التباطؤ*
	حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني			حد ثابت		حد ثابت ومتجه زمني			
	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	النتيجة	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	النتيجة	
LnT	-٢,٦٠	-٢,٩٥	-٢,٤٦	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٥,٧٠	-٢,٩٥	-٥,٦٢	-٣,٥٥	مستقرة	١
Lnopenness	-١,٦٧	-٢,٩٥	-٢,٩٧	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٤,٣٤	-٢,٩٥	-٤,٢٤	-٣,٥٥	مستقرة	١
Lnreer	-١,٥٠	-٢,٩٥	-١,٣٨	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٣,٣١	-٢,٩٥	-٤,٣٨	-٣,٥٥	مستقرة	٢
Ly	-٠,٥٦	-٢,٩٥	-٢,٩٨	-٣,٥٥	غير مستقرة	-١,٩٧	-٢,٩٥	-١,٧١	-٣,٥٥	غير*مستقرة*	١
Lnyy	-١,٥٧	-٢,٩٥	-١,٧٩	-٣,٥٥	غير مستقرة	-٢,٩٩	-٢,٩٥	-٣,١٧	-٣,٥٥	مستقرة***	٢

* تم اخذ فترات التباطؤ بناء معيار Schwarz

**LYمستقرة عند الفرق الثاني على مستوى الحد الثابت والحد الثابت والمتجه

***lnyy مستقرة عند الحد الثابت على مستوى معنوية ٥% و غير مستقرة عند الحد الثابت والمتجه الزمني

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك من خلال منهجية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Test)،والذي يتطلب تحديد أطوال فترات الإبطاءالمناسبة، وسيتم

استخدام معيار Akaike أو Schwarz لتحديد طول فترات الإبطاء المناسبة،حيث أظهرت نتائج المعياريان عدد فترات التباطؤ المثلىهي أربع فترات حسب اكايك وسشيوارتز.

الجدول رقم (١١-٥)

اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

أكايك AIC	سشيوارتز SC	عدد فترات التباطؤ
-٢,٤٤٠٨٦٩	-٢.٢٠٥١٢٨	٠
-١٢,٨٩٤٢٨	-١١,٤٧٩٨٣	١
-١٢,٨٠٧٣٥	-١٠,٢١٤٢١	٢
-١٣,٩٢٧٦٥	-١٠,١٥٥٨٠	٣
-١٧,٩٨١٩٨*	-١٣,٠٣١٤٣*	٤

لقد دلت نتائج اختبار التكامل المشترك على رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية ٥%. فقدأظهرت نتائج اختبار الأثر Trace Test واختبار الجذر الكامن Eigenvalue Test عن وجود ثلاث علاقات تكاملية (ثلاث علاقات طويلة الأجل).

جدول رقم (١٢-٥)

نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

فترة الابطاء المثلى	الاحتمالية	اختبار الجذر الكامن (Eigenvalues Test)	الاحتمالية	اختبار الاثر (Trace Test)	العلاقة
٣	٠,٠٠٠٠	١١٢,٧٠٠٦	٠,٠٠٠٠	٢٠٧,٩٥٧٨	* لايوجد
٣	٠,٠٠٠٠	٦١,٦٨١١٤	٠,٠٠٠٠	٩٥,٢٥٧١٤	* على الأقل علاقة واحدة
٣	٠,٠٢٥١	٢٣,٢١١٢٣	٠,٠١٧٥	٣٣,٥٧٦٠١	* على الأقل علاقتين

* رفض الفرضية العدمية (عدم التكامل) عند مستوى معنوية ٥٪

ثالثاً: اختبار السببية:

أظهر الجدول رقم (١٤-٥) علاقة سببية باتجاه واحد لجميع المتغيرات، حيث أن جميع المتغيرات تسبب نسبة العجز في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي باستثناء علاقة تبادلية واحدة كانت بين الانفتاح التجاري ونسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدعم فرضية الدراسة والتي تشير إلى وجود تأثير للانفتاح التجاري على الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية الأردني.

الجدول رقم (١٣-٥)

نتائج اختبار السببية

اتجاه السببية	Chi-sq	الاحتمالية*	النتيجة	اتجاه السببية	Chi-sq	الاحتمالية	النتيجة
T يسبب Openness	٨,٤٢٢	٠,٠٠٣٧	يسبب	T يسبب openness	١٢,٥٦	٠,٠٠٠٤	يسبب
T يسبب reer	١٢,٨٧٥	٠,٠٠٠٣	يسبب	T يسبب reer	٠,٠٠٨	٠,٩٢٦	لا يسبب
T يسب Y	٢١,٨٣٩	٠,٠٠٠٠	يسبب	T يسبب Y	٠,٠٤٢	٠,٨٣٦	لا يسبب
T يسبب YY	١٣,٨٣٠	٠,٠٠٠٢	يسبب	T يسببYY	٣,٦٥٦	٠,٠٥٥	لا يسبب

نظرا لان المتغيرات مستقرة عند مستويات مختلفة سيتم استخدام طريقة متجه الانحدار الذاتي (VAR) وذلك من خلال تحليل مكونات التباين واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل.

رابعا : تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير الذي يعود إلى خطا التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطا التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR يتم تحليل التباين إلى مكوناته.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (١٥-٥) إلى انه وبعد (١٠) فترات زمنية فان (١٨,٤٧٪, ٢٠,٨٢٪ ١٣,٤٧٪) من تباين التنبؤ في نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى خطأ التنبؤ في الانفتاح التجاري والدخل العالمي لأهم الشركاء التجاريين وسعر الصرف الحقيقي الفعال وعلى التوالي. بالمقابل لم تتجاوز مساهمة خطا التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي ٤% لأي أفق تنبؤ.

جدول رقم (١٤-٥)

تحليل مكونات التباين

Period	S.E.	LNT	LNOPENNESS	LNY	LNYY	lnreer
١	٠,١٠٣٤٥٢	١٠٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
٢	٠,١٢٧٤٨٣	٧٤,٤٠١٩٣	٩,٥٦٢٣١٨	١,١٦٣٤٦٦	٨,٦٣٨٩٩٢	٦,٢٣٣٢٩٢
٣	٠,١٥٥١٣٧	٥١,٠٥٣٤٩	١٨,٢٥٠٧٥	١,٩٦٣٥١٠	١٦,٦٩٥٥٩	١٢,٠٣٦٦٦
٤	٠,١٧٨٦٦٨	٤٤,٢٧٢٠٨	٢٠,٧٠٦٧٤	١,٩٥٣٧٦١	١٩,٢٢٧٨١	١٣,٨٣٩٦٠
٥	٠,١٩٢٠٤٨	٤٥,١٨٥٨٠	٢٠,٢٦٦٠٠	١,٧٣٣٦١٨	١٩,٠٩٧٥٩	١٣,٧١٦٩٩
٦	٠,١٩٧٣٢٤	٤٧,٣٠٦٣٨	١٩,٣٨٦٩١	١,٦٩٩٣٩٧	١٨,٤٠٥٤٧	١٣,٢٠١٨٥

٧	٠,١٩٩٥٩٩	٤٧,٨٣٥٤٩	١٩,١٥٤٢٣	١,٩٩٠٠٤٩	١٨,٠٥٥٦٥	١٢,٩٦٤٥٨
٨	٠,٢٠٢٤٣٨	٤٦,٦٣٨٨١	١٩,٦٣٣١٩	٢,٤٩٩٠٧٢	١٨,١٤٨٢٦	١٣,٠٨٠٦٨
٩	٠,٢٠٦٣٧٠	٤٤,٩٨٥٠٠	٢٠,٣٢٥٤٠	٣,٠١٠٧١٥	١٨,٣٧٠٥٨	١٣,٣٠٨٣١
١٠	٠,٢١٠٢٤١	٤٣,٨٥٥١٩	٢٠,٨٢٦٤١	٣,٣٩٥١٠٧	١٨,٤٧٤٩٨	١٣,٤٤٨٣٠

مصداقية النتائج:

للتأكد من مصداقية النتائج ودعمها، تم اللجؤ إلى إتباع أسلوب إعادة ترتيب المتغيرات، وهي طريقة يعتمد عليها توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition)، وقد أظهرت النتائج عدم الانحياز، وكانت متقاربة مع النتائج السابقة للاختبار، حيث بقي متغير الانفتاح التجاري والدخل العالمي لأكبر الشركاء التجاريين يفسران النسبة الأكبر من تباين التنبؤ في نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحل الإجمالي.

خامسا : دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

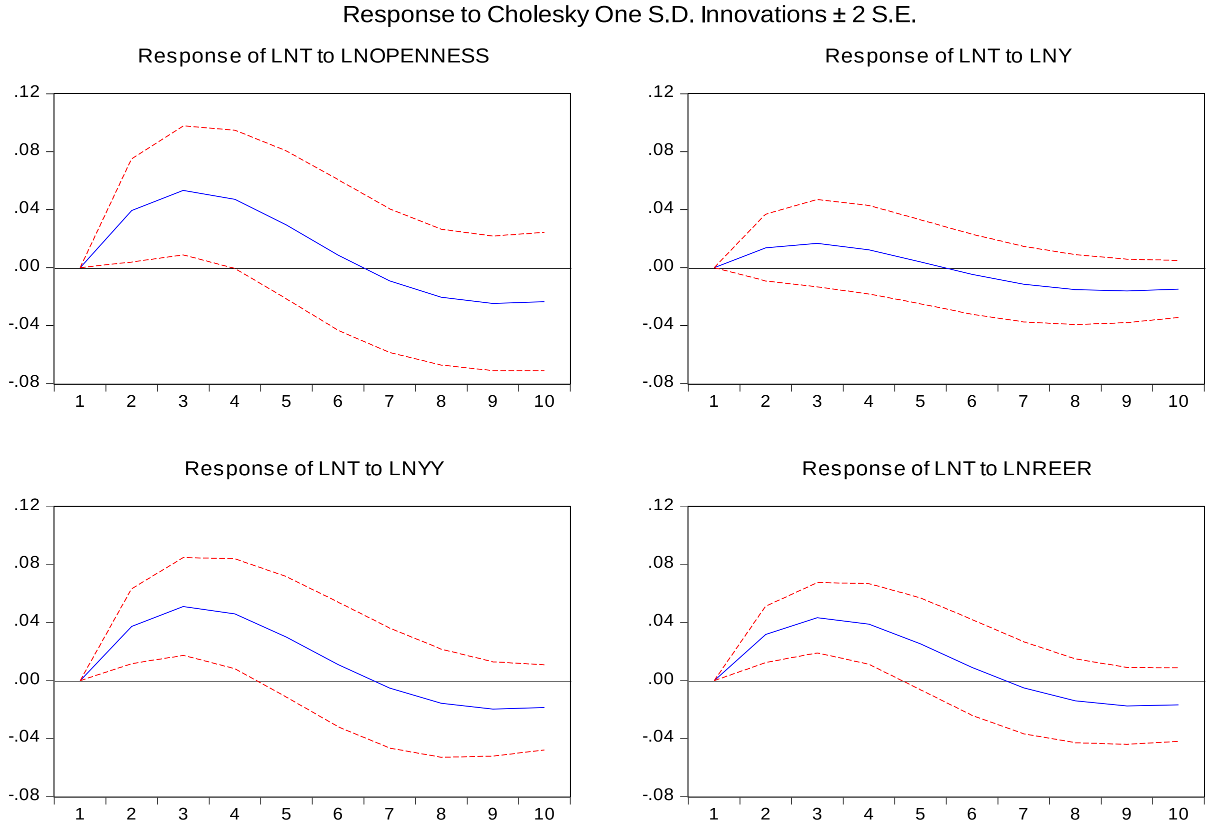
تبين دالة الاستجابة لردة الفعل مسارات الاستجابة للصدمات، والتي تقدر تأثير صدمة كل متغير على المتغيرات الاخرى لعدة فترات زمنية. يوضح الشكلرقم (٤-٥) استجابة نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات التوضيحية الأخرى (سعر الصرف الحقيقي الفعال، الانفتاح التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، والدخل العالمي لأكبر الشركاء التجاري للأردن).حيث يتضح من الشكل بأن أي تغير مفاجئ في المتغير الذي يمثل الانفتاح التجاري يؤدي إلى ارتفاع نسبة العجزفي الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لغاية الفترة الثالثة يبدأ بعدها بالانخفاض، وهذا يدعم فرضية الدراسة القائلة بان الانفتاح التجاري يزيد من عجز الميزان التجاري في قطاع الصناعة التحويلية خصوصا في المراحل الأولى من الانفتاح، ويمكن أن يعزى ذلك إلى نقص تنوع الصادرات، والاعتماد الكبير على الواردات، بالإضافة إلى ضعف التقنية والقدرات التسويقية .

وبشكل مماثل يتأثر عجز الميزان التجاري في كل من سعر الصرف الحقيقي الفعال والدخل العالمي لأكبر الشركاء التجاريين. فزيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال يؤدي إلى تخفيض الطلب على الصادرات المحلية نتيجة ارتفاع سعرها، وبالتالي خسارة مزايا تنافسية في الأسواق الدولية، وارتفاع الطلب على المستوردات نتيجة انخفاض سعرها. كما قد يؤدي ارتفاع الدخل العالمي لأهم الشركاء

التجاريين إلى توسيع الطاقة الإنتاجية في تلك البلدان وبالتالي انخفاض الطلب على الصادرات الأردنية. بالمقابل نلاحظ عدم استجابة ردة الفعل في الميزان التجاري لصدمه عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (٤-٥)

اختبار ردة الفعل لنموذج مؤشر الميزان التجاري

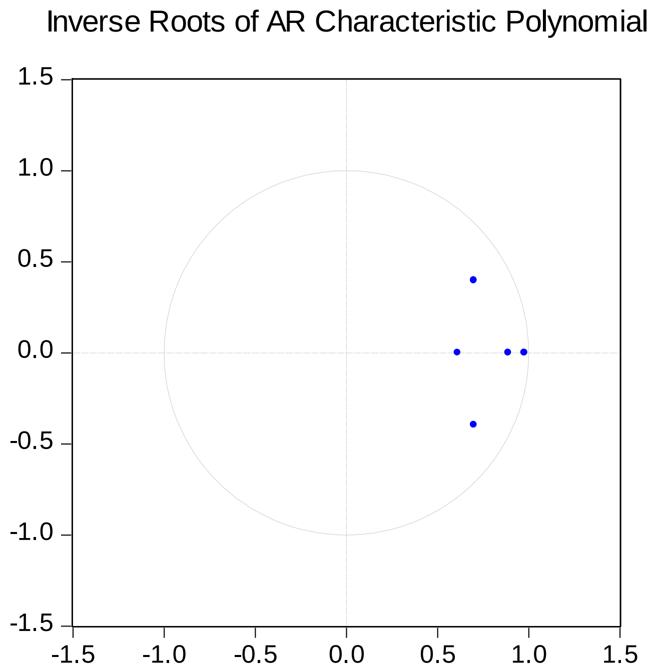


سادسا : اختبار استقرارية نتائج نموذج الانحدار الذاتي (VAR) واهم خصائص البواقي لنموذج مؤشر الميزان التجاري

لقد تم اختبار استقرارية نتائج النموذج من خلال اختبار AR Roots Graph والذي يعرض خمسة جذور داخل الدائرة، كما يبينه الشكل رقم (٥-٥) مشيرا إلىأن نتائج نموذج VAR تعتبر مستقرة.

شكل رقم (٥-٥)

اختبار استقرارية نموذج VAR



Jarque-Bera =94.958 Prob. = 0.748 (H_0 : Normal)

Correlation LM Tests = 30.354 Prob. = 0.211(H_0 : Autocorrelation)

كما اظهر اختبار Autocorrelation LM Test والذي يقيسمدى وجود ارتباط تسلسليللبواقيقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي.ولبيان نوع التوزيع الذي تخضع له البواقي بين اختبار(Jarque-Bera) Normality Test أنالبواقي تخضع للتوزيع الطبيعي (Normal). كما أظهرت اختبار Heteroskedasticity إلى قبول فرضية تجانس الأخطاءفي نموذج الميزان التجاري.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

٦-١ النتائج

أظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج نوردها على النحو التالي :

١. ارتفاع حجم التجارة الخارجية المقاس بنسبة (الصادرات + المستوردات) في قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مؤشر الانفتاح التجاري) من ٤٨,١٢% كمتوسط للفترة (١٩٧٧-١٩٨٩) (مرحلة ما قبل الانفتاح التجاري) إلى ٥٦,٢٨% كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) (مرحلة الانفتاح التجاري الأولى) ثم إلى٦٦,١١% كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) (مرحلة الانفتاح التجاري الثانية).

٢. ارتبطت مرحلة الانفتاح التجاري الأولى بأداء جيد لبعض المؤشرات التي تمثل أداء قطاع الصناعة التحويلية الأردني، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري. بالمقابل دلت مؤشرات أخرى على تراجع هذا الأداء، تمثلت في تراجع متوسط معدل نمو القيمة المضافة، فضلا عن تراجع نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج القائم خلال هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة. كما أظهرت هذه المرحلة تغيرا هيكليا طفيفا في تركيبة قطاع الصناعة التحويلية، تمثل في زيادة نسبة مساهمة قطاع الآلات والمعدات والأجهزة إلى ٥,٦% مقارنة مع ١,٢% للمرحلة السابقة.

٣. سجلت المرحلة الثانية أداء أفضل لقطاع الصناعة التحويلية مقارنة مع المرحلة الأولى والمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري ولجميع المؤشرات. فضلا عن ذلك أظهرت هذه المرحلة تغيرا جوهريا في هيكل قطاع الصناعة التحويلية، تمثل بزيادة الأهمية النسبية لقطاع الألبسة والمنسوجات، وذلك على حساب حصة كل من الصناعات الكيميائية والبترولية ، والصناعات المعدنية اللافلزيه. و يعزى هذا التغير

بصورة أساسية إلى مشاريع المناطق الصناعية المؤهلة التي تقوم أساسا على إنتاج الألبسة والمنسوجات.

٤. بالرغم من انخفاض نسبة هامش الربح كمتوسط لمرحلتي الانفتاح التجاري الأولى والثانية عن مرحلة ما قبل الانفتاح التجاري إلا أن هذا المؤشر ارتبط بأداء أفضل للألفية الثالثة مقارنة بمرحلة التسعينات. ويمكن أن يعزى هذا التراجع في مؤشر نسبة هامش الربح خلال مراحل الانفتاح التجاري إلى سببين : السبب الأول يعود إلى سياسة الحماية الجمركية وغير الجمركية التي اتبعها الأردن في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، أما السبب الآخر فيرجع إلى سياسة الانفتاح التجاري التي فتحت باب المنافسة غير المتكافئة أمام المنتجات المحلية نظرا لضعف القاعدة الإنتاجية لقطاع الصناعة التحويلية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

٥. كان للانفتاح التجاري اثر ايجابي على العمالة في قطاع الصناعة التحويلية، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للعمالة في هذا القطاع إلى ١٧,٧% لمرحلتي الانفتاح التجاري مقارنة مع ١٣,١% كمتوسط للمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري.

٦. أن إنتاجية عناصر الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية بصورتها الجزئية (إنتاجية عنصر العمل) أو الكلية (الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج) قد أظهرت تحسنا واضحا خلال المرحلة الثانية للانفتاح التجاري (٢٠٠٠- ٢٠٠٩)، ويمكن أن نعزو ذلك إلى سياسة الانفتاح التجاري، التي تعمقت أطرها فيالألفية الثالثة من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما زاد من كفاءة استخدام عناصر الإنتاج. أما خلال المرحلة الأولى للانفتاح التجاري (١٩٩٠- ١٩٩٩) وهي المرحلة التي أعقب الأزمة الاقتصادية ، أظهرت البيانات تراجعا في إنتاجية عنصر العمل، وتراجع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وقد يكون ذلك ناجما عن انعكاسات حرب الخليج ، وما نجم عنها من إغلاق أسواق الخليج أمام المنتجات الأردنية بما فيها السوق العراقية.

٧. استنادا إلى التطورات التي شهدتها الصادرات والمستوردات في قطاع الصناعة التحويلية الأردني عبر المراحل المختلفة التي مر بها هذا القطاع، أظهرت المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة تحسن في أداء الميزان التجاري خلال مراحل الانفتاح التجاري مقارنة بالمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري. حيث انخفضت نسبة العجز

في الميزان التجاري إلى مجموع الصادرات والمستوردات في قطاع الصناعة التحويلية، كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات خلال مراحل الانفتاح مقارنة بالمرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري. فضلا عن ذلك فقد تراجعت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٢,٥% ثم إلى ٣٠,٨% كمتوسط لمرحلتي الانفتاح التجاري الأولى والثانية على التوالي بعد أن كانت قد سجلت نسبة بلغت ٣٧% للفترة التي سبقت الانفتاح التجاري.

٨. إن الجهود الإصلاحية المبذولة في مجال تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق الخارجية قد تمكنت من زيادة حجم الصادرات الصناعية ولكن دون مستوى الطموحات، حيث لم تصل نسبة تغطية الصادرات للمستوردات في قطاع الصناعة التحويلية إلى ٥٠% في أي سنة من سنوات الدراسة. فزيادة المستوردات الصناعية الملموسة خلال الانفتاح التجاري أفضت إلى زيادة حدة العجز في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية خصوصا في النصف الثاني من الألفية الثالثة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العجز ما كان ليتفاقم بهذا المقدار لولا الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية، وأسعار صرف العملات الأجنبية عدا الدولار مقابل الدينار الأردني. كما أن الجهود الإصلاحية المبذولة لتحرير التجارة وعولمة الاقتصاد تحتاج إلى المزيد من الوقت حتى تظهر آثارها ونتائجها المرجوة، حيث أن معظم هذه الجهود تأتي ضمن إطار سياسات تحسين جانب العرض في الاقتصاد، والهادفة إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها وكذلك رفع مستوى الإنتاجية.

٩. تشير نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ (VECM) إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات (الانفتاح التجاري، سعر الصرف الحقيقي الفعال، وسعر النفط الخام) وبين نسبة هامش الربح. كما تشير النتائج أيضا إلى تأثير معنوي وسلبي قصير الأجل لكل من الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي الفعال وسعر النفط الخام على نسبة هامش الربح. وتدعم هذه النتيجة فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير سلبي للانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح.

١٠. اظهر اختبار تحليل مكونات التباين وجود تأثير متوسط للانفتاح التجاري على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وأكد النتيجة نفسها اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل، والتي كشفت عن تأثير معنوي وموجب لاي تغير مفاجئ في الانفتاح التجاري

على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. ويعتبر ذلك إثبات للفرضية الأولى للدراسة والتي ترى أن الانفتاح التجاري يساهم في تحسين الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يعزى ذلك إلى دور الانفتاح التجاري في تحسين الكفاءة التخصيصية (Allocative Efficiency) والكفاءة التشغيلية (Productive Efficiency)، بالإضافة إلى دور الانفتاح التجاري في نقل التكنولوجيا والتقنيات والتي تساهم في تحسين كفاءة استخدام رأس المال والعمل. كما يساهم الانفتاح التجاري في فتح باب المنافسة أمام المنتجات المحلية والذي يؤدي بدورة إلى دفع المنشات إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين ورأس المال وتطوير منتجاتها من اجل رفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات ومواجهة المنافسة الخارجية.

١١. بينت نتائج تحليل التباين تأثير قوي للانفتاح التجاري على العجز في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية مقارنة بالمتغيرات الأخرى، كما اظهر اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل تأثير معنوي وسلبي للانفتاح التجاري على عجز الميزان التجاري. وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية الثانية للدراسة، وتعكس واقع الاقتصاد الأردني كاقتصاد صغير الحجم يتميز بعدم تنوع الصادرات ونقص المواد الخام والمصادر الطبيعية، والاعتماد الكبير على الواردات.

٦-٢ التوصيات

في ضوء ما سبق، فان هذه الدراسة توصي بما يلي:

١ - العمل على رفع مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) من خلال التعليم والتدريب واستقطاب التكنولوجيا المتقدمة. فمع ازدياد الإنتاجية تزداد القيمة المضافة من جهة وتنخفض التكاليف النسبية من جهة أخرى، مما يزيد من تنافسية للمنتجات ويرفع من قدرتها على المنافسة.

٢ - تفعيل سياسة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجارب القطاعات الرائدة مثل قطاع الأدوية وقطاع الألبسة والمنسوجات والتي صافي صادراتها بالموجب.

٣ - يتجه قطاع التصنيع في الأردن إلى استخدام تكلفة عمل اقل نسبيا مع التركز الجغرافي لتطوير المقدرة التنافسية، وهذا يعني ميزة تنافسية ولكنها تميل لان تكون ميزة تنافسية قصيرة الأجل. لذلك يجب أن يتم استخدام إستراتيجية طويلة الأجل لتطوير المقدرة التنافسية من خلال زيادة

الاستثمار في البحوث ومواكبة التطور التكنولوجي، والتخصص في السلع عالية التقنية، وتطوير العنصر البشري ومهارات الأفراد.

٤ -إن تحرير الأسواق والتكامل مع الاقتصاد العالمي يحتاج إلى تحول هيكلي في قطاع الصناعة التحويلية من خلال تطوير القدرات التكنولوجية والتسويقية وتنويع الصادرات، لتحقيق إنتاج عالي القيمة ، وتغيير الموقع التنافسي.

٥ - تشجيع وتحفيز الصناعات التي تنتج المواد الأولية والسلع الوسيطة، وذلك من اجل تخفيض تكلفة استيراد هذه المنتجات، والاستفادة من الترابطات الأمامية والخلفية التي تحدثها مثل هذه الصناعات.

٦ - ضرورة رفع كفاءة استخدام المواد الأولية والمصادر الطبيعية من اجل خفض التكلفة وتحقيق إنتاج عالي الربحية.

٧ -توعية المستهلك الأردني بضرورة تشجيع الصناعات المحلية، ودورها في رفد الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى دخل الفرد.

٨ -تفعيل دور السياسة الصناعية وقانون المنافسة والتشريعات الحكومية في تعزيز المقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية.

٩ -استقطاب برامج الدعم الصناعي من الخارج لتحسين المقدرة التنافسية مثل برنامج إجادة المدعوم من الاتحاد الأوروبي.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- البدري، صباح ، الإنتاجية في الصناعة الأردنية، **مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد السادس، ١٩٩٥.

- البنك المركزي الأردني، التقرير **السنوي (أعداد مختلفة)**، عمان الأردن.

- الزعبي، بشير وآخرون " المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية"، **الجمعية العلمية الملكية**، مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والدراسات الصناعية، نيسان ١٩٩٧

- الشرع، منذر، **الاقتصاد الاردني بعد عقد من الاصلاح**، ٢٠٠١.

- الطراونه، سعيد ، تأثير المستوردات والتكلفة على المقدرة التنافسية السعرية للصناعة الأردنية، **دراسات العلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، المجلد (٢٩)، العدد (٢).

- العباس، بلقاسم " عولمة الاقتصاديات "، **سلسة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩

- الكواز، احمد، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، **المعهد العربي للتخطيط**، سلسلة جسر التنمية، العدد ٧٣، ايار، ٢٠٠٨.

- الكواز، احمد، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، **سلسلة جسر النمية**، العدد ٨١، المعهد العربي للتخطيط، اذار/٢٠٠٩.

- الفانك، فهد، برامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) ، **مؤسسة فهد الفانك**، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠

- المجالي، اياد " المقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في الاردن خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٣)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة مؤته، الاردن، "، ٢٠٠٥

- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الإصدار الثالث، الكويت، ٢٠٠٩.

- التنافسية في الفكر الاقتصادي، **المرصد الوطني للتنافسية**، سوريا، تموز ٢٠١١.

- النادي، علي ، دراسة تحليلية للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في قطاع الصناعة الأردني ومدى تأثرها بالتجارة الخارجية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، إشراف الدكتور طالب عوض، ١٩٩٧.

- النقرش، فائق محمد، تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على الصناعات التحويلية في الأردن، **اطروحة دكتوراة** غير منشورة، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.

- الهزايمة، محمد، (١٩٩٣)، اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، الأردن.

- بابكر، مصطفى، البيئة والتجارة والتنافسية، **جسر التنمية**، العدد التاسع والاربعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٠.

- بربور، مشهور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (١٩٨٥-٢٠٠٦)، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، إشراف الدكتور عبد خرابشه، ٢٠٠٨.

- بركات، نسرين ،"التنافسية وتجربة الأردن"، **جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،٢٠٠٠.

- تقرير التنافسية العربية، ٢٠٠٩، **المعهد العربي للتخطيط**، ، الاصدار الثالث، الكويت

- حميدات، وليد محمد الهزايمة، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، **دراسات العلوم الإنسانية**، المجلد الثاني والعشرين(أ)، العدد (٣)، ١٩٩٥.

- دائرة الإحصاءات العامة، **المسح الصناعي**، إعداد مختلفة، عمان، الأردن.

- دائـــــرة الإحصـــــاءات العامـــــة، **الحســـــابات القوميـــــة**، إعـــــداد مختلفـــــة، عمـــــان، الأردن

- شفيع، فلاح، التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية، **مركز النور للدراسات**، ٢٠٠٨/١٠/٥.

- صالح، محمد ، التحليل الاقتصادي للمنافسة في قطاع الصناعة التحويلية الأردنية (١٩٩٠-٢٠٠٥)،**أطروحة دكتوراه** غير منشورة، الجامعة الأردنية، إشراف الدكتور طالب عوض، ٢٠٠٨.

- طارق، نوير ، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، **المعهد العربي للتخطيط**، بالكويت،٢٠٠٢. (http://www.arab-api.org/wps٠٣٠٢.pdf ٢٣/٠٦/٢٠٠٤).

- عابد، محمد سيد ، التجارة الدولية. **مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية**. الإسكندرية ٢٠٠١ ص:٢٠٨.

- عبد الخالق، أحمد. الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية. **دون دار النشر ١٩٩٩**، ص:١٥٥ .

- عدنان، وديع محمد، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، **بحوث ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط ومعهد الاقتصاد الكمي**، تونس ٢١/١٩ جوان ٢٠٠١.

- عدنان، وديع محمد، القدرة التنافسية وقياسها، **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، ٢٠٠١.

- علي، خالد ، اتفاقية التجارة الحرة والمقدرة التنافسية للقطاع الصناعي "حالة السودان"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، إشراف الدكتور عبدا لله الشيخ، ٢٠٠٦.

- عثامنه، عبدالباسط، انتاجية العامل الاردني والعامل الوافد وامكانية الاحلال : دراسة تحليلية قياسية للحالة الاردنية (١٩٧٣-٢٠٠٩)، **ابحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة اليرموك، ٢٠١١، ص (٦٠٤-٦٢٠).

- عوض، طالب، وبثينة المحتسب، التنافسية والتنمية، ترجمة وتوطين، **الجامعة الأردنية**، الأردن، ٢٠١٠.

- مسعداوي، يوسف ، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، **مجلة علوم إنسانية**، السنة الخامسة، العدد(٣٥)، ٢٠٠٧

- منير، نوري ، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد الأول، ٢٠٠٢.

- منير، نوري ، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد (٤)، ٢٠٠٥.

- وزارة الماليـة، (٢٠٠١)، **مذكرة حول السياسات المالية والاقتصادية لسنة ٢٠٠١م**، عمان،الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Aldaba, M. Rafaelita, The Impact of Market Reforms on Competition, Structure and Performance of the Philippine Economy, **Philippine Institute for Development Studies**, October ٢٠٠٥

- Alhomsi, Jamal, (٢٠٠٣), Assessing Global Competitiveness of Jordan's Manufacturing Sector: Responding to a Changing and Challenging, **Center for Strategic Studies**, July ٢٢-٢٣.

- Alhiary, Masanat, Competitiveness of Jordanian Exports of Selected Crops of Fruits and Vegetables in Arab Gulf Countries, **University of Jordan**, ٢٠٠٧.

- Ali, Moh’d,(٢٠٠٣), Impacts of Trade Liberalisation on The Development on Agriculture Sector And It’s Prospected Role in Development in Developing Countries, **University of Jordan**.

- Almuhtaseb, Buthaina,١٩٩٥, International Competitiveness of Jordan Manufacturing Industry, **University of Strathelyde**.

- Aysan, Ahmet Faruk and Hacihasanoglu , Yavuz Selim,(٢٠٠٧), The Competitiveness of Turkey with Respect to the Slovak Republic for The ١٩٩٥-١٩٩٩ Period, **MPRA Paper No.**٥٤٩٦.posted ٠٧.November ٢٠٠٧.

- Badri Narayanan. G, Pankaj Vashisht, (٢٠٠٨), Determinants of Competitiveness of the Indian Auto Industry, **Working Paper No.** ٢٠١.

- Balkyte, Audrone, Manuela Tvaronaviciene, Perception of Competitiveness in the Context of Sustainable Development : Facets of "Sustainable Competitiveness ", **Journal of Business Economics and Management**, ٢٠١٠, p(٣٤١-٣٦٥)

- Bynoe, Lewis, Denny Griffith, Jennifer Moore, Winston, Trade liberalization and the manufacturing sector: the case of the small developing country, **Contemporary Economic Policy**, Source Volume: ٢٠ Source Issue: ٣, July, ٢٠٠٢.

- Dominick, Salvatore, ١٩٩٣,Managerial Economics, in A Global Economy, ٢ ed, **Mc Graw-Hill, INC.New York**, p ٤٨٠.

- Caballero, José María, Maria Grazia Quieti and Materne Maetz, International Trade: Some Basic Theories and Concepts, **Food and Agriculture Organization (FAO) Of The United Nations**, ٢٠٠٠.

- Chung-Hua Institution for Economic Research, Taipei, Taiwan, (٢٠٠٢), Determinants of Taiwan's Trade Liberalization: The Case of a Newly Industrialized Country, **World Development** Vol. ٣٠, No. ٦, pp. ٩٧٥–٩٨٩, ٢٠٠٢.

- Fagerberg, Jan, International Competitiveness, **The Economic Journal**, ١٩٨٨, p (٣٥٥-٣٧٤)

- Feenstra, Robert C., Advanced International Trade: Theory and Evidence, University of California, Davis, and, **National Bureau of Economic Research**, August ٢٠٠٢.

- Francisco L. Rivera-Batiz and Luis A, **International Finance and Open Economy Macroeconomics** (Macmillan, ١٩٩٦).

- G.Arzu Inal, ٢٠٠٣, A Study into Competitiveness Indicators, **USIAD**, P(١٨-٢٥).

- Greene, William H (٢٠٠٣), **Econometric Analysis. fifth edition**

Gujarati, Damodar N. (١٩٩٥), **Basic Econometrics**, ٣rd Ed. McGrawHill, Inc.

- Gustavo Ramirez and Charalambos. G, Tsangarides, (٢٠٠٧), Competitiveness in The CFA Franc Zone, **IMF Working Paper** WP/٠٧/٢١٢.

- Herman Z.Bennett and Ziga Zarnic, (٢٠٠٨), International Competitiveness of the Mediterranean Quartet : A Heterogeneous-Product Approach, **IMF Working Paper** WP/٠٨/٢٤٠.

- Lakshmanan, l, Chinngaihlian, s, and Raj,Rajesh, (٢٠٠٧), Competitiveness of India's Manufacturing Sector: An Assessment of Related Issues, **MPRA Paper No.**٩٨٠١,posted ٠٢. August ٢٠٠٨.

- Lehmann, Felicitas Nowak, Sebastian Vollmer, and Inmaculada Martinez-Zarzoso, Competitiveness : A Comparison of China and Mexico, **Dimensions of Competitiveness**, ٢٠١١, p(٢٥٥-٢٧١).

- Licandro, Omar &Antonio Navas-Ruiz, Trade Liberalization, Competition and Growth, **European University Institute**, September ٢٠٠٧.

- Imbruno, Michele, Trade Liberalization, Intermediate Inputs and Firm Competitiveness: Direct versus Indirect Modes of Import, **University of Nottingham**, August, ٢٠١١.

- Institute for Management Development, **IMD World Competitiveness Yearbook**, ٢٠١١

- Institute for Management Development, **World Competitiveness Yearbook ٢٠١١**, ٢٠١١

- Mauricio Mesquita Moreira, Paul٠ Guilherme Correa, (١٩٩٨), A First Look at the Impacts of Trade Liberalization on Brazilian Manufacturing Industry, **World Development Vol. ٢٦, No.** ١٠, pp. ١٨٥٩- ١٨٧٤, ١٩٩X.

- M. Kabir Hassan a, , Ihsan Isik b,١, Abdullah Mamunc,٢, (٢٠١٠), Trade liberalization and industry performance in Bangladesh, **Journal of Policy Modeling** ٣٢ (٢٠١٠) ٣٩٩–٤١٧.

- Michael, E.Porter, ١٩٩٠, **The competitive Advantage of Nation**, The Macmillan, press LTD,P(٦٩-١٣٠).

- Mouelhi, Rim Ben Ayed, The Impact Of Trade Liberalization On Tunisian Manufacturing: Structure, Performance And Employment, **Université de La Manouba, Région et Développement** n ٢٥-٢٠٠٧.

- Natalie Chen Jean Imbs Andrew Scott, (٢٠٠٦), The Dynamics of Trade and Competition, **nbb Working Paper no. ٩١** - October ٢٠٠٦.

- Ngasongwa, Hon. Dr. Juma A. Ngasongwa, Trade and Policy For A Competitive Economy and Export-led Growth, **Ministry of Industry and Trade, Dar Es Salaam**, February, ٢٠٠٣ .

- Nordas, H.k, (٢٠٠٨), The Impact of Service Trade Liberalization on Trade on Non-agriculture Products, **OECD Trade Policy Working Papers, On.** ٨١, OECD Publishing.

- Pant, Manoj and Pattanayak, Manoranjan, (٢٠٠٥), Does Openness Promote Competition? A Case Study of Indian Manufacturing, Jawaharlal Nehru University, **MPRA Paper No.** ٢٨٧١, posted ٠٧. November ٢٠٠٧.

- Paul De Grawe,٢٠١٠, Dimensions of Competitiveness, **Massachusetts Institute of Technology**, p(٢٥٦-٢٦٠)

- Peter Daniels, (١٩٩٣), International Trade Competitiveness : protection and Australian Manufactures, **Economic Analysis and Policy**, Vol. ٢٣ No. ٠٢, September ١٩٩٣.

- Rafaelita M. Aldaba, (٢٠٠٧), Assessing The Competitiveness of The Philippine Auto Parts Industry, **Philippine Institute for Development Studies** , Discussion Paper Series No. ٢٠٠٧-١٤.

- Rafaelita M. Aldaba, (٢٠٠٥), The Impact of Market Reforms on Competition: Structure and Performance of the Philippine Economy, **Philippine Institute for Development Studies**, Discussion Paper Series No. ٢٠٠٥-٢٤.

- Rangasamy.J, Trade Theory And Its Implications For Competitiveness, **University of Pretoria**, ٢٠٠٣.

- Rim Ben Ayed Mouelhi, (٢٠٠٥), Impact of trade liberalization on firm's labour demandby skill: The case of Tunisian manufacturing, **Labour Economics** ١٤ (٢٠٠٧) ٥٣٩– ٥٦٣.

- Rim Ben Ayed Mouelhi, (٢٠٠٧), The Impact of Trade liberalization on Tunisian Manufacturing : Structure, Performance and Employment, **Re'gion et De'veloppement** n ٢٥-٢٠٠٧.

- Roduigo Fuentes. J, (١٩٩٥), Openness and Economic Efficiency: Evidence From The Chilian manufacturing Industry, **Estudios de Economia**, vol.٢٢, n.٢, ١٩٩٥.

- Rolfj. Langhammer, (٢٠٠٦), Service Trade Liberalization as a Handmaiden of Competitiveness in Manufacturing: An Industrialized or Developing Country Issue?, t**he kiel Institute for The World Economy**, working paper No. ١٢٩٣.

- Salaheldin Ismail Salaheldin, (٢٠٠٢), the Impact of Globalization on Operations Management Activities in Egyptian Manufacturing Firms: an Exploratory Study, **Helwan University**, Volume ٦ (٢٠٠٢).

- Schwab, Klaus, "The Global Competitiveness Report ٢٠١٠-٢٠١١", **World Economic Forum**, Geneva, ٢٠١٠.

- Shewhart and Samuels Wilks. (٢٠٠٤), **Applied Econometric Time Series**. Second Edition.

- Smit, A.J , The competitive advantage of nations: is Porter's Diamond Framework a new theory that explains the international competitiveness of countries?, **Southern African Business Review**, Volume ١٤, Number ١, ٢٠١٠.

- Tingjun Peng ١, Thomas L. Cox * , (٢٠٠٦), An economic analysis of the impacts of trade liberalization on Asian dairy market, Department of Agricultural and Applied Economics, **University of Wisconsin**, Madison, WI ٥٣٧٠٦, United States.

- Valerie Cerra, Jarkko Soikkeli, Sweta. C Saxena, (٢٠٠٣), How Competitive is Irish Manufacturing?, **The Economic and Social Review**, Vol. ٣٤, No.

- V.G.R. Chandran a,b,*, Munusamyc,١, (٢٠٠٩), Trade openness and manufacturing growth in Malaysia, **Journal of Policy Modeling** ٣١ (٢٠٠٩) ٦٣٧–٦٤٧.

- World Economic Forum, ٢٠١٠, **The Global Competitiveness Report ٢٠١٠-٢٠١١**, Geneva, Switzerland ٢٠١٠.

- Winters, Alan, Trade Liberalisation And Economic Performance : An Overview, **Economic Journal, Febrruary**, ٢٠٠٤.

- World economic forum, **Global Competitiveness Report ٢٠١١-٢٠١٢**, Geneva, Switzerland ٢٠١١

- Yoo, Christopher S., Product Life Cycle Theory And The Mrturation Of The Internet, **Northwestern University School of Law**, Vol. ١٠٤, No. ٢, ٢٠١٠.

الملاحق

ملحق رقم (١)

نسبة هامش الربح لقطاع الصناعة التحويلية

جدول رقم (١)

مايون دينار

السنة	الانتاج القائم	الاستهلاك الوسيط	تعويضات العاملين	استهلاك راس المال	الضرائب على الانتاج	TC	TR-TC	PCM
١٩٧٦	١٢٤,١	٧٨,٢	١٠,٥	٣,٥	٢,١٧٦٦٢١١٥	٩٤,٣٧٦٦٢	٢٩,٧٢٣٣٧٨٩	٣١,٤٩٪
١٩٧٧	١٤٧	٨٩,١	١٢,٨	٣,٤	-٠,٣٣٤٣٦٤٣٤٨	١٠٤,٩٦٥٦	٤٢,٠٣٤٣٦٤٣	٤٠,٠٥٪
١٩٧٨	١٦٦,٢	١٠٠,٥	١٨,٢	٢,٥	-٠,٠٢٤٧٨٦٧٠٥	١٢١,١٧٥٢	٤٥,٠٢٤٧٨٦٧	٣٧,١٦٪
١٩٧٩	٢٥٤,٩	١٦٨,٤	٢٣,٨	١٠	-٢٤,٠٢٤٨٩٨٧	١٧٨,١٧٥١	٧٦,٧٢٤٨٩٨٧	٤٣,٠٦٪
١٩٨٠	٤٢٠,١	٣٢٦,١	٣١,٤	١٥,٢	-٧,٥٤٣٣٩٠٧٠٦	٣٦٥,١٥٦٦	٥٤,٩٤٣٣٩٠٧	١٥,٠٥٪
١٩٨١	٥٨٨,٨	٤٣١,٨	٤٣,٦	٢٣,٣	٣,٤٦٢٤٦٢٠٣٩	٥٠٢,١٦٢٥	٨٦,٦٣٧٥٣٨	١٧,٢٥٪
١٩٨٢	٧٠٩,١	٥٣٨,٤	٤٩,٢	٢٦,٧	-٢,١٩٤٧٤٦٣٣٧	٦١٢,١٠٥٣	٩٦,٩٩٤٧٤٦٣	١٥,٨٥٪
١٩٨٣	٦٨٤,٩	٥٠٧,٦	٥٥,٦	٣٢	٢٣,٣٥١٨٧٠٨	٦١٨,٥٥١٩	٦٦,٣٤٨١٢٩٢	١٠,٧٣٪
١٩٨٤	٨٩٣,٣	٦٩٧,٧	٦١,٨	٤٦	١٨,٠١٨٤١٥٢٨	٨٢٣,٥١٨٤	٦٩,٧٨١٥٨٤٧	٨,٤٧٪
١٩٨٥	٨١٠,٨	٦٣٠,٨	٦٨,٢	٥٣	٣٩,٧٢١٢٠٤	٧٩١,٧٢١٢	١٩,٠٧٨٧٩٦	٢,٤١٪
١٩٨٦	٦٤٨,٩	٣٤٨,٦	٦٨,٩	٤٢,١	١٤٧,٢٢٢٦٩٦٢	٦٠٦,٨٢٢٧	٤٢,٠٧٧٣٠٣٨	٦,٩٣٪
١٩٨٧	٧٤٠	٤٥٧,٤	٧٣,١	٤٤,٤	١٤٠,٢٦٨٦٥	٧١٥,١٦٨٧	٢٤,٨٣١٣٥	٣,٤٧٪
١٩٨٨	٧٧٨,٧	٥٣٢,٧	٧٨,٨	٤٨,٣	١٢٦,٠٢٥	٧٨٥,٨٢٥	-٧,١٢٥	-٠,٩١٪
١٩٨٩	١١٢٦,٥	٨٨١,٩	٨٧,٢	٥٢,٥	٦٧,٣٧٦٣	١٠٨٨,٩٧٦	٣٧,٥٢٣٧	٣,٤٥٪
المتوسط								١٦,٧٥٪
١٩٩٠	١٢٧٤,٩	٩٣٨,٩	٩٣,٤	٥٥,٥	٨٣,٩٦٥	١١٧١,٧٦٥	١٠٣,١٣٥	٨,٨٠٪
١٩٩١	١٢٦٩	٩٤١,٦	١٠٨,٣	٥٦,٢	١٠٣,٦٥٤	١٢٠٩,٧٥٤	٥٩,٢٤٦	٤,٩٠٪
١٩٩٢	١٨٤٥,٧	١٤٢٨	١٣٥,٤	٦٤,٣	١٦٣,٢٤٣	١٧٩٠,٩٤٣	٥٤,٧٥٧	٣,٠٦٪
١٩٩٣	١٧٤٦	١٣٢٦,٣	١٥٠,١	٦٢,٣	١٩٨,٩١٩	١٧٣٧,٦١٩	٨,٣٨١	٠,٤٨٪
١٩٩٤	٢٢٠٢,١	١٦٤٦,٥	١٨١,٩	٩٠,٧	٢٥١,٠٠٩٨	٢١٧٠,١١	٣١,٩٩٠٢	١,٤٧٪
١٩٩٥	٢٥٣١,١	١٩٦١,٢	٢٠٧,٢	١٠٣,٢	٢٢٧,٥٧٣	٢٤٩٩,١٧٣	٣١,٩٢٧	١,٢٨٪
١٩٩٦	٢٤١٠,٥	١٨٧٣,٦	٢٠٩,٢	١٠٣	٢٣٠,٩٨	٢٤١٦,٧٨	-٦,٢٨	-٠,٢٦٪
١٩٩٧	٢٥٣٩,٨	١٩٥٢,٣	٢٢٣	١٢٧,٣	٢٤٧,١٧٩	٢٥٤٩,٧٧٩	-٩,٩٧٩	-٠,٣٩٪
١٩٩٨	٢٥٨٠,٨	١٨٧٨,٢	٢٤٥,٤	١٤٠,٧	٣٥٢,١٨٨٨	٢٦١٦,٤٨٩	-٣٥,٦٨٨٨	-١,٣٦٪
١٩٩٩	٢٥٠٤,٤	١٧٧٨,١	٢٦٧,١	١٥٨	٣٦٦,٣٦٩٦	٢٥٦٩,٥٧	-٦٥,١٦٩٦	-٢,٥٤٪
المتوسط								١,٥٤٪
٢٠٠٠	٢٨٣١,٢	٢٠٥٤,٥	٢٩٣,٢	١٥٠,٩	٢٤١,١٩٩٤٢٦٩	٢٧٣٩,٧٩٩	٩١,٤٠٠٥٧٣١	٣,٣٤٪
٢٠٠١	٣٠٤١,٥	٢٢٢٣,٧	٣٠٥,٨	١٥٦,٢	٣٢١,٥٤٨١٦٦٢	٣٠٠٧,٢٤٨	٣٤,٢٥١٨٣٣٨	١,١٤٪
٢٠٠٢	٣٤٢٦,٤	٢٤٧٥,٦	٣٢٧,٦	١٤٥,٦	٣٨٥,٩٤٥٩	٣٣٣٤,٧٤٦	٩١,٦٥٤١	٢,٧٥٪
٢٠٠٣	٣٨٠٦	٢٧٦٢,٥	٣٤٧,٩	١٤٢,٩	٣١٤,٧٥٦٤	٣٥٦٨,٠٥٦	٢٣٧,٩٤٣٦	٦,٦٧٪
٢٠٠٤	٤٩٠١,١	٣٦٣٩,١	٣٨٢,٥	١٥٢,٢	١٠٢,٢٦٤١	٤٢٧٦,٠٦٤	٦٢٥,٠٣٥٩	١٤,٦٢٪
٢٠٠٥	٦٢٠٥,٦	٤٨٣٣,٤	٤٤٧,٣	١٦٨,٣	-٨٨,١٥١٧٥٦	٥٣٦٠,٨٤٨	٨٤٤,٧٥١٧٥٦	١٥,٧٦٪
٢٠٠٦	٧١١٦	٥٣٦١,٩	٤٩٨,٩	١٧٨,٤	١٧٦,٨٤١٩٦١	٦٢١٦,٠٤٢	٨٩٩,٩٥٨٠٣٩	١٤,٤٨٪
٢٠٠٧	٨٢٩٦	٦٠٧٦,٢	٥٧٤,٩	١٨٥,٧	٢٠,٩٢٢٩٦٦	٦٨٥٧,٧٢٣	١٤٣٨,٢٧٧٠٣	٢٠,٩٧٪
٢٠٠٨	١٠٠٤٨,٧	٧٢٠١,٧	٦٤١,٧	٢٠٤,٩	٢٠٦,٥٥١٢١٤	٨٢٥٤,٨٥١	١٧٩٣,٨٤٨٧٩	٢١,٧٣٪
٢٠٠٩	٩٢٥٣,٤	٦٣٠٦,٣	٧٢٦,١	٢٣٤,٣	٣٩١,٩٣٨٠١٥٤	٧٦٥٨,٦٣٨	١٥٩٤,٧٦١٩٨	٢٠,٨٢٪
المتوسط								١٢,٢٣٪

- المصدر : الحسابات القومية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٧٦– ٢٠٠٩.
- نسبة هامش الربح (PCM) = الإيرادات (TR) - التكاليف (TC) / التكاليف (TC)
- التكاليف الكلية (TC) = استهلاك رأس المال + الضرائب على الإنتاج + تعويضات العاملين + الاستهلاك الوسيط
- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

جدول رقم (٢)
نسبة هامش الربح لفروع قطاع الصناعة التحويلية

مليون دينار

السنة	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ			الألبسة والمنسوجات والمنتجات الجلدية			الخشب ومنتجاته والاثاث			الورق ومنتجاته والمطبوعات		
	TR	TC	PCM %	TR	TC	PCM %	TR	TC	PCM %	TR	TC	PCM %
١٩٧٦	٥٩,٦	٤٦.٩	٢٧,٠٨	١٤,٥	٧,٢	١٠١,٤	٣,٤	٢,٧	٢٥,٩	٣,٤٩٥	٢,٣	٥١,٩
١٩٧٧	٦٨,٧	٥١,٥	٣٣,٤٠	١٤,٤	٧,٩	٨٢,٣	٤,٤	٣,١	٤١,٩	٤,٢١٤	٢,٧	٥٦,١
١٩٧٨	٧٩,٤	٥٨,١	٣٦,٦٦	١٩,١	٩,٤	١٠٣,٢	٥,٢	٣,٥	٤٨,٦	٤,١٠٤	٣,٠	٣٦,٨
١٩٧٩	٨٠,١	٦٥,١	٢٣,٠٤	١٤,٠	١٠,٩	٢٨,٤	٨,٤	٤,٩	٧١,٤	٨,٧٠٤	٦,٥	٣٣,٩
١٩٨٠	١١٣.٠	١١٠,٠	٢,٧٣	١٧,٢	١٢,٦	٣٦,٥	١٠,٩	٦,٨	٦٠,٣	١١,٧	١٠,٠	١٧,٠
١٩٨١	١١٨,٤	١٠٠,٩	١٧,٣٤	٢٢,٢	١٦,٤	٣٥,٤	١٤,٢	٩,٤	٥١,١	٢١,٦	١٩,٤	١١,٣
١٩٨٢	١٣٤,٧	١٢٣,١	٩,٤٢	٢٤,٨	١٩,٥	٢٧,٢	١٥,٢	١٠,٦	٤٣,٤	٢٤,٠	٢١,٦	١١,١
١٩٨٣	١٣٩,٥	١٢٩,٩	٧,٣٩	٢٧,٢	٢١,٧	٢٥,٣	١٥,١	١٠,٧	٤١,١	٢٥,٢	٢٢,٦	١١,٥
١٩٨٤	١٧٦,٤	١٦١,٨	٩,٠٢	٣٠,٨	٢٤,٥	٢٥,٧	٢٩,٦	٢٩,٨	-٠,٧	٢٦,٥	٢٣,٩	١٠,٩
١٩٨٥	١٨٣,٣	١٩٠,٦	-٣,٨٣	٣٣,١	٢٦,٣	٢٥,٨	٢٧,٥	٢٦,٧	٣,٠	٢٦,٥	٢٥,٤	٤,٣
١٩٨٦	١٨٩,٥	١٩٧,٤	-٤,٠٠	٢٨,٢	٢١,٧	٢٩,٩	٢٠,٤	١٦,٠	٢٧,٥	٢٨,٣	٢٥,١	١٢,٧
١٩٨٧	١٨١,٩	١٩٧,٤	-٧,٨٥	٢٩,٨	٢٤,٣	٢٢,٦	٣٠,٨	٢٥.٩	١٨,٩	٣٣,١	٢٩,٣	١٢,٩
١٩٨٨	١٦٩,٥	٢١٧,٠	-٢١,٩	٣٥,٩	٣١,٣	١٤,٧	٢٥,٦	٢١,٣	٢٠,٢	٣٩,٦	٣٦,١	٩,٧
١٩٨٩	٢٤١,٥	٢٦٨,٤	-١٠,٠	٤٨,٤	٣٩,٩	٢١,٣	٣٧,٨	٣٠,٧	٢٣,١	٥١,١	٤٩,١	٤,١
المتوسط	-	-	٨,٤	-	-	٤١,٤	-	-	٣٣,٧	-	-	١٩,٩
١٩٩٠	٣٠٧,٥	٣١٤,٩	-٢,٣٥	٥٩,٦	٤٠,١	٤٨,٦	٣٧,٢	٢٨,٤	٣٠,٩	٦٤,٨	٥٤,٤	١٩,١
١٩٩١	٢٢٥,٦	٢٦٣,١	-١٤,٢	٧٥,١	٥٨,١	٢٩,٣	٤٠,٠	٣٢,٣	٢٣,٨	٧١,٧	٦٠,٩	١٧,٧
١٩٩٢	٤٠١,٢	٤٠٧,٥	-١,٥٥	٨٧,١	٧٤,٩	١٦,٣	٤٥,٨	٤١,٢	١١,٢	٨٢,٧	٧٢,٥	١٤,١
١٩٩٣	٣٣٤,١	٣٦٣,٩	-٨,١٩	٨٢,٧	٧١,٤	١٥,٨	٦٩,٤	٥٠,٥	٣٧,٤	٨٨,٤	٨٢,٢	٧,٥
١٩٩٤	٤٩٩,٢	٥٣٥,٣	-٦,٧٤	١٢١,٠	٩٩,٩	٢١,١	٨٣,٦	٦٦,٥٣	٢٥,٦	١١٦,٩	١٠١,٧	١٤,٩
١٩٩٥	٦١٣,٣	٦٦٣,٨	-٧,٦١	١٣٢,٤	١١٠,٥	١٩,٨	٩٢,٥	٨١,٣	١٣,٨	١٤٠,٩	١٢٥,٢	١٢,٥
١٩٩٦	٥٦٩,٢	٦١٥,٤	-٧,٥١	١٣٠,٠	١٢٠,٦	٧,٨	٨٥,٧	٧٦,٧	١١,٧	١٢٩,٢	١٢٤,٠	٤,٢
١٩٩٧	٦٤٥,٣	٧١٣,٨	-٩,٦٠	١١٩,٣	١٠٨,٦	٩,٨	٧٩,٥	٦٦,١	٢٠,٣	١٣٧,٨	١٣٩,١	-٠,٩٣
١٩٩٨	٦٩٢,٧	٧١٥,٠	-٣,١٢	١٢٢,٩	١٠٦,١	١٥,٨	٩٢,٣	٧٨,٤	١٧,٧	١٤٦,٨	١٤٠,٩	٤,٢
١٩٩٩	٦٠٣,٩	٦٧٣,٨	-١٠,٤	١٣٥,٦	١١٢,٩	٢٠,١	٨٢,٩	٦٩,٠	٢٠,١	١٥٤,٨	١٣٩,٦	١٠,٩
المتوسط	-	-	-٧,١	-	-	٢٠,٥	-	-	٢١,٣	-	-	١٠,٤
٢٠٠٠	٧١٩,٩	٧٥٩,٨	-٥,٢	١٧٦,٦	١٥٩,٢	١٠,٩	٨٣,٨	٧١,٨	١٦,٧	١٥١,٢	١٤٠,٩	٧,٣
٢٠٠١	٦٦٤,١	٧٤٧,٧	-١١,٢	٣٠٢,١	٢٧٢,٥	١٠,٨	٩٤,٣	٨٠,٩	١٦,٥	١٧٢,٩	١٥٨,٥	٩,١
٢٠٠٢	٧٨٦,٤	٨٤٨,٠	-٧,٢	٤٥٣,١	٣٧٥,٣	٢٠,٧	١٠٤,٠	٨٩,٦	١٦,١	١٧٨,٨	١٦٤,٠	٩,٠
٢٠٠٣	٨٢٦,٨	٨٩٦,٨	-٧,٨	٥٧٥,٦	٤٦٧,١	٢٣,٢	١٠٨,٧	٨٦,٨	٢٥,٢	١٨٣,١	١٦٥,٥	١٠,٦
٢٠٠٤	٩٩٠,٧	١٠٥٦,٥	-٦,٢	٧٩٩,٧	٦٩٣,٤	١٥,٣	١٢٣,٧	١٠١,٧	٢١,٦	٢١٣,٣	١٩٩,٤	٦,٩
٢٠٠٥	١٠٣٥,٨	١١٠٧,٦	-٦,٥	٨٤٤,٢	٧١١,٢	١٨,٧	١٤٤,٣	١٢٢,٤	١٧,٩	٢٣٠,٠	٢٣١,٢	-٠,٥
٢٠٠٦	١٣٣٦,٧	١١٩٦,٢	١١,٧٥	١٠٠٣,٨	٨٣٥,٠	٢٠,٢	١٦٩,٣	١٤١,٤	١٩,٧	٢٦٢,٦	٢٤٢,٣	٨,٤
٢٠٠٧	١٦٢٥,٤	١٢٤٧,٠	٣٠,٣	٩٧٦,٤	٧٥٥,٨	٢٩,٢	٢٠٧,٩	١٦٥,٣	٢٥,٨	٣٢٧,٧	٢٩٤,٩	١١,١
٢٠٠٨	٢٠٧٢,٧	١٥٨٠,٩	٣١,١	٨٤٣,٤	٥٨٥,٦	٤٤,٠	٢٦٦,٧	٢١٩,٨	٢١,٣	٣٧٢,٠	٣٢٨,٠	١٣,٤
٢٠٠٩	٢٤٧٢,٨	١٨٤٦,٥	٣٣,٩	٦٨٨,٧	٥٢٧,٧	٣٠,٥	٢٦١,٧	٢٢٠,٩	١٨,٥	٣٧٦,٥	٣٥٦,٩	٥,٥
المتوسط	-	-	٦,٢	-	-	٢٢,٣	-	-	١٩,٩	-	-	٨,٠

- نسبة هامش الربح (PCM) = الايرادات (TR) - التكاليف (TC) / التكاليف (TC)
- المصدر : الحسابات القومية في الأردن ، دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٧٦– ٢٠٠٩.
- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

جدول رقم (٣)

نسبة هامش الربح لفروع قطاع الصناعة التحويلية   مليون دينار

السنة	المنتجات الكيميائية والنفطية			المنتجات المعدنية الفلزية			المنتجات المعدنية اللافلزية			الألآت والمعدات والأجهزة		
	TR	TC	PCM %	TR	TC	PCM %	TR	TC	PCM %	TR	TC	PCM %
١٩٧٦	١٩,١	١٥,٧	٢١,٦	٢٢,٧	٨,٦	١٦٣,٩	١٠,٢	٨,٦	١٨,٦	١,٣	١,٦٦	-٢١,٧
١٩٧٧	٢٥,٥	١٧,٠	٥٠,٠	٢٨,٣	١٠,١	١٨٠,٢	١٢,٨	١٠,٤	٢٣,١	١,٤	١.٨	-٢٢,٢
١٩٧٨	٣٠,٤	١٩,٦	٥٥,١	٢٥,٨	١٢,٢	١١١,٥	١٠,١	١٢,٥	-١٩,٢	٢,١	٢,٢	-٤,٥
١٩٧٩	٨٤,٠	٤٣,٨	٩١,٨	٥٨,٥	٢٣,٢	١٥٢,١	٢٦,٢	٢١,٠	٢٤,٧	١,١	١,٢	-٨,٣
١٩٨٠	١٨٤,٥	١٤٩,٠	٢٣,٨	٨٠,٥	٣٣,١	١٤٣,٢	٤٠,٣	٣٨,٢	٥,٥	٢,١	٢,١	٠,٠
١٩٨١	٢٧٧,٥	٢٣٣,٨	١٨,٧	١٣١,٥	٤٩,١	١٦٧,٨	٧٢,٩	٦٥,٨	١٠.٨	٣,٤	٣,٤	٠,٠
١٩٨٢	٣٦٤,٥	٣٠٧,٤	١٨,٦	١٤٣,٠	٤٩,٦	١٨٨,٣	٨٤,٧	٧٢,٨	١٦,٣	٢,٦	٢,٦	٠,٠
١٩٨٣	٣٤٤,٨	٣٠٦,٧	١٢,٤	١٣١,٠	٥٢,٨	١٤٨,١	٦٩,٠	٦٦,٤	٣,٩	١,٩	٢,٢	-١٣,٦
١٩٨٤	٤٩٤,٤	٤٣٩,٢	١٢,٦	١٣٣,٣	٥٧,٥	١٣١,٨	٧٢,٤	٧٧,٤	-٦,٤	٢,١	٢,٤	-١٢,٥
١٩٨٥	٣٨٦,٣	٣٦١,٤	٦,٩	١٤٨,٦	٦٨,٨	١١٦.٠	٧٦,٥	٨٢,١	-٦,٨	٥,٥	٥,١	٧,٨
١٩٨٦	٢٢٩,٨	٢٣٥,٧	-٢,٥	١٤٦,٣	٦٣,٠	١٣٢,٢	٧٧,٢	٧٢,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٠	٦,٧
١٩٨٧	٢٩٤,٨	٢٧٨,٤	٥,٩	١٥٩,٥	٦٧,٤	١٣٦,٦	٨٤,٣	٧٧,٢	٩,٢	١٠,٥	٩,٩	٦,١
١٩٨٨	٣٣٤,٨	٣١٢,٣	٧,٢	١٥١,١	٦٨,٣	١٢١,٢	٨٠,٨	٧٦,٠	٦,٣	٢٢,١	١٩,٩	١١,١
١٩٨٩	٥٠٤,٥	٤٦٨,٣	٧,٧	٢٠٣,٣	١٠٢,٩	٩٧,٦	٩٣,٥	٨٧,٢	٧,٢	٣٩,٩	٣٦,١	١٠,٥
المتوسط	-	-	٢٣,٥	-	-	١٤٢,٠	-	-	٧,١	-	-	-١,٩
١٩٩٠	٥٥٤,٨	٥١٨,٣	٧,٠	٢١٠,١	٨٧,٢	١٤٠,٩	١٠٦,٩	٩٣,٤	١٤,٤	٤٠,٧	٢٨,٢	٤٤,٣
١٩٩١	٥٥٧,٦	٥٢٢,٦	٦,٧	٢٥٤,٥	١١٥,٠	١٢١,٣	١٣٠,١	١٢٠,٦	٧,٩	٤٤,٤	٣٣,٩	٣٠,٩
١٩٩٢	٨٠٩,٠	٨١٤,٢	-٠,٦	٣٦٠,٩	١٧٣,٢	١٠٨,٤	١٧٣,٩	١٥٦,٥	١١,١	٥٨,٩	٤٨,٣	٢١,٩
١٩٩٣	٧٥٤,١	٧٨٣,٨٤	-٣,٨	٣٣٥,٥	١٣٣,٣	١٥١,٧	١٨٨,٧	١٧٥,٦	٧,٤	٨١,٦	٦٨,٩	١٨,٤
١٩٩٤	٨٦٧,٣	٩٠٧,٠	-٤,٤	٣٨٤,٣	١٦١,٥	١٣٧,٩	٢٠٩,٤	١٨٨,٤	١١,١	١٢٩,٦	١٠٣,٥	٢٥,٢
١٩٩٥	١٠١٣,٦	١٠٠٢,٦	١,١	٣٩٧,٨	١٨٦,٠	١١٣,٩	٢٠٥,٥	١٩٧,٥	٤,١	١٤٠,٤	١٢٣,٤	١٣,٨
١٩٩٦	٩٨٧,٣	٩٧٤,٤	١,٣	٤٠٠,٣	١٩٨,٨	١٠١,٣	٢٠٥,٢	١٩٧,٢	٤,١	١٠٨,٦	١٠٣,٦	٤,٨
١٩٩٧	١٠٣٨,١	١٠١١,٢	٢,٦	٤٠٠,٣	١٨١,٦	١٢٠,٤	٢٢١,٤	٢٠٧,٤	٦,٧	١١٩,٤	١١٤,٧	٤,١
١٩٩٨	١٠١٧,٥	١٠٧٤,٢	-٥,٣	٣٨٢,٨	١٧١,٤	١٢٣,٣	٢٠٤,٣	١٩٧,٨	٣,٣	١٢٥,٤	١٢٣,٥	١,٥
١٩٩٩	٩٨١,٧	١٠٣٩,٩	-٥,٦	٤١٨,٠	١٩٣,٤	١١٦,١	٢١٨,٨	٢٠٥,٤	٦,٥	١٢٧,٤	١٢٢,٦	٣,٩
المتوسط	-	-	-٠,٠٩	-	-	١٢٣,٥	-	-	٧,٦	-	-	١٦,٨
٢٠٠٠	١١٢١,٠	١٠٥٤,١	٦,٣	٤٣٤,٩	١٩٢,٦	١٢٥,٨	٢٢٧,٨	٢١٨,١	٤,٤	١٤٣,٥	١٣٣,٢	٧,٧
٢٠٠١	١١٥٣,٣	١١٢١,٣	٢,٨	٤٩٢,٩	٢٢٤,٠	١٢٠,٠	٢٥٠,٩	٢٤٠,٥	٤,٣	١٦١,٨	١٥٠,٥	٧,٥
٢٠٠٢	١٢١٥,٢	١٢١٣,٥	٠,١	٥٠٩,٢	٢٢٨,٠	١٢٣,٣	٢٦٨,٤	٢٤١,٧	١١,١	١٧٩,٦	١٦٢,٩	١٠,٢
٢٠٠٣	١٣٢٢,٥	١٢٢٨,٣	٧,٧	٥٩٥,٣	٢٧٢,٨	١١٨,٢	٢٩٨,٠	٢٦١,١	١٤,١	١٩٣,٩	١٧٧,٣	٩,٣
٢٠٠٤	١٧١٦,٥	١٢٦٠,٩	٣٦,١	٧٩٢,٥	٣٧٨,٥	١٠٩,٤	٣٦٧,٣	٣٢٦,٣	١٢,٦	٢٦٤,٦	٢٤٣,٥	٨,٧
٢٠٠٥	٢٦٤٠,٧	١٩٩١,٠	٣٢,٦	٩٦٦,٠	٤٥٩,٨	١١٠.١	٤٥٢,١	٤٠٢,٥	١٢,٣	٣٤٤,٤	٣١٨,١	٨,٣
٢٠٠٦	٢٨٠٩,١	٢٤٢٥,٦	١٥,٨	١١١٣,٩	٤٨٩,٦	١٢٧,٥	٥٤٦,٣	٤٨٣,١	١٣,١	٤٢٠,٤	٣٨٣,٨	٩,٥
٢٠٠٧	٣٣٠٤,٦	٢٧٣٢,١	٢٠,٩	١٣٥٠,٥	٦٣٦,٠	١١٢,٣	٦٣٢,٢	٥٥١,٨	١٤,٦	٥٠٣,٢	٤٥٦,٤	١٠,٢
٢٠٠٨	٤٢١٠,٤	٣٥٤٤,٢	١٨,٨	١٦٠٨,٤	٧٦٣,٠	١١٠,٨	٧٥٢,٢	٦٠٨,٠	٢٣,٧	٦٧٥,١	٥٩٦,٣	١٣,٢
٢٠٠٩	٣٤٨٦,٥	٣٠٠١,٥	١٦,١	١٣٧٨,٣	٦٣٤,٩	١١٧,١	٦٣١,٧	٥٣٧,٣	١٧,٦	٥٨٨,٦	٥٠٨,٠	١٥,٩
المتوسط	-	-	١٥,٧	-	-	١١٧,٤	-	-	١٢,٧	-	-	١٠,٠

ملحق رقم (٢)

إنتاجية العامل والإنتاجية الكلية في قطاع الصناعة التحويلية

جدول رقم (١)

السنوات	انتاجية العامل (دينار)	حصة العمل من الانتاج	حصة راس المال من الانتاج	الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج
١٩٧٦	٣٨٧٤,٣	٢٢,٨٨٪	٧٧,١٢٪	–
١٩٧٧	٤٧٢١,٥	٢٢,١١٪	٧٧,٨٩٪	-٦,٠٪
١٩٧٨	٥٦٥٠,٦	٢٧,٧٠٪	٧٢,٣٠٪	٨,٦٪
١٩٧٩	٦٩٣١,٠	٢٧,٥١٪	٧٢,٤٩٪	٣٩,٩٪
١٩٨٠	٦٩٧٦,٩	٣٣,٤٠٪	٦٦,٦٠٪	٧١,٤٪
١٩٨١	٨٠٤٧,١	٢٧.٧٧٪	٧٢,٢٣٪	-٤١,٠٪
١٩٨٢	٨٩٨٤,٢	٢٨,٨٢٪	٧١,١٨٪	١٨,١٪
١٩٨٣	٩٣٠٥,١	٣١,٣٦٪	٦٨,٦٤٪	٠,٧٪
١٩٨٤	٩٨٨٦,٧	٣١,٦٠٪	٦٨,٤٠٪	٣١,٩٪
١٩٨٥	٦٨٣٠,٨	٣٧,٨٩٪	٦٢,١١٪	-٠,٨٪
١٩٨٦	١١٤٢٦,٧	٢٦,٠٧٪	٧٣,٩٣٪	-١٤٧,٢٪
١٩٨٧	١١٨٥٩,٩	٢٥,٨٧٪	٧٤,١٣٪	٧,٤٪
١٩٨٨	٨٥٩٣,٨	٣٢,٠٣٪	٦٧,٩٧٪	٣,٨٪
١٩٨٩	٧٠٧٠,٣	٣٥,٦٥٪	٦٤,٣٥٪	٩٢,٠٪
المتوسط	٧٨٦٨,٥	٢٩,٣٣٪	٧٠,٦٧٪	٦,٠٪
١٩٩٠	٩٧٥٧,٥	٢٧,٨٠٪	٧٢,٢٠٪	-٣٨٤,٢٪
١٩٩١	٨٥٦٩,٧	٣٣,٠٨٪	٦٦,٩٢٪	-١٠,٤٪
١٩٩٢	٨١٣٤,٨	٣٢,٤٢٪	٦٧,٥٨٪	٢٤,٣٪
١٩٩٣	٧٧٥٩,٤	٣٥,٧٦٪	٦٤,٢٤٪	-٢٤,١٪
١٩٩٤	٩٥٥١,٣	٣٢,٧٤٪	٦٧,٢٦٪	٢,٩٪
١٩٩٥	٨٦٩٧,٥	٣٦,٣٦٪	٦٣,٦٤٪	٣,٨٪
١٩٩٦	٧٠٥٥,٥	٣٨,٩٦٪	٦١,٠٤٪	-١٢,٠٪
١٩٩٧	٧٧٤٥,٠	٣٧,٩٦٪	٦٢,٠٤٪	-٤,٤٪
١٩٩٨	٩٢٠١,٥	٣٤,٩٣٪	٦٥,٠٧٪	-٢,٤٪
١٩٩٩	٧٥٥٥,٥	٣٦,٧٧٪	٦٣,٢٣٪	-٢٥,٥٪
المتوسط	٨٤٠٢,٨	٣٤,٦٨٪	٦٥,٣٢٪	-٤٣,٢٪
٢٠٠٠	٦١٥٣,١	٣٧,٧٥٪	٦٢,٢٥٪	-٣,١٪
٢٠٠١	٦٦٨٣,٢	٣٧,٣٩٪	٦٢,٦١٪	١٢,٩٪
٢٠٠٢	٨٢٠٧,٤	٣٤,٤٦٪	٦٥,٥٤٪	١٥,٩٪
٢٠٠٣	٧٥٢١,٣	٣٣,٣٤٪	٦٦,٦٦٪	٢,٦٪
٢٠٠٤	٧٥٥٨,٢	٣٠,٣١٪	٦٩,٦٩٪	١٨,٣٪
٢٠٠٥	٧٧٢١,٥	٣٢,٦٠٪	٦٧,٤٠٪	٢٠,٨٪
٢٠٠٦	١٠٣٣٠,٦	٢٨,٤٤٪	٧١,٥٦٪	٧,٨٪
٢٠٠٧	١٢٨٩٣,٧	٢٥,٩٠٪	٧٤,١٠٪	١١,١٪
٢٠٠٨	١٦٥٧٤,٤	٢٢,٥٤٪	٧٧,٤٦٪	١٨,٤٪
٢٠٠٩	١٦١٢٤,٧	٢٤,٦٤٪	٧٥,٣٦٪	-١٢,٢٪
المتوسط	٩٩٧٦,٨	٣٠,٧٤٪	٦٩,٢٦٪	٩,٢٪

المصدر : تماحتساب النسب من قبل الباحث اعتمادا على بيانات الاحصاءات العامة، المسح الصناعي، اعداد مختلفة

جدول (٢)
العمالة ورأس المال في قطاع الصناعة التحويلية

السنوات	العمال	مجموع العاملين	معدل النمو	الاهمية النسبية	راس المال	معدل النمو
١٩٧٦	١١٨٤٧	٩٠٤٠٩		١٣,١٠٪	٧٧,٢٣٣٨٦٩٧	
١٩٧٧	١٢٢٦٣	٩٢١٠٣	٣,٥١٪	١٣,٣١٪	١٠٠,٧٧١٨١١	٣٠,٤٨٪
١٩٧٨	١١٦٢٧	١٠٥٠٠٠	-٥,١٩٪	١١,٠٧٪	١٠٨,٨٦٢٩٧٨	٨,٠٣٪
١٩٧٩	١٢٤٨٠	١١٠٦٣٤	٧,٣٤٪	١١,٢٨٪	١٢٦,٠٢٦٠٦	١٥,٧٧٪
١٩٨٠	١٣٤٧٣	١١٧٧٨٧	٧,٩٦٪	١١,٤٤٪	١٠٨,٣٧٢٦٠٤	-١٤,٠١٪
١٩٨١	١٩٥١٠	١٤١٥٧٧	٤٤,٨١٪	١٣,٧٨٪	٢١١,٥٩٦٢٨٤	٩٥,٢٥٪
١٩٨٢	١٩٠٠٠	١٤١٠٠٠	-٢,٦١٪	١٣,٤٨٪	٢٢٠,٦٦٨١٩٩	٤,٢٩٪
١٩٨٣	١٩٠٥٤	١٤٤١١٣	٠,٢٨٪	١٣,٢٢٪	٢٠٦,٩٣٧٧٣٣	-٦,٢٢٪
١٩٨٤	١٩٧٨٤	١٥٣٢٣٨	٣,٨٣٪	١٢,٩١٪	١٩٨,٦٠١٣٧٩	-٤,٠٣٪
١٩٨٥	٢٦٣٥١	١٦٤٠١٠	٣٣,١٩٪	١٦,٠٧٪	١٣١,٤٢٠١٧٢	-٣٣,٨٣٪
١٩٨٦	٢٣١٣٠	١٧٤٤١٩	-١٢,٢٢٪	١٣,٢٦٪	٣٦٣,٣٦٦٩٦٨	١٧٦,٤٩٪
١٩٨٧	٢٣٨٢٨	٢٠٠٣٤٥	٣,٠٢٪	١١,٨٩٪	٣٩٢,٠٥٣٨٣٤	٧,٨٩٪
١٩٨٨	٢٨٦٢٥	٢١١٣٠٣	٢٠,١٣٪	١٣,٥٥٪	٣٦٣,٠٨	-٧,٣٩٪
١٩٨٩	٣٤٥٩٥	٢٢٥٠٤٧	٢٠,٨٦٪	١٥,٣٧٪	٥٣,٧٤٣	-٨٥,٢٠٪
المتوسط	١٩٦٨٣,٣٦		٩,٦١٪	١٣,١٢٪		١٤,٤٢٪
١٩٩٠	٣٤٤٣٥	٢٢٧٠٥٢	-٠,٤٦٪	١٥,١٧٪	٣٤٩,٦٦٦	٥٥٠,٦٦٪
١٩٩١	٣٨٢٠٤	٢٣٧٠٦٣	١٠,٩٥٪	١٦,١٢٪	٣٨٢,٨٦٦	٩,٤٩٪
١٩٩٢	٥١،٣٤٧	٢٩٧،١٤٠	٣٤,٤٠٪	١٧,٢٨٪	٤٣٩,٢٧١	١٤,٧٣٪
١٩٩٣	٥٤،٠٨٩	٣١١،٠٤٨	٥,٣٤٪	١٧,٣٩٪	٥٥٤,٣٣٤	٢٦,١٩٪
١٩٩٤	٥٨،١٧٠	٣٤٣،٥٠٦	٧,٥٤٪	١٦,٩٣٪	٧٢٤,٧٢٤	٣٠,٧٤٪
١٩٩٥	٦٥،٥٢٤	٣٧٠،٤٤٩	١٢,٦٤٪	١٧,٦٩٪	٧٩٨,٧٣٧	١٠,٢١٪
١٩٩٦	٧٦،٠٩٦	٤٠٦،٥١٣	١٦,١٣٪	١٨,٧٢٪	٨١١,٣٦٦	١,٥٨٪
١٩٩٧	٧٥،٨٥٥	٤١٠،١٣٧	-٠,٣٢٪	١٨,٥٠٪	٩٤١,٦٩٣	١٦,٠٦٪
١٩٩٨	٧٦،٣٥٧	٤٢١،٠٩٧	٠,٦٦٪	١٨,١٣٪	٩٩٧,٨٤٧	٥,٩٦٪
١٩٩٩	٩٦،١٥٥	٦٧١،٨٢٦	٢٥,٩٣٪	١٤,٣١٪	١٢٠٣,٧١٩	٢٠,٦٣٪
المتوسط	٦٢،٦٢٣		١١,٢٨٪	١٧,٠٢٪		٦٨,٦٣٪
٢٠٠٠	١٢٦٢٢٩	٧٠١٩٠٠	٣١,٢٨٪	١٧,٩٨٪	١٢٨٧,٩٦٣	٧,٠٠٪
٢٠٠١	١٢٢٣٦٥	٦٨٤٨٠٧	-٣,٠٦٪	١٧,٨٧٪	١١٩٧,٤٧٥	-٧,٠٣٪
٢٠٠٢	١١٥٨٤٦	٦٩٢٠٧٠	-٥,٣٣٪	١٦,٧٤٪	١١٧١,٠٨٤	-٢,٢٠٪
٢٠٠٣	١٣٨٧٥٢	٧٦٠٩٦٢	١٩,٧٧٪	١٨,٢٣٪	١٢٠٣,٧٧٧	٢,٧٩٪
٢٠٠٤	١٦٦٩٧٠	٨٥١٨٩٣	٢٠,٣٤٪	١٩,٦٠٪	١٢٧٧,٥١٤	٦,١٣٪
٢٠٠٥	١٧٧٧١١	٨٦٦١١٨	٦,٤٣٪	٢٠,٥٢٪	١٣٤٦,٥١٣	٥,٤٠٪
٢٠٠٦	١٦٩٨٠٥	٨٧٢٥٥٦	-٤,٤٥٪	١٩,٤٦٪	١٤٩٩,٠٠١	١١,٣٢٪
٢٠٠٧	١٧٢١٦١	٨٧٠٩٤١	١,٣٩٪	١٩,٧٧٪	١٦٠١,٨٩٢	٦,٨٦٪
٢٠٠٨	١٧١٧٧٦	٩١٦٤٠٤	-٠,٢٢٪	١٨,٧٤٪	١٦٥٨,٧٣٨	٣,٥٥٪
٢٠٠٩	١٨٢٧٦٩	٩٦٢٢٧٣	٦,٤٠٪	١٨,٩٩٪	١٧٢٠,٤٩	٣,٧٢٪
المتوسط	١٥٤،٤٣٨		٧,٢٥٪	١٨,٧٩٪		٣,٧٥٪

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، المسح الصناعي، اعداد مختلفة
النسب تم احتسابها من قبل الباحث

ملحق رقم (٣)

الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية

جدول رقم (١)

الميزان التجاري لفروع قطاع الصناعة التحويلية   الف دينار

السنة	المنتجات الغذائية			مواد كيميائية			ملابس واحذية			الات ومعدات نقل		
	IM	EX	IM-EX	IM	EX	IM-EX	IM	EX	IM-EX	IM	EX	IM-EX
١٩٧٧	٥١٧٦٤	٣٣١٨	٤٨٤٤٦	٢٣١٩٢	٥٢٢١	١٧٩٧١	٩٢٨٤	١٩	٩٢٦٥	١٥٦٨٤٣	٧٧٨	١٥٦٠٦٥
١٩٧٨	٦١٢٢٨	١٥٢٢	٥٩٧٠٦	٢١٥٠٦	٦٢٧٨	١٥٢٢٨	١١٧٣٦	١٦	١١٧٢٠	١٣٨١٩٨	١٠٦٧	١٣٧١٣١
١٩٧٩	٦٨٥٣٤	٢٠١٢	٦٦٥٢٢	٣٠٣٢٧	٧١٤٣	٢٣١٨٤	١٦٧٢٠	١١	١٦٧٠٩	١٥٣٩٢٩	١٦٧٧	١٥٢٢٥٢
١٩٨٠	٧٣١٨٤	٣٧٢٠	٦٩٤٦٤	٣٩٢٣٨	١٠٩٣٧	٢٨٣٠١	١٤٦٥٩	٠	١٤٦٥٩	١٩٩٩٧١	٢٣٩٢	١٩٧٥٧٩
١٩٨١	٩٩٣٠٢	٢٨٨٧	٩٦٤١٥	٥٠٤٣٤	١٧٩٢٢	٣٢٥١٢	٢٨٩٢٧	٣٦٨٧	٢٥٢٤٠	٣٣٨٠٤٥	٣٩٣٤	٣٣٤١١١
١٩٨٢	١٠٥١٩٠	٥٧٩٢	٩٩٣٩٨	٥٤١٦٠	٢٣١١٩	٣١٠٤١	٢٤٦٢٦	٤٧٨٠	١٩٨٤٦	٣١٩٤١٥	٣١٨٦	٣١٦٢٢٩
١٩٨٣	٩٧٥٤٠	٤٢٠٤	٩٣٣٣٦	٥٧٧٨٣	٣٦٧٩١	٢٠٩٩٢	٣٠٨٢١	٢٢٧٦	٢٨٥٤٥	٢٦٢٠٣٥	١٩٩٦	٢٦٠٠٣٩
١٩٨٤	١١٩٣٦٠	١١١١٠	١٠٨٢٥٠	٧٩٨٩٥	٦٧٦٢٩	١٢٢٦٦	٢٧٥١٤	١١٤٩١	١٦٠٢٣	٢١٥٨٥٣	١٩٧٢	٢١٣٨٨١
١٩٨٥	١٠١٢٩٨	١٥٨٠٩	٨٥٤٨٩	٦٧٦٣٩	٥٠٩٥٩	١٦٦٨٠	٢٦١٢٠	١١٥٥٨	١٤٥٦٢	٢٠٧٣٨٥	٢٠١٤	٢٠٥٣٧١
١٩٨٦	١٠٣١٨٢	١٦٥٨٧	٨٦٥٩٥	٧٤٨٦٥	٥٤٤٥٥	٢٠٤١٠	٢٢٢٥٦	٧٣٩	٢١٥١٧	١٧٦٦٠٤	١٤٠٨	١٧٥١٩٦
١٩٨٧	١٠١٣١٠	١١٠٧٦	٩٠٢٣٤	٩١٦٧١	٦٩٩٣٢	٢١٧٣٩	١٩٨٠٧	١٢٩٣	١٨٥١٤	١٨٦٢٩٠	٢٤٦٤	١٨٣٨٢٦
١٩٨٨	١١٢٨٣٢	٩٨٨٢	١٠٢٩٥٠	١٠٠٥٠١	٩١٦٢٥	٨٨٧٦	١٨٩٩٠	٣٣٤٥	١٥٦٤٥	٢٣٣٦٧١	٣٧٦٢	٢٢٩٩٠٩
١٩٨٩	١٤٣٣٣٦	١٤٩٥٦	١٢٨٣٨٠	١٣٤٣١٤	١٥٥٩٧٤	٢١٦٦٠ +	٢٢٥٥٠	١٠٤٣٣	١٢١١٧	٢٥٨٧٣٦	١٠٩٠١	٢٤٧٨٣٥
المتوسط	-	-	٨٣٩٠٠	-	-	٢٠٧٦٦	-	-	١٧٦٨٧	-	-	٢١٣٤٦٥
١٩٩٠	٢٩٢٧٠٥	١٣٧٤٨	٢٧٨٩٥٧	١٩٠٢٠٥	١٨٨٩٦٧	١٢٣٨	٢٠٩٩٢	٦٧٢٨	١٤٢٦٤	٣٢٧٢٠٦	١٤٢٩٢	٣١٢٩١٤
١٩٩١	٢٦٤٣٥٥	٢٢٩٧٣	٢٤١٣٨٢	٢١٨٧٦٤	١٧٧٠٤٥	٤١٧١٩	٢٥٢٣٨	٨٥٧٧	١٦٦٦١	٢٩٩٠٨٥	٧٤٤٢	٢٩١٦٤٣
١٩٩٢	٢٧٧٤٨٦	٢٦٧٦٠	٢٥٠٧٢٦	٢٤٥٥٤٤	١٩٦٩٣٢	٤٨٦١٢	٤٢١٠٧	٩٤٢٢	٣٢٦٨٥	٥٤٣٧٨١	١١٨٣٨	٥٣١٩٤٣
١٩٩٣	٣٠٢٣٠١	٥٢٤٥٠	٢٤٩٨٥١	٢٤٨٥٦٦	١٩٥٤٦٢	٥٣١٠٤	٤٢٠٩٢	١٣١٧٨	٢٨٩١٤	٦٦٠٨٦٢	٢٣٢٨٢	٦٣٧٥٨٠
١٩٩٤	٢٩١٢٩٣	١٣٣٢٤	٢٧٧٩٦٩	٢٧٩٩١٧	٢٦٢٣٦١	١٧٥٥٦	٣٥٦٢٥	١٢٩١٤	٢٢٧١١	٦٠٠٣٣٤	٤٠٤٦٩	٥٥٩٨٦٥
١٩٩٥	١٩٩٧٣٦	١٥٩٦٨	١٨٣٧٦٨	٣١٧٦٩٧	٣٠٢١١٩	١٥٥٧٨	٤٤٢٧٩	٢٢٦١٦	٢١٦٦٣	٦٣٤٧١٠	٤٥٨٩١	٥٨٨٨١٩
١٩٩٦	٣٢٤٨٦٦	١٤٩٥٦	٣٠٩٩١٠	٣٢٩٠٥٣	٣٣١١٢٤	٢٠٧١+	٤١٦٥٣	٣٠١٣٨	١١٥١٥	٧٨٩٨٥٥	٢٤٤٨٥	٧٦٥٣٧٠
١٩٩٧	٢٦٧٩٧٦	١٨٣٣٩	٢٤٩٦٣٧	٣٣٨٣٢٧	٣٣٥١٠٦	٣٢٢١	٤١٦٣٧	٣١٦٩٥	٩٩٤٢	٨١٤١٤٢	٣٤٧١٠	٧٧٩٤٣٢
١٩٩٨	٢٨٧٨٧٠	٢٤٢٧٦	٢٦٣٥٩٤	٣٤٦١٧٢	٣٢٣٢٩٠	٢٢٨٨٢	٥٠٢٣٥	٤٢٥٠٤	٧٧٣١	٧٧٦٨٣٥	٤٥٣٤٥	٧٣١٤٩٠
١٩٩٩	٢٢٥٠٠٣	٢٤٨٩٤	٢٠٠١٠٩	٣٣٤٢١٦	٣٥٢٥٢٨	١٨٣١٢+	٥٢٨٥٨	٣٧٨٧٠	١٤٩٨٨	٧٢٤٨٧٦	٦٨٠٢٥	٦٥٦٨٥١
المتوسط	-	-	٢٢٨٩١٥	-	-	١٨٢٦٧	-	-	١٧٨٠٨	-	-	٥١٤٥٧٧
٢٠٠٠	٢٧٢٩٤٩	٢٨٩٧٤	٢٤٣٩٧٥	٣٤٩٦٠٣	٣٤٧١٦١	٢٤٤٢	٥٢٢٦٦	٧٩٣٧٠	٢٧١٠٤+	٩٣١١١٤	٦٩٢٥٣	٨٦١٨٦١
٢٠٠١	٢٧٥٨٢٣	٣٦٨١٧	٢٣٩٠٠٦	٣٧٩٤١٤	٣٤٥١٣٥	٣٤٢٧٩	٥٤٥٩٦	٢٠٥٨١٦	١٥١٢٢٠+	٩٣٨٦٦٨	١٢٢٨٢٦	٨١٥٨٤٢
٢٠٠٢	٢٨٣٢٣٩	٢٦٦٤٩	٢٥٦٥٩٠	٤٠٢٣٨٤	٣٩١٨٥٥	١٠٥٢٩	٧٦٧٩٤	٣٥٩٢١٤	٢٨٢٤٢٠+	٨٩٠٦١٠	١٠١١٧٥	٧٨٩٤٣٥
٢٠٠٣	٣٣٤٧٦١	٣٥٥٨٢	٢٩٩١٧٩	٤٤٥٢٣٧	٣٨٩٦٦٤	٥٥٥٧٣	٨٤٠١٠	٤٨٠١٧٢	٣٩٦١٦٢+	٩٢٠٤٤٥	٧٧٠٨٣	٨٤٣٣٦٢
٢٠٠٤	٣٧٨٦١٠	٤٩٢٠٢	٣٢٩٤٠٨	٥٦٧٤٩٩	٥٠٢١٩٣	٦٥٣٠٦	١٠٧٠٨٠	٧٠٩٩٩٧	٦٠٢٩١٧+	١٣١٥٤٧٦	١٠٣٠١٨	١٢١٢٤٥٨
٢٠٠٥	٤١٣٩٠٦	٨١٧١٨	٣٣٢١٨٨	٦٥٤٨٥٧	٥٧٥٧٢٧	٧٩١٣٠	١٤٠٠١٦	٧٤٦٤١٨	٦٠٦٤٠٢+	١٨٦٩٣٥٥	١٢٧١٤٧	١٧٤٢٢٠٨
٢٠٠٦	٤٥٠٧٣٨	٦٩٨٦٣	٣٨٠٨٧٥	٧٠٩٥٧٢	٦٢٥٤٠٩	٨٤١٦٣	٢٠٣٤٥٤	٨٨٣٥٨٣	٦٨٠١٢٩+	٢٠٠٠١١٣	١٥٧٠٣٥	١٨٤٣٠٧٨
٢٠٠٧	٦٥٧٣٥٩	٩٥٨٧٣	٥٦١٤٨٦	٨٩٦٥٦١	٧٦٦٦٥٣	١٢٩٩٠٨	٢٣٣٤٧١	٨٤٤٩٠٤	٦١١٤٣٣+	٢٥١٣٠٤٢	١٧١٤٣١	٢٣٤١٦١١
٢٠٠٨	٩٣٦٨٨٩	١٦٢٥٢٨	٧٧٤٣٦١	١١٦٧٨٦٧	١٢٤٥٦٩٣	٧٧٨٢٦+	٢٦٣٥٧٣	٧١٧٧٢٥	٤٥٤١٥٢+	٢٨٤٠٢١٠	٢٣٦٠٤٣	٢٦٠٤١٦٧
٢٠٠٩	٧١٧٧٧٣	١٥٧٢٣٤	٥٦٠٥٣٩	١٠٧٠٦٦٣	٨٧٨٩٥٦	١٩١٧٠٧	٢٤٨٥٢٤	٥٩٠٧٦٦	٣٤٢٢٤٢+	٢٦٤٤٧٣٦	٢٠٣٥١٨	٢٤٤١٢١٨
المتوسط	-	-	٣٦٧٢١٩	-	-	٤٧٩٣٠	-	-	٣٤٣٤٤٩+	-	-	١٣٨٨٨٨٩

المصدر : البنك المركزي، النشرات الشهرية، اعداد مختلفة

جدول رقم (٢)

الميزان التجاري لفروع قطاع الصناعة التحويلية الف دينار

السنة	زيوت ودهون			التبغ والمشروبات			الوقود المعدني			منتجات دوائية		
	IM	EX	IM-EX	IM	EX	IM-EX	IM	EX	IM-EX	IM	EX	IM-EX
١٩٧٧	٣٠٦٦	٣٦٢	٢٧٠٤	٣٠٠٩	١٢٦٥	١٧٤٤	٦٠٤٣	٧	٦٠٣٦	٧٤٩٣	١٩١٧	٥٥٧٦
١٩٧٨	٤١٤٠	٧٨٦	٣٣٥٤	٤٨٠٥	١٦٣٠	٣١٧٥	٣٤٤٩	٢٠	٣٤٢٩	٦٧٥٢	٢٢٥٧	٤٤٩٥
١٩٧٩	٢٧٩٠	٤٨٦	٢٣٠٤	٥٠١٥	٣٨٨٥	١١٣٠	٥١٧١	١١	٥١٦٠	٨١٦٦	٢٧٦٢	٥٤٠٤
١٩٨٠	٤٧٠٩	٨٧٧	٣٨٣٢	٥٢٦٨	٥٥٨٣	٣١٥+	٨٢٥١	٢٩٩	٧٩٥٢	٨٦٣٦	٣١٧١	٥٤٦٥
١٩٨١	٢٧٤٨	١٠٥٣	١٦٩٥	٥١١٠	٦٥٨٢	١٤٧٢+	٧٦٦٢	٣٩٧	٧٢٦٥	١١٣٠٠	٥٩٨٧	٥٣١٣
١٩٨٢	٥٨٣٥	٦٥٧	٥١٧٨	٤٦٤٥	٥٣٠٤	٦٥٩+	١٠٠٠٥	٢٣٩	٩٧٦٦	١٢٤٢٦	٨٦٧٤	٣٧٥٢
١٩٨٣	٤١٠٥	١١٨٢	٢٩٢٣	٨٨٠٠	٣٨٣٣	٤٩٦٧	٧١٨٦	٥٥	٧١٣١	١١٨٣٦	٨٥٢٠	٣٣١٦
١٩٨٤	١٠٤٧٩	١١٢٣	٩٣٥٦	٧٦٨٣	٤٢٦٥	٣٤١٨	٩٥٩٧	١١	٩٥٨٦	١٤١٥٧	١١٤٨٢	٢٦٧٥
١٩٨٥	١٠١٥٢	١٧٦	٩٩٧٦	٤٠٣٦	١٩٣٧	٢٠٩٩	٣٠٦٣٠	٨	٣٠٦٢٢	١٦٤١٢	١٤٢٩٨	٢١١٤
١٩٨٦	٩٤١٧	١٥١٤	٧٩٠٣	٦٦٧٢	١٣٩٠	٥٢٨٢	٢٣٦٤٨	١٤٥	٢٣٥٠٣	١٨٠٤٦	١٥٤٣٠	٢٦١٦
١٩٨٧	٨٠١٨	٤٣٧	٧٥٨١	٧٩٩٩	٣٠٣٧	٤٩٦٢	٣٧٥٤٨	٣٤٤	٣٧٢٠٤	١٩٦٤٦	١٨٦٣٣	١٠١٣
١٩٨٨	١٠٨٦٣	٦٣٢	١٠٢٣١	٦٨٢٢	١٤٨٨	٥٣٣٤	٣٠٦٩٨	٣٣٨	٣٠٣٦٠	٢٤٦٥٦	١٨٥٣٤	٦١٢٢
١٩٨٩	٧١٩٧	٢٤٤٦	٤٧٥١	٨٨٥٥	٢٨٤٥	٦٠١٠	٤٥١٦٣	٦	٤٥١٥٧	٣٧٣١٦	٢٩٨٧٣	٧٤٤٣
المتوسط	-	-	٥٥٨٦	-	-	٢٤٧٢,٠	-	-	١٤٨٣٤	-	-	٣٩٨٨
١٩٩٠	٢١٨٩٦	٦٤٣	٢١٢٥٣	٩٧٧٧	٤٤٥٠	٥٣٢٧	٧٦٠٣٤	٥	٧٦٠٢٩	٣٧٢٢١	٤٠٣٢٣	٣١٠٢+
١٩٩١	٢٣٦٧٦	٢٣١٢	٢١٣٦٤	٩٥٠٥	٧٣٧٠	٢١٣٥	٨٠٧٩١	٢٣	٨٠٧٦٨	٣٨٥٩٣	٣٤٥٤٧	٤٠٤٦
١٩٩٢	٣٧٦٢٨	١٨٥٦	٣٥٧٧٢	٩٣٢٤	٤٩٣٥	٤٣٨٩	٧٤٥٨٠	٥	٧٤٥٧٥	٥٦٦٥٦	٥٤٩٩١	١٦٦٥
١٩٩٣	٤٢٦٥٣	١٧١٧	٤٠٩٣٦	٩٦٥٢	٣٦٦٢	٥٩٩٠	٧٧٩٨١	٣٩	٧٧٩٤٢	٦٧٣٧١	٧٠٤٧٨	٣١٠٧+
١٩٩٤	٨٢٥٠١	٦٢٦٩٨	١٩٨٠٣	١٣٨٧٨	٤٠٧٠	٩٨٠٨	٦٨٣٣٤	٧١	٦٨٢٦٣	٦٧٢٣٤	٩١٢٩٧	٢٤٠٦٣+
١٩٩٥	٩٤٦٩٧	١٤٧٠٠٩	٥٢٣١٢+	٩٩٣٠	٥٢٣٢	٤٦٩٨	١٨٥٣٢	٢١	١٨٥١١	٨٩٧١١	٨٧٣٥١	٢٣٦٠
١٩٩٦	٧٣٦٤٧	٦٤٣٨١	٩٢٦٦	١٢٠٣٦	٤١٠٣	٧٩٣٣	١٩٩٧٧	٢٦	١٩٩٥١	٨٦٦٢٠	١٠٣٨٦٤	١٧٢٤٤+
١٩٩٧	٩٦٨١٦	٨٦٧٣٢	١٠٠٨٤	١٦٤٦٦	٣٦٤٠	١٢٨٢٦	٢٤٤٧١	٣٨	٢٤٤٣٣	٩٣٨٢٦	١٣٢٥٧٣	٣٨٧٤٧+
١٩٩٨	٥٧٦٢٩	٥٩٦٦٠	٢٠٣١+	٢٣٠٥٦	٥٩٥١	١٧١٠٥	١٦٦٦٤	٣٤	١٦٦٣٠	٩٩٧٣٢	١٠١٢٠٣	١٤٧١+
١٩٩٩	٤٤٦٣٥	٤٩١٠٥	٤٤٧٠+	٢٦٩٧٩	٣٠٣٣	٢٣٩٤٦	٢٥٤٩٦	٣٨	٢٥٤٥٨	١٠٣٥١٧	١٠١٣٠٠	٢٢١٧
المتوسط	-	-	١٠٤٠٦	-	-	٧١٥٣	-	-	٤٧٠٠٨	-	-	٦٢٠٢+
٢٠٠٠	٣٩٨٩٨	٤٤٧٣١	−٤٨٣٣	٣٣٠١٦	٨٥٩٦	٢٤٤٢٠	٣٤٤٠٥	٩٩	٣٤٣٠٦	١٠٣٠٦٣	١١٠٨٧٥	٧٨١٢+
٢٠٠١	٣٩٠٩٨	٤٢٧٣٥	−٣٦٣٧	٣٢٩٨١	٢٢٧٧٣	١٠٢٠٨	٢٩٤٩٤	١٤٩	٢٩٣٤٥	١١١٧٩٣	١٢٩٧١٦	١٧٩٢٣+
٢٠٠٢	٥٨٥٢٠	٦٧٨١٩	−٩٢٩٩	٤٣٥٩٣	٣٠٢٩٣	١٣٣٠٠	٣٢٨٦١	٩٩	٣٢٧٦٢	١٢٤٤٧١	١٤٢٧٩١	١٨٣٢٠+
٢٠٠٣	٧٢٣٦٠	٤١٧٧٥	٣٠٥٨٥	٥٩١٣٨	٤٤٧٧١	١٤٣٦٧	٤٢٦٥٢	٤٦١٣	٣٨٠٣٩	١٤٨٤٦٠	١٣٠٩٧١	١٧٤٨٩
٢٠٠٤	١٤٧٠٥٥	١١٢٩٥٧	٣٤٠٩٨	٦٥٨٦٧	٤١٤٥٦	٢٤٤١١	١٣٦١٦٨	١٥٧٣٥	١٢٠٤٣٣	١٦٧١٩٥	١٥٨٤٥٢	٨٧٤٣
٢٠٠٥	١٠٨٦٨٦	٧٢٢٤٧	٣٦٤٣٩	٨٣٧٨٧	٤٧٨٥٧	٣٥٩٣٠	١٨٢٢٧٢	٤٦٥٦	١٧٧٦١٦	١٨٦٨٢٤	١٩٨٦٢٤	١١٨٠٠+
٢٠٠٦	٩١١٧١	٦١٥٤١	٢٩٦٣٠	٨٩٥٦٣	٦٦٠٢٠	٢٣٥٤٣	٢٣٢٢٣٨	٢٩٧٩٠	٢٠٢٤٤٨	٢٠٨٠٥٨	٢١٠٧٨٥	٢٧٢٧+
٢٠٠٧	٨١٥٩٢	١٦٠٧٠	٦٥٥٢٢	٩٢٣٠٢	٦٨٤٣٦	٢٣٨٦٦	٢٨٨٠٩١	٢٦٣٤٧	٢٦١٧٤٤	٢٤٧٩٩٠	٣٠٠١٣١	٥٢١٤١+
٢٠٠٨	١٧٦٩٥٩	١٨٠٩٦	١٥٨٨٦٣	٩٥٠٢٤	٧٦٠١٥	١٩٠٠٩	٣٨٤٢٩٢	٣٤٣٢٥	٣٤٩٩٦٧	٣٢١٢٢٢	٣٥٣١١٣	٣١٨٩١+
٢٠٠٩	١١٧٧٦٨	٦١٢٤	١١١٦٤٤	١٠٢٦٦٨	٦١١٤٢	٤١٥٢٦	٤٠٩١٤٤	٢٠٠٨٦	٣٨٩٠٥٨	٣٠٦٨٤٤	٣٣٤٢٢٦	٢٧٣٨٢+
المتوسط	-	-	٣٧٩١٢	-	-	٢١٨٠٦	-	-	١٤٢٣٤٨	-	-	١٢٣١٢+

- المصدر : البنك المركزي، النشرات الشهرية، أعداد مختلفة
- عجز الميزان التجاري لفروع قطاع الصناعة التحويلية (IM-EX)
- القيم التي تحتوي على إشارة (+) تعبر عن الفائض في الميزان التجاري

جدول رقم (٣)

الميزان التجاري لفروع قطاع الصناعة التحويلية الف دينار

السنة	الاسمدة			مصنوعات اخرى		
	IM	EX	IM-EX	IM	EX	IM-EX
١٩٧٧	١٩٩	٢	١٩٧	١٢٨٩٦٥	١٣٠٧٨	١١٥٨٨٧
١٩٧٨	٤٩٦	٠	٤٩٦	١٣١٢٠٦	١٧٣٠٥	١١٣٩٠١
١٩٧٩	١٩٢٨	٠	١٩٢٨	١٨٠٣٧١	٢٠٥٤٧	١٥٩٨٢٤
١٩٨٠	٢٤٤٩	٠	٢٤٤٩	١٩٥٠٩٤	٢٧٣٢٠	١٦٧٧٧٤
١٩٨١	١٨١٧	٠	١٨١٧	٢٤٢٧٢٤	٤٥٧٢٨	١٩٦٩٩٦
١٩٨٢	٦٤٧	٥١٩٠	+٤٥٤٣	٢٦٦١١٩	٤٧٧٠١	٢١٨٤١٨
١٩٨٣	٢٧٦٤	٢٠٦٦٩	+١٧٩٠٥	٣١٥٢٧٧	٢٤٩٦٣	٢٩٠٣١٤
١٩٨٤	٢٨٨١	٤٤٠١٠	+٤١١٢٩	٣٠٢١٥٨	٤٥٧٠٢	٢٥٦٤٥٦
١٩٨٥	٣١٠٤	٣٠٥٩٣	+٢٧٤٨٩	٣٢٦٩٨٩	٤٦٦٧٣	٢٨٠٣١٦
١٩٨٦	٤٦١١	٢٩٠٧٢	+٢٤٤٦١	٢٤٩٦٩١	٢٦٢٠٣	٢٢٣٤٨٨
١٩٨٧	٥٨١٨	٣٠١٤٣	+٢٤٣٢٥	٢٥٥١٧٣	٤٥٩٢٧	٢٠٩٢٤٦
١٩٨٨	٤٢٨٢	٤٨٩٤٣	+٤٤٦٦١	٢٨٣٣١٤	٤٦٧٢٦	٢٣٦٥٨٨
١٩٨٩	٥١٠٨	٦٩٠٤٧	+٦٣٩٣٩	٣٢٤٥٦٨	٧٧٩٦٥	٢٤٦٦٠٣
المتوسط	-	-	+١٤٨٠٢	-	-	٢٠٥٧٦٧
١٩٩٠	٥٢٩٦	٧٩٣٥٠	+٧٤٠٥٤	٣٩٦٥٣٦	١٠٢١٦٩	٢٩٤٣٦٧
١٩٩١	٦٨٢٢	٨٦٤٧١	+٧٩٦٤٩	٤١٠١٥٧	٨١٤٦١	٣٢٨٦٩٦
١٩٩٢	١٢٢٢٥	٧٢٤٥٦	+٦٠٢٣١	٥٧٠٦٥٢	٩٨٥٧٧	٤٧٢٠٧٥
١٩٩٣	٧٦٢٣	٥٥٦٢٣	+٤٨٠٠٠	٦٤٤٣٦١	١٢٠٤٧١	٥٢٣٨٩٠
١٩٩٤	٧٠٩٩	٨٩٢٠٥	+٨٢١٠٦	٥٦٨٤١٨	١١٣٤٧٦	٤٥٤٩٤٢
١٩٩٥	٨٠٥٢	١١٣١٠٠	+١٠٥٠٤٨	٦٤٢٢٢١	١٢٢٣١٥	٥١٩٩٠٦
١٩٩٦	٨٦٨٤	١٢٩١٥٣	+١٢٠٤٦٩	٦٤٦٢١٠	١٤٠٠١١	٥٠٦١٩٩
١٩٩٧	٨٩٤٧	٩٥٥٢٧	+٨٦٥٨٠	٥٩٣٣٣٢	١٣٥٣٧٧	٤٥٧٩٥٥
١٩٩٨	١٠٨٦٥	١٠٣٤٠٤	+٩٢٥٣٩	٥٨٧٨١٨	١٣٥٩٣٠	٤٥١٨٨٨
١٩٩٩	٩٦٦٧	٧٨٢٢٤	+٦٨٥٥٧	٥٦٤٠٨٠	١٤٨٤٣٨	٤١٥٦٤٢
المتوسط	-	-	+٧٥٢١٩	-	-	٤٠٥٦٦٢
٢٠٠٠	٩٤٣٢	٥٩٧٦٨	+٥٠٣٣٦	٧١١٠١١	١٦٥٨٧٩	٥٤٥١٣٢
٢٠٠١	٨٢١٦	٦١٠٩٩	+٥٢٨٨٣	٨٨٣١٧٢	٢٢٧٢٤٢	٦٥٥٩٣٠
٢٠٠٢	٨٤٣٦	٦٣٩٥٢	+٥٥٥١٦	٩٥٠٤٧٩	٢١٢٦٥٣	٧٣٧٨٢٦
٢٠٠٣	٨٥٤٦	٧٣٦٦١	+٦٥١١٥	١١٠٠٢٨٩	٢٢١٧٤٩	٨٧٨٥٤٠
٢٠٠٤	٩٢٠٠	١٢٣٧٦٠	+١١٤٥٦٠	١٦١٠٩١٤	٣١٠٢٣٥	١٣٠٠٦٧٩
٢٠٠٥	١٣٢٤٧	١٢٢٥٢١	+١٠٩٢٧٤	١٩٣٩٢٣٣	٣٧٠٩٨١	١٥٦٨٢٥٢
٢٠٠٦	١١١١٨	١٥١٤٦٨	+١٤٠٣٥٠	٢٠٩٧٠١٤	٤٢٩٤٧٥	١٦٦٧٥٣٩
٢٠٠٧	١٤٦٤٩	٢١٧٨٠٠	+٢٠٣١٥١	٢٣٦٩٦٥٩	٤٥٠٥٠٤	١٩١٩١٥٥
٢٠٠٨	١٨٣٠١	٤٢١٤٦٨	+٤٠٣١٦٧	٢٩٥٤٢٣١	٦٠٨٠٥٢	٢٣٤٦١٧٩
٢٠٠٩	١٨٦٤٩	٢٣٨٨٤٦	+٢٢٠١٩٧	٢٤٥٨١٦٣	٦٧٠٠٣٠	١٧٨٨١٣٣
المتوسط	-	-	+١٢٩٨٦٠	-	-	١١٨٥٧٢٢

جدول رقم (٤)

مؤشرات الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية   الف دينار

السنوات	صافي العرض المحلي (NDS)	معامل تغلغل الواردات(IPR)	الميزان التجاري الموحد STB	الانتاج/NDS	الناتج المحلي الاجمالي (Y)	EX+IM	مؤشر الانفتاح التجاري EX+IM /Y
١٩٧٧	٤٨٣٣٠٧	٧٩,٠٧٪	٨٨,١٦٪	٣٠,٤٢٪	٦٩٠٤٠٠	٤٠٦٢١٤	٥٨,٨٤٪
١٩٧٨	٤٨٧٠٦٣	٧٧,٢٥٪	٨٥,٨٦٪	٣٤,١٢٪	٧٩٥٤٠٠	٤٠٤٨٩٢	٥٠,٩٠٪
١٩٧٩	٦٤٣٦٢٥	٧١,٩١٪	٨٥,٦٥٪	٣٩,٦٠٪	٩٨٢٥٠٠	٤٩٨٦٢٩	٥٠,٧٥٪
١٩٨٠	٨٥٨٠٠٧	٦٢,٩٨٪	٨٢,٧١٪	٤٨,٩٦٪	١١٦٤٨٠٠	٥٩١٥٠٢	٥٠,٧٨٪
١٩٨١	١٢٠٧٩٥٦	٦٤,١٥٪	٨٠,٨٢٪	٤٨,٧٤٪	١٤٤٨٧٠٠	٨٥٧١٤٢	٥٩,١٧٪
١٩٨٢	١٣٢٩٣٧١	٥٩,٤٣٪	٧٩,٣٩٪	٥٣,٣٤٪	١٦٤٩٩٠٠	٨٨٠٧٧٣	٥٣,٣٨٪
١٩٨٣	١٣٤٢٦٥١	٥٨,٣٦٪	٨٢,٤٦٪	٥١,٠١٪	١٧٨٦٦٠٠	٨٥٨٨٤٧	٤٨,٠٧٪
١٩٨٤	١٤٩٢٩٣١	٥١,٧٥٪	٦٨,٧١٪	٥٩,٨٤٪	١٩٠٩٧٠٠	٩١٥٨٤٢	٤٧,٩٦٪
١٩٨٥	١٤٠٠٣٧٥	٥٥,٢٩٪	٧١,٤١٪	٥٧,٩٠٪	١٩٧٠٥٠٠	٩٠٣٣٨٣	٤٥,٨٥٪
١٩٨٦	١١٨٢٣٨٠	٥٦,٣٦٪	٧٣,٣٥٪	٥٤,٨٨٪	٢٢٤٠٥٠٠	٧٦٨٧٧٦	٣٤,٣١٪
١٩٨٧	١٢٤٦٤٩٢	٥٦,٧٨٪	٦٨,٠٦٪	٥٩,٣٧٪	٢٢٨٦٧٠٠	٨٤٢٣٢٦	٣٦,٨٤٪
١٩٨٨	١٣٦٠٩٩٤	٥٨,٥٥٪	٦٦,٩٤٪	٥٧,٢٢٪	٢٣٤٩٥٠٠	٩٥٤٥٩٨	٤٠,٦٣٪
١٩٨٩	١٦٩٢١٧٧	٥٥,٨٣٪	٥٤,٨٤٪	٦٦,٥٧٪	٢٤٢٥٤٠٠	١٢٢٠٢٤٥	٥٠,٣١٪
المتوسط	-	٦٢,١٣٪	٧٦,٠٣٪	٥٠,٩٢٪	-	-	٤٨,١٢٪
١٩٩٠	٢٢٣٧٤٣٠	٥٩,٦٨٪	٦٠,٢٧٪	٥٦,٩٨٪	٢٧٦٠٩٠٠	١٦٦٦٣٥٣	٦٠,٣٦٪
١٩٩١	٢٠٩٤١١٦	٦٢,٢٩٪	٦١,٨٨٪	٦٠,٦٠٪	٢٩٥٨٠٠٠	١٦١١٦٤٠	٥٤,٤٨٪
١٩٩٢	٣١٢١٨٦٧	٥٨,٣٦٪	٦٧,٧٥٪	٥٩,١٢٪	٣٦١٠٥٠٠	٢١٧٢٣٦٥	٦٠,١٧٪
١٩٩٣	٣١٩٠٢٠٥	٦٣,٥٨٪	٦٦,٣١٪	٥٤,٧٣٪	٣٨٨٤٢٠٠	٢٤٣٩٣٥١	٦٢,٨٠٪
١٩٩٤	٣٤٣٢٨٣٣,١	٥٦,٥٢٪	٥٨,٤٨٪	٦٤,١٥٪	٤٣٥٧٤٠٠	٢٤٤٨٦٥٧	٥٦,٢٠٪
١٩٩٥	٣٥٩٥١٨٣,٨	٥٤,٥٧٪	٤٩,٥٩٪	٧٠,٤٠٪	٤٧١٤٧٠٠	٢٦٢٢٩٧٣	٥٥,٦٣٪
١٩٩٦	٣٧٩٠٢٨١,٧	٥٩,٠٣٪	٥٧,٢٠٪	٦٣,٦٠٪	٤٩١١٣٠٠	٢٨٤٦٥٢١	٥٧,٩٦٪
١٩٩٧	٣٨٥٣١٦٩,٢	٥٦,٩٢٪	٥٤,٥١٪	٦٥,٩١٪	٥١٣٧٤٠٠	٢٨٣٨٨٠٤	٥٥,٢٦٪
١٩٩٨	٣٨٥٨٦٣٠,٦	٥٥,٦٢٪	٥٤,٢٣٪	٦٦,٨٨٪	٥٦٠٩٩٠٠	٢٧٨٣٢٦٩	٤٩,٦١٪
١٩٩٩	٣٥٧١٣٣٧,٨	٥٥,٩٥٪	٤٩,٠٠٪	٧٠,١٢٪	٥٧٧٨١٠٠	٢٦٨٢٠٧٤	٤٦,٤٢٪
المتوسط	-	٥٨,٢٥٪	٥٧,٩٢٪	٦٣,٢٥٪	-	-	٥٦,٢٨٪
٢٠٠٠	٤٢٤٥٦٩٣,٨	٥٧,١٠٪	٥٣,٠٣٪	٦٦,٦٨٪	٥٩٩٨٦٠٠	٣١٦٨٣٢٥	٥٢,٨٢٪
٢٠٠١	٤٣٩٧٠٣٨	٥٩,٨٩٪	٤٤,٨١٪	٦٩,١٧٪	٦٣٦٣٧٠٠	٣٦٣٦٧٣٩	٥٧,١٥٪
٢٠٠٢	٤٥٦٨١٨٧,٣	٥٩,٩٥٪	٣٩,٤٣٪	٧٥,٠١٪	٦٧٩٤٠٠٠	٣٩٢٨٢٣٧	٥٧,٨٢٪
٢٠٠٣	٥٠٨١٩٧٩,٩	٦٠,١٩٪	٤٠,٥٠٪	٧٤,٨٩٪	٧٢٢٨٨٠٠	٤٣٥٤٣٠١	٦٠,٢٤٪
٢٠٠٤	٦٩٥٣٠٨٣,٤	٦٢,٢٦٪	٤٠,٢٣٪	٧٠,٤٩٪	٨٠٩٠٧٠٠	٦١٧٣٤٦٢	٧٦,٣٠٪
٢٠٠٥	٩٠٩١٦٩٥,٥	٥٩,٣١٪	٤٥,٣٦٪	٦٨,٢٦٪	٨٩٢٥٤٠٠	٧٤١٨٨٦٣	٨٣,١٢٪
٢٠٠٦	٩٩٠٦٦٥٨,٥	٥٩,٢٩٪	٤٣,٣٢٪	٧١,٨٣٪	١٠٦٧٥٤٠٠	٨١٩٦٥٧٩	٧٦,٧٨٪
٢٠٠٧	١٢١٠٨٠٢٢,٤	٥٨,٩٠٪	٤٩,٠١٪	٦٨,٥٢٪	١٢١٣١٤٠٠	٩٥٧٢٢٩٥	٧٨,٩١٪
٢٠٠٨	١٤٥٦٧٦٦٩,٦	٦٠,٥٤٪	٤٨,٠٠٪	٦٨,٩٨٪	١٥٥٩٣٤٠٠	١١٩١٧٥٢٢	٧٦,٤٣٪
٢٠٠٩	١٣٤٨٨١٥٨,٦	٥٧,٦٠٪	٥٠,٠٣٪	٦٨,٦٠٪	١٦٩١٢٢٠٠	١٠٣٥٧٢٩٥	٦١,٢٤٪
المتوسط	-	٥٩,٥٠٪	٤٥,٣٧٪	٧٠,٢٤٪	-	-	٦٦,١١٪

- صافي العرض المحلي (NDS) = الانتاج + المستوردات – الصادرات – المعاد تصديره
- معامل تغلغل الواردات (IPR) = المستوردات / صافي العرض المحلي
- الميزان التجاري الموحد (STB) = المستوردات – الصادرات / المستوردات +الصادرات
- المصدر : نشرات البنك المركزي، اعداد مختلفة
- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

جدول رقم (٥)

الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية الف دينار

السنوات	الصادرات (EX)	معدل نمو الصادرات	المستوردات (IM)	معدل نمو المستوردات	اعادة التصدير	عجز الميزان التجاري	EMR	معدل النمو (EX/IM)
١٩٧٦	-	-	-	-	١٩١٥٦	-	-	-
١٩٧٧	٢٤٠٤٨	-	٣٨٢١٦٦	-	٢١٨١١	٣٥٨١١٨	٦,٢٩٪	-
١٩٧٨	٢٨٦٢٤	١٩,٠٣٪	٣٧٦٢٦٨	-١,٥٤٪	٢٦٧٨١	٣٤٧٦٤٤	٧,٦١٪	٢٠,٨٩٪
١٩٧٩	٣٥٧٧٢	٢٤,٩٧٪	٤٦٢٨٥٧	٢٣,٠١٪	٣٨٣٦٠	٤٢٧٠٨٥	٧,٧٣٪	١,٥٩٪
١٩٨٠	٥١١٢٨	٤٢,٩٣٪	٥٤٠٣٧٤	١٦,٧٥٪	٥١٣٣٩	٤٨٩٢٤٦	٩,٤٦٪	٢٢,٤٢٪
١٩٨١	٨٢١٩٠	٦٠,٧٥٪	٧٧٤٩٥٢	٤٣,٤١٪	٧٣٦٠٦	٦٩٢٧٦٢	١٠,٦١٪	١٢,٠٩٪
١٩٨٢	٩٠٧٧٨	١٠,٤٥٪	٧٨٩٩٩٥	١,٩٤٪	٧٨٩٤٦	٦٩٩٢١٧	١١,٤٩٪	٨,٣٥٪
١٩٨٣	٧٥٣٠٠	-١٧,٠٥٪	٧٨٣٥٤٧	-٠,٨٢٪	٥٠٤٩٦	٧٠٨٢٤٧	٩,٦١٪	-١٦,٣٧٪
١٩٨٤	١٤٣٣٠٣	٩٠,٣١٪	٧٧٢٥٣٩	-١,٤٠%	٢٩٦٠٥	٦٢٩٢٣٦	١٨,٥٥٪	٩٣,٠٢٪
١٩٨٥	١٢٩١٣٤	-٩,٨٩٪	٧٧٤٢٤٩	٠,٢٢٪	٥٥٥٤٠	٦٤٥١١٥	١٦,٦٨٪	-١٠,٠٩٪
١٩٨٦	١٠٢٤٤١	-٢٠,٦٧٪	٦٦٦٣٣٥	-١٣,٩٤٪	٣٠٤١٤	٥٦٣٨٩٤	١٥,٣٧٪	-٧,٨٢٪
١٩٨٧	١٣٤٥١٠	٣١,٣٠٪	٧٠٧٨١٦	٦,٢٣٪	٦٦٨١٤	٥٧٣٣٠٦	١٩,٠٠٪	٢٣,٦١٪
١٩٨٨	١٥٧٧٩٨	١٧,٣١٪	٧٩٦٨٠٠	١٢,٥٧٪	٥٦٧٠٨	٦٣٩٠٠٢	١٩,٨٠٪	٤,٢١٪
١٩٨٩	٢٧٥٥٢٦	٧٤,٦١٪	٩٤٤٧١٩	١٨,٥٦٪	١٠٣٥١٦	٦٦٩١٩٣	٢٩,١٦٪	٤٧,٢٧٪
المتوسط	-	٢٢,٦٨٪	-	٧,٨٦٪	-	٥٦٤٤٠٦	١٢,٦٨٪	١٣,٨١٪
١٩٩٠	٣٣١٠٠٢	٢٠,١٣٪	١٣٣٥٣٥١	٤١,٣٥٪	٤١٨١٩	١٠٠٤٣٤٩	٢٤,٧٩٪	-١٥,٠١٪
١٩٩١	٣٠٧٢٠٣	-٧,١٩٪	١٣٠٤٤٣٧	-٢,٣٢٪	١٧٢١١٨	٩٩٧٢٣٤	٢٣,٥٥٪	-٤,٩٩٪
١٩٩٢	٣٥٠٣٢٥	١٤,٠٤٪	١٨٢٢٠٤٠	٣٩,٦٨٪	١٩٥٥٤٨	١٤٧١٧١٥	١٩,٢٣٪	-١٨,٣٦٪
١٩٩٣	٤١٠٨٨٣	١٧,٢٩٪	٢٠٢٨٤٦٨	١١,٣٣٪	١٧٣٣٨٠	١٦١٧٥٨٥	٢٠,٢٦٪	٥,٣٥٪
١٩٩٤	٥٠٨٣٥٧	٢٣,٧٢٪	١٩٤٠٣٠٠	-٤,٣٥٪	٢٠١٢٠٩,٩	١٤٣١٩٤٣	٢٦,٢٠٪	٢٩,٣٥٪
١٩٩٥	٦٦١١٧١	٣٠,٠٦٪	١٩٦١٨٠٢	١,١١٪	٢٣٦٥٤٧,٢	١٣٠٠٦٣١	٣٣,٧٠٪	٢٨,٦٣%
١٩٩٦	٦٠٩٢٢٤	-٧,٨٦٪	٢٢٣٧٢٩٧	١٤,٠٤٪	٢٤٨٢٩١,٣	١٦٢٨٠٧٣	٢٧,٢٣٪	-١٩,٢٠٪
١٩٩٧	٦٤٥٦٣٧	٥,٩٨٪	٢١٩٣١٦٧	-١,٩٧٪	٢٣٤١٦٠,٨	١٥٤٧٥٣٠	٢٩,٤٤٪	٨,١١٪
١٩٩٨	٦٣٦٩٩٠	-١,٣٤٪	٢١٤٦٢٧٩	-٢,١٤٪	٢٣١٤٥٨,٤	١٥٠٩٢٨٩	٢٩,٦٨٪	٠,٨٢٪
١٩٩٩	٦٨٣٩٣١	٧,٣٧٪	١٩٩٨١٤٣	-٦,٩٠٪	٢٤٧٢٧٤,٢	١٣١٤٢١٢	٣٤,٢٣٪	١٥,٣٣٪
المتوسط	-	١٧,٤٧٪	-	١١,٢٠٪	-	١٢٤٩٢٦٨	٢٥,٠٨٪	٦,٨٩٪
٢٠٠٠	٧٤٤٠٦٣	٨,٧٩٪	٢٤٢٤٢٦٢	٢١,٣٣٪	٢٦٥٧٠٥,٢	١٦٨٠١٩٩	٣٠,٦٩٪	-١٠,٣٣٪
٢٠٠١	١٠٠٣٤٩٣	٣٤,٨٧٪	٢٦٣٣٢٤٦	٨,٦٢٪	٢٧٤٢١٥	١٦٢٩٧٥٣	٣٨,١١٪	٢٤,١٦٪
٢٠٠٢	١١٨٩٧٥٧	١٨,٥٦٪	٢٧٣٨٤٨٠	٤,٠٠٪	٤٠٦٩٣٥,٧	١٥٤٨٧٢٣	٤٣,٤٥٪	١٤,٠١٪
٢٠٠٣	١٢٩٥٤٠٩	٨,٨٨٪	٣٠٥٨٨٩٢	١١,٧٠٪	٤٨٧٥٠٣,١	١٧٦٣٤٨٣	٤٢,٣٥٪	-٢,٥٢٪
٢٠٠٤	١٨٤٤٧٩٣	٤٢,٤١٪	٤٣٢٨٦٦٩	٤١,٥١٪	٤٣١٨٩٢,٦	٢٤٨٣٨٧٦	٤٢,٦٢٪	٠,٦٤٪
٢٠٠٥	٢٠٢٦٧٥١	٩,٨٦٪	٥٣٩٢١١٢	٢٤,٥٧٪	٤٧٩٢٦٥,٥	٣٣٦٥٣٦١	٣٧,٥٩٪	-١١,٨٠٪
٢٠٠٦	٢٣٢٢٧١٦	١٤,٦٠٪	٥٨٧٣٨٦٣	٨,٩٣٪	٧٦٠٤٨٨,٥	٣٥٥١١٤٧	٣٩,٥٤٪	٥.٢٠٪
٢٠٠٧	٢٤٤٠٢١٨	٥,٠٦٪	٧١٣٢٠٧٧	٢١,٤٢٪	٨٧٩٨٣٦,٦	٤٦٩١٨٥٩	٣٤,٢١٪	-١٣,٤٨٪
٢٠٠٨	٣٠٩٨٤٧٧	٢٦,٩٨٪	٨٨١٩٠٤٥	٢٣,٦٥٪	١٢٠١٥٩٨,٤	٥٧٢٠٥٦٨	٣٥,١٣٪	٢,٦٩٪
٢٠٠٩	٢٥٨٧٨٥٦	-١٦,٤٨٪	٧٧٦٩٤٣٩	-١١,٩٠٪	٩٤٦٨٢٤,٤	٥١٨١٥٨٣	٣٣,٣١٪	-٥,٢٠٪
المتوسط	-	١٤,٨٦٪	-	١٣,١٨٪	-	٢٨٤٨٣٣٦	٣٦,٣٦٪	٢,١٣%

- نسبة تغطية الصادرات للمستوردات (EMR) = الصادرات / المستوردات
- المصدر : نشرات البنك المركزي ، اعداد مختلفه
- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

جدول رقم (٦)
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات لفروع قطاع الصناعة التحويلية

السنوات	المواد الغذائية	المشروبات التبغ	الوقود المعدني	زيوت ودهون	مواد كيميائية	منتجات دوائية	الاسمدة	الات ومعدات نقل	ملابس واحذية	مصنوعات اخرى
١٩٧٧	٦,٤١٪	٤٢,٠٤٪	٠,١٢٪	١١,٨١٪	٢٢,٥١٪	٢٥,٥٨٪	١,٠١٪	٠,٥٠٪	٠,٢٠٪	١٠,١٤٪
١٩٧٨	٢,٤٩٪	٣٣,٩٢٪	٠,٥٨٪	١٨,٩٩٪	٢٩,١٩٪	٣٣,٤٣٪	٠,٠٠٪	٠,٧٧٪	٠,١٤٪	١٣,١٩٪
١٩٧٩	٢,٩٤٪	٧٧,٤٧٪	٠,٢١٪	١٧,٤٢٪	٢٣,٥٥٪	٣٣,٨٢٪	٠,٠٠٪	١,٠٩٪	٠,٠٧٪	١١,٣٩٪
١٩٨٠	٥,٠٨٪	١٠٥,٩٨٪	٣,٦٢٪	١٨,٦٢٪	٢٧,٨٧٪	٣٦,٧٢٪	٠,٠٠٪	١,٢٠٪	٠,٠٠٪	١٤,٠٠٪
١٩٨١	٢,٩١٪	١٢٨,٨١٪	٥,١٨٪	٣٨,٣٢٪	٣٥,٥٤٪	٥٢,٩٨٪	٠,٠٠٪	١,١٦٪	١٢,٧٥٪	١٨,٨٤٪
١٩٨٢	٥,٥١٪	١١٤,١٩٪	٢,٣٩٪	١١,٢٦٪	٤٢,٦٩٪	٦٩,٨١٪	٨٠٢,١٦٪	١,٠٠٪	١٩,٤١٪	١٧,٩٢٪
١٩٨٣	٤,٣١٪	٤٣,٥٦٪	٠,٧٧٪	٢٨,٧٩٪	٦٣,٦٧٪	٧١,٩٨٪	٧٤٧,٧٩٪	٠,٧٦٪	٧,٣٨٪	٧,٩٢٪
١٩٨٤	٩,٣١٪	٥٥,٥١٪	٠,١١٪	١٠,٧٢٪	٨٤,٦٥٪	٨١,١٠٪	١٥٢٧,٥٩٪	٠,٩١٪	٤١,٧٦٪	١٥,١٣٪
١٩٨٥	١٥,٦١٪	٤٧,٩٩٪	٠,٠٣٪	١,٧٣٪	٧٥,٣٤٪	٨٧,١٢٪	٩٨٥,٦٠٪	٠,٩٧٪	٤٤,٢٥٪	١٤,٢٧٪
١٩٨٦	١٦,٠٨٪	٢٠,٨٣٪	٠,٦١٪	١٦,٠٨٪	٧٢,٧٤٪	٨٥,٥٠٪	٦٣٠,٤٩٪	٠,٨٠٪	٣,٣٢٪	١٠,٤٩٪
١٩٨٧	١٠,٩٣٪	٣٧,٩٧٪	٠,٩٢٪	٥,٤٥٪	٧٦,٢٩٪	٩٤,٨٤٪	٥١٨,١٠٪	١,٣٢٪	٦,٥٣٪	١٨,٠٠٪
١٩٨٨	٨,٧٦٪	٢١,٨١٪	١,١٠٪	٥,٨٢٪	٩١,١٧٪	٧٥,١٧٪	١١٤٢,٩٩٪	١,٦١٪	١٧,٦١٪	١٦,٤٩٪
١٩٨٩	٧,٥٣٪	٦٠,٨٤٪	١,٣٠٪	١٥,٤٢٪	٥٣,٧٧٪	٦٢,٣٤٪	٥٢٩,٦٥٪	١,٠١٪	١٢,٧٩٪	٢٤,٠٢٪
المتوسط	١٠,٤٣٪	٣٢,١٣٪	٠,٠١٪	٣٣,٩٩٪	١١٦,١٣٪	٨٠,٠٥٪	١٣٥١,٧٤٪	٤,٢١٪	٤٦,٢٧٪	١٤,٧٥٪
١٩٩٠	٤,٧٠٪	٤٥,٥١٪	٠,٠١٪	٢,٩٤٪	٩٩,٣٥٪	١٠٨,٣٣٪	١٤٩٨,٣٠٪	٤,٣٧٪	٣٢,٠٥٪	٢٥,٧٧٪
١٩٩١	٨,٦٩٪	٧٧,٥٤٪	٠,٠٣٪	٩,٧٧٪	٨٠,٩٣٪	٨٩,٥٢٪	١٢٦٧,٥٣٪	٢,٤٩٪	٣٣,٩٨٪	١٩,٨٦٪
١٩٩٢	٩,٦٤٪	٥٢,٩٣٪	٠,٠١٪	٤,٩٣٪	٨٠,٢٠٪	٩٧,٠٦٪	٥٩٢,٦٩٪	٢,١٨٪	٢٢,٣٨٪	١٧,٢٧٪
١٩٩٣	١٧,٣٥٪	٣٧,٩٤٪	٠,٠٥٪	٤,٠٣٪	٧٨,٦٤٪	١٠٤,٦١٪	٧٢٩,٦٧٪	٣,٥٢٪	٣١,٣١٪	١٨,٧٠٪
١٩٩٤	٤,٥٧٪	٢٩,٣٣٪	٠,١٠٪	٧٦,٠٠٪	٩٣,٧٣٪	١٣٥,٧٩٪	١٢٥٦,٥٩٪	٦,٧٤٪	٣٦,٢٥٪	١٩,٩٦٪
١٩٩٥	٧,٩٩٪	٥٢,٦٩٪	٠,١١٪	١٥٥,٢٤٪	٩٥,١٠٪	٩٧,٣٧٪	١٤٠٤,٦٢٪	٧,٢٣٪	٥١,٠٨٪	١٩,٠٥٪
١٩٩٦	٤,٦٠٪	٣٤,٠٩٪	٠,١٣٪	٨٧,٤٢٪	١٠٠,٦٣٪	١١٩,٩١٪	١٤٨٧,٢٥٪	٣,١٠٪	٧٢,٣٥٪	٢١,٦٧٪
١٩٩٧	٦,٨٤٪	٢٢,١١٪	٠,١٦٪	٨٩,٥٨٪	٩٩,٠٥٪	١٤١,٣٠٪	١٠٦٧,٧٠٪	٤,٢٦٪	٧٦,١٢٪	٢٢,٨٢٪
١٩٩٨	٨,٤٣٪	٢٥,٨١٪	٠,٢٠٪	١٠٣,٥٢٪	٩٣,٣٩٪	١٠١,٤٧٪	٩٥١,٧٢٪	٥,٨٤٪	٨٤,٦١٪	٢٣,١٢٪
١٩٩٩	٨,٣٣٪	٤١,٠١٪	٠,٠٨٪	٥٦,٧٤٪	٩٣,٧١٪	١٠٧,٥٤٪	١١٦٠,٧٨٪	٤,٣٩٪	٤٨,٦٤٪	٢٦,٣٢٪
المتوسط	١١,٠٦٪	١١,٢٤٪	٠,١٥٪	١١٠,٠١٪	١٠٥,٤٨٪	٩٧,٨٦٪	٨٠٩,١٩٪	٩,٣٨٪	٧١,٦٤٪	٢١,٤٥٪
٢٠٠٠	١٠,٦٢٪	٢٦,٠٤٪	٠,٢٩٪	١١٢,١١٪	٩٩,٣٠٪	١٠٧,٥٨٪	٦٣٣,٦٧٪	٧,٤٤٪	١٥١,٨٦٪	٢٣,٣٣٪
٢٠٠١	١٣,٣٥٪	٦٩,٠٥٪	٠,٥١٪	١٠٩,٣٠٪	٩٠,٩٧٪	١١٦,٠٣٪	٧٤٣,٦٦٪	١٣,٠٩٪	٣٧٦,٩٨٪	٢٥,٧٣٪
٢٠٠٢	٩,٤١٪	٦٩,٤٩٪	٠,٣٠٪	١١٥,٨٩٪	٩٧,٣٨٪	١١٤,٧٢٪	٧٥٨,٠٨٪	١١,٣٦٪	٤٦٧,٧٦٪	٢٢,٣٧٪
٢٠٠٣	١٠,٦٣٪	٧٥,٧١٪	١٠,٨٢٪	٥٧,٧٣٪	٨٧,٥٢٪	٨٨,٢٢٪	٨٦١,٩٤٪	٨,٣٧٪	٥٧١,٥٧٪	٢٠,١٥٪
٢٠٠٤	١٣,٠٠٪	٦٢,٩٤٪	١١,٥٦٪	٧٦,٨١٪	٨٨,٤٩٪	٩٤,٧٧٪	١٣٤٥,٢٢٪	٧,٨٣٪	٦٦٣,٠٥٪	١٩,٢٦٪
٢٠٠٥	١٩,٧٤٪	٥٧,١٢٪	٢,٥٥٪	٦٦,٤٧٪	٨٧,٩٢٪	١٠٦,٣٢٪	٩٢٤,٩٠٪	٦,٨٠٪	٥٣٣,٠٩٪	١٩,١٣٪
٢٠٠٦	١٥,٥٠٪	٧٣,٧١٪	١٢,٨٣٪	٦٧,٥٠٪	٨٨,١٤٪	١٠١,٣١٪	١٣٦٢,٣٧٪	٧,٨٥٪	٤٣٤,٢٩٪	٢٠,٤٨٪
٢٠٠٧	١٤,٥٨٪	٧٤,١٤٪	٩,١٥٪	١٩,٧٠٪	٨٥,٥١٪	١٢١,٠٣٪	١٤٨٦,٧٩٪	٦,٨٢٪	٣٦١,٨٩٪	١٩,٠١٪
٢٠٠٨	١٧,٣٥٪	٨٠,٠٠٪	٨,٩٣٪	١٠,٢٣٪	١٠٦,٦٦٪	١٠٩,٩٣٪	٢٣٠٢,٩٨٪	٨,٣١٪	٢٧٢,٣١٪	٢٠,٥٨٪
٢٠٠٩	٢١,٩١٪	٥٩,٥٥٪	٤,٩١٪	٥,٢٠٪	٨٢,٠٩٪	١٠٨,٩٢٪	١٢٨٠,٧٤٪	٧,٧٠٪	٢٣٧,٧١٪	٢٧,٢٦٪
المتوسط	١٤,٢٩٪	٥٩,٩١٪	٥,٦٣٪	٦٨,٢٧٪	٩٢,٦٨٪	١٠٦,٠٦٪	١١٣٧,٢٣٪	٨,٦٣٪	٣٧٦,٥٦٪	٢١,٧٣٪

- المصدر : نشرات البنك المركزي، اعداد مختلفه
- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

جدول رقم (٧)

مؤشرات الميزان التجاري في قطاع الصناعة التحويلية   مليون دينار

السنوات	ex+im	EX+IM	Y	EX+IM/Y	ex+im/Y
١٩٧٧	٤٠٦,٢١٤	٥١٤,٧٧١	٦٩٠,٤	٧٤,٥٦%	٥٨,٨٤٪
١٩٧٨	٤٠٤,٨٩٢	٥٢٢,٩٥٦	٧٩٥,٤	٦٥,٧٥٪	٥٠,٩٠٪
١٩٧٩	٤٩٨,٦٢٩	٦٦٨,٢٢٥	٩٨٢,٥	٦٨,٠١٪	٥٠,٧٥٪
١٩٨٠	٥٩١,٥٠٢	٨٣٦,٠٨٤	١١٦٤,٨	٧١,٧٨٪	٥٠,٧٨٪
١٩٨١	٨٥٧,١٤٢	١٢١٦,٥٣١	١٤٤٨,٧	٨٣,٩٧٪	٥٩,١٧٪
١٩٨٢	٨٨٠,٧٧٣	١٣٢٨,٠٧٤	١٦٤٩,٩	٨٠,٤٩٪	٥٣,٣٨٪
١٩٨٣	٨٥٨,٨٤٧	١٢٦٣,٣٩٥	١٧٨٦,٦	٧٠.٧٢٪	٤٨,٠٧٪
١٩٨٤	٩١٥,٨٤٢	١٣٣٢,٣٩٥	١٩٠٩,٧	٦٩,٧٧٪	٤٧,٩٦٪
١٩٨٥	٩٠٣,٣٨٣	١٣٢٩,٧٩١	١٩٧٠,٥	٦٧,٤٨٪	٤٥,٨٥٪
١٩٨٦	٧٦٨,٧٧٦	١٠٧٥,٨١٤	٢٢٤٠,٥	٤٨,٠٢٪	٣٤,٣١٪
١٩٨٧	٨٤٢,٣٢٦	١١٦٤,٣٢٨	٢٢٨٦,٧	٥٠,٩٢٪	٣٦,٨٤٪
١٩٨٨	٩٥٤,٥٩٨	١٣٤٧,٢٥٨	٢٣٤٩,٥	٥٧,٣٤٪	٤٠,٦٣٪
١٩٨٩	١٢٢٠,٢٤٥	١٧٦٤,١٦٩	٢٤٢٥,٤	٧٢,٧٤٪	٥٠,٣١٪
المتوسط				٦٧,٨١٪	٤٨,٢٩٪
١٩٩٠	١٦٦٦,٣٥٣	٢٣٣٨,٠٨١	٢٧٦٠,٩	٨٤,٦٩٪	٦٠,٣٦٪
١٩٩١	١٦١١,٦٤	٢٣٠٩,٠٩	٢٩٥٨	٧٨,٠٦٪	٥٤,٤٨٪
١٩٩٢	٢١٧٢,٣٦٥	٢٨٤٧,٧٥٧	٣٦١١,٦	٧٨,٨٥٪	٦٠,١٥٪
١٩٩٣	٢٤٣٩,٣٥١	٣١٤٤,٩٠٧	٣٨٨٥,٢	٨٠,٩٥٪	٦٢,٧٩٪
١٩٩٤	٢٤٤٨,٦٥٧	٣١٥٦,٥٠٢	٤٣٥٩.٢	٧٢,٤١٪	٥٦,١٧٪
١٩٩٥	٢٦٢٢,٩٧٣	٣٥٩٤,٧٨٤	٤٧١٤,٧	٧٦,٢٥٪	٥٥,٦٣٪
١٩٩٦	٢٨٤٦,٥٢١	٤٠٨٣,٣٥٧	٤٩١٢,٢	٨٣,١٣٪	٥٧,٩٥٪
١٩٩٧	٢٨٣٨,٨٠٤	٣٩٧٥,٢٤٩	٥١٣٧,٤	٧٧,٣٨٪	٥٥,٢٦٪
١٩٩٨	٢٧٨٣,٢٦٩	٣٧٦٠,٧٥٦	٥٦٠٩,٩	٦٧,٠٤٪	٤٩,٦١٪
١٩٩٩	٢٦٨٢,٠٧٤	٣٦٨٦,٥٦	٥٧٧٨,٢	٦٣,٨٠٪	٤٦,٤٢٪
المتوسط				٧٦,٢٥٪	٥٥,٨٨٪
٢٠٠٠	٣١٦٨,٣٢٥	٤٣٤٠,٢٢١	٥٩٩٨,٥	٧٢,٣٦٪	٥٢,٨٢٪
٢٠٠١	٣٦٣٦,٧٣٩	٤٨٠٦,١	٦٣٦٣,٧	٧٥,٥٢٪	٥٧,١٥٪
٢٠٠٢	٣٩٢٨,٢٣٧	٥١٥٥,٩٠٨	٦٧٩٤	٧٥,٨٩٪	٥٧,٨٢٪
٢٠٠٣	٤٣٥٤,٣٠١	٥٧٤٧,٠٨٣	٧٢٢٨,٧	٧٩,٥٠٪	٦٠,٢٤٪
٢٠٠٤	٦١٧٣,٤٦٢	٨١٠٥,٨٦٧	٨٠٩٠,٧	١٠٠,١٩٪	٧٦,٣٠٪
٢٠٠٥	٧٤١٨,٨٦٣	١٠٠١٣.٠٩	٨٩٢٥,٤	١١٢,١٩٪	٨٣,١٢٪
٢٠٠٦	٨١٩٦,٥٧٩	١١١١٧,٠٤	١٠٦٧٥,٤	١٠٤,١٤٪	٧٦,٧٨٪
٢٠٠٧	٩٥٧٢,٢٩٥	١٢٩٠٥,٩	١٢١٣١,٢	١٠٦,٣٩٪	٧٨,٩١٪
٢٠٠٨	١١٩١٧,٥٢	١٦٤٩٢,٠١	١٥٥٩٣,٤	١٠٥,٧٦٪	٧٦,٤٣٪
٢٠٠٩	١٠٣٥٧,٣	١٣٦٨٦,٨٦	١٦٩١٢,٢	٨٠,٩٣٪	٦١,٢٤٪
المتوسط				٩١,٢٩٪	٦٨,٠٨٪

- المصدر : نشرات البنك المركزي

EX : الصادرات الجمالية

IM : المستوردات الكلية

ex: الصادرات في قطاع الصناعة التحويلية

im : المستوردات في قطاع الصناعة التحويلية

النسب تم احتسابها من قبل الباحث

ملحق رقم (٤)

نتائج الاختبارات القياسية لمؤشر نسبة هامش الربح

١ - اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: ٠٣/٠٩/١٢ Time: ١٤:١٥
Sample (adjusted): ١٩٧٩ ٢٠٠٩
Included observations: ٣١ after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq١	CointEq٢	CointEq٣	CointEq٤
LNPCM(-١)	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
LNOPENNESS(-١)	٠,٠٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
LNOP(-١)	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
LNREER(-١)	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠٠
LNTC(-١)	١,٠٠٩٠٧٦	-١,٠٨٤٩٧٨	٣,٤٥٩٦٨٦	٢,٤٨٣٤٦٠
	(٠,٤٢٢٢٦)	(٠,٢٤٥٩٤)	(١,٥٨٣٢٤)	(١,١٧٧٤٠)
	[٢,٣٨٩٦٩]	[-٤,٤١١٦٤]	[٢,١٨٥٢٠]	[٢,١٠٩٢٨]
@TREND(٧٦)	-٠,١١١٥٤٤	٠,١١٦٥٧٧	-٠,٤٥٠٧٤٤	-٠,٢٢٨٨٥٦
	(٠,٠٥٨٦٦)	(٠,٠٣٤١٦)	(٠.٢١٩٩٣)	(٠,١٦٣٥٥)
	[-١,٩٠١٦٣]	[٣,٤١٢٣٥]	[-٢,٠٤٩٥٠]	[-١,٣٩٩٢٧]
C	-٥,٣٧٨٩٦١	٦,٣٤٩٩٧٨	-١٩,٥٩٨٧٦	-١٨,٠٧٢٨٨

Error Correction:	D(LNPCM)	D(LNOPENNESS)	D(LNOP)	D(LNREER)	D(LNTC)
CointEq١	-٠,٤٢٢٧٤٦	-٠,٤١٩٢١٢	٥,٣٠١٥٢٩	١.٤٦٧١٠١	٠,٣٤٣٦٥٢
	(٠,٢١٩٦٤)	(٠,٩٥٦٣٣)	(١,٢١٢٧٥)	(٠,٤٠٢٢٨)	(١,٧٠٤٠١)
	[-١,٩٢٤٧٤]	[-٠,٤٣٨٣٦]	[٤,٣٧١٤٨]	[٣,٦٤٦٩٩]	[٠,٢٠١٦٧]
CointEq٢	٠,٣٦٢٦٢٢	-٠,٠٣٢٠٧٦	-١,٣٥١٧٦٧	-٠,٣٣٧٠٢٢	٠,٢٦٥٧٧٩
	(٠,١٠٥٣٧)	(٠,٤٥٨٧٨)	(٠,٥٨١٨٠)	(٠,١٩٢٩٩)	(٠,٨١٧٤٧)
	[٣,٤٤١٥٠]	[-٠,٠٦٩٩٢]	[-٢,٣٢٣٤٣]	[-١,٧٤٦٣٥]	[٠,٣٢٥١٢]
CointEq٣	-٠,٠٠٧٨٩٢	-٠,١٤٥٨٨١	-١,٠٨٢٧١٢	-٠,٣٣٩٥٩٩	٠,١٢٨٨٤٨
	(٠,٠٥٢٢١)	(٠,٢٢٧٣٢)	(٠,٢٨٨٢٧)	(٠,٠٩٥٦٢)	(٠,٤٠٥٠٤)
	[-٠,١٥١١٧]	[-٠,٦٤١٧٥]	[-٣,٧٥٥٨٩]	[-٣,٥٥١٥٢]	[٠,٣١٨١١]
CointEq٤	٠,٢٤٤٣١١	٠,٢٣١٥٤٧	-٠,٧٣٢٨٦٩	-٠,١١١٨٥٢	-٠,٤٢٨٨٩٤
	(٠,٠٤٨٩٩)	(٠,٢١٣٣١)	(٠,٢٧٠٥٠)	(٠,٠٨٩٧٣)	(٠,٣٨٠٠٨)
	[٤,٩٨٦٩٨]	[١,٠٨٥٥٠]	[-٢,٧٠٩٢٨]	[-١,٢٤٦٥٧]	[-١,١٢٨٤٤]
D(LNPCM(-١))	-١,١٠٦٧٣٣	-٠,٧٠٩٨٢٩	-١,١٦٧٧٤٨	-٠,١٥٢٨٢٧	-٠,٠٩١٤٥٦
	(٠,٢٨٩١٠)	(١,٢٥٨٨٠)	(١,٥٩٦٣٣)	(٠,٥٢٩٥١)	(٢,٢٤٢٩٦)
	[-٣,٨٢٨١٤]	[-٠,٥٦٣٨٩]	[-٠,٧٣١٥٢]	[-٠,٢٨٨٦٢]	[-٠,٠٤٠٧٧]
D(LNPCM(-٢))	-٠,٥٥٤١٠٧	-٠,٤٦٢٠٧٠	١,٤٩٦٢٣٨	٠,٠٦٣٢٨٠	-٠,١٩٤٤٣٤
	(٠,٢٥٧٥٢)	(١,١٢١٢٥)	(١,٤٢١٩٠)	(٠,٤٧١٦٥)	(١,٩٩٧٨٨)
	[-٢,١٥١٧٤]	[-٠,٤١٢١٠]	[١,٠٥٢٢٨]	[٠,١٣٤١٧]	[-٠,٠٩٧٣٢]

D(LNOPENNESS(-١))	-٠,٢٦٤٣٠٠	-٠,٣٣٤٤٢١	١,٤٥٩١٣٨	٠,١٨١٧٢٧	-٠,٠٢٢٥٧١
	(٠,١٠٤١٣)	(٠,٤٥٣٤١)	(٠,٥٧٤٩٩)	(٠,١٩٠٧٣)	(٠,٨٠٧٩١)
	[-٢,٥٣٨٠٧]	[-٠,٧٣٧٥٦]	[٢,٥٣٧٦٧]	[٠,٩٥٢٨١]	[-٠,٠٢٧٩٤]
D(LNOPENNESS(-٢))	-٠,١١٤١٥٧	-٠,٢٥١٠٥٠	٠,٦٢٠٦٥١	٠,٠٢٧٧٠٤	٠,٠٩٠٦٣٠
	(٠,٠٧٦٠٥)	(٠,٣٣١١٢)	(٠,٤١٩٩١)	(٠,١٣٩٢٨)	(٠,٥٩٠٠٠)
	[-١,٥٠١١٣]	[-٠,٧٥٨١٨]	[١,٤٧٨٠٧]	[٠,١٩٨٩٠]	[٠,١٥٣٦١]
D(LNOP(-١))	-٠,١٥٤٣١٠	٠,٠٥٠٢٣٧	٠,٦٥٧٦٠٩	٠,٢٣٢٣٦٨	٠,١٠٩٩٠٣
	(٠,٠٦٤٩٠)	(٠,٢٨٢٦٠)	(٠,٣٥٨٣٨)	(٠,١١٨٨٨)	(٠,٥٠٣٥٥)
	[-٢,٣٧٧٥١]	[٠,١٧٧٧٧]	[١,٨٣٤٩٦]	[١,٩٥٤٧١]	[٠,٢١٨٢٦]
D(LNOP(-٢))	-٠,٠٢٢٩٦٤	٠,٠٩٢٢٦٨	٠,٩٩١٠١٥	٠,٢٤١٠٦٤	-٠,١٢٣١٥٤
	(٠,٠٦١٧٧)	(٠,٢٦٨٩٥)	(٠,٣٤١٠٦)	(٠,١١٣١٣)	(٠,٤٧٩٢٢)
	[-٠,٣٧١٧٨]	[٠,٣٤٣٠٧]	[٢,٩٠٥٦٦]	[٢,١٣٠٨١]	[-٠,٢٥٦٩٩]
D(LNREER(-١))	-٠,٥٧٤٢٩٠	-٠,٨٣٨٦٠٤	-١,١٦٧٨٣١	٠,٠٣٦٧٣٦	-٠,٥٨٤٤٩٤
	(٠,١٣٢٥٨)	(٠,٥٧٧٢٧)	(٠,٧٣٢٠٦)	(٠,٢٤٢٨٣)	(١,٠٢٨٥٩)
	[-٤,٣٣١٦٦]	[-١,٤٥٢٧١]	[-١,٥٩٥٢٨]	[٠,١٥١٢٩]	[-٠,٥٦٨٢٥]
D(LNREER(-٢))	-٠,٥٣٠٠١٢	-٠,٦٨٨١٠٨	٢,٠٠٨٩٦٥	٠,١٠٢٦٨٨	٠,٩٧٣٥٩١
	(٠,٢١٩٦٨)	(٠,٩٥٦٥٣)	(١,٢١٣٠١)	(٠,٤٠٢٣٦)	(١,٧٠٤٣٧)
	[-٢,٤١٢٦١]	[-٠,٧١٩٣٨]	[١,٦٥٦١٨]	[٠,٢٥٥٢١]	[٠,٥٧١٢٣]
D(LNTC(-١))	٠,٠٣٥٨٨٣	٠,٣٢٨٨٩٦	-١,٢٤٤٠٠٤	-٠,٣٧٢٩٧٧	٠,٠٣٩٢٥٨
	(٠,٠٨٠٧٦)	(٠,٣٥١٦٥)	(٠,٤٤٥٩٤)	(٠,١٤٧٩٢)	(٠,٦٢٦٥٧)
	[٠,٤٤٤٣٠]	[٠,٩٣٥٣٠]	[-٢,٧٨٩٦٤]	[-٢,٥٢١٤٨]	[٠,٠٦٢٦٥]
D(LNTC(-٢))	-٠,٠١١٢٣٧	-٠,٠١٥٥١٩	-٠,٤٧٢٤٧٧	-٠,٠٩٢٣٣٧	٠,٠٠٢٥١٢
	(٠,٠٥٣٩١)	(٠,٢٣٤٧٢)	(٠,٢٩٧٦٦)	(٠,٠٩٨٧٤)	(٠,٤١٨٢٣)
	[-٠,٢٠٨٤٤]	[-٠,٠٦٦١٢]	[-١,٥٨٧٣١]	[-٠,٩٣٥٢٠]	[٠,٠٠٦٠١]
C	-٠,٠٢١٦٩٣	-٠,٠٨٤٣١٣	٠,١٨٤١٧١	٠,٠٠٣٣٥١	٠,١٣٣٦١٢
	(٠,٠١٢٠٥)	(٠,٠٥٢٤٥)	(٠,٠٦٦٥١)	(٠,٠٢٢٠٦)	(٠,٠٩٣٤٥)
	[-١,٨٠٠٩٢]	[-١,٦٠٧٥٥]	[٢,٧٦٩٠٢]	[٠,١٥١٩٠]	[١,٤٢٩٧٢]
R-squared	٠,٨٨٦٥٠١	٠,٥٨٧٢٨٤	٠,٧٥٩١٢٢	٠,٧٦٨٢٩٨	٠,٥٧٢٩٠٩
Adj. R-squared	٠,٧٨٧١٩٠	٠,٢٢٦١٥٧	٠,٥٤٨٣٥٤	٠,٥٦٥٥٦٠	٠,١٩٩٢٠٤
Sum sq. resids	٠,٠٠٩٢١٢	٠,١٧٤٦٤٠	٠,٢٨٠٨٥٠	٠,٠٣٠٩٠٢	٠,٥٥٤٤٦٥
S.E. equation	٠,٠٢٣٩٩٤	٠,١٠٤٤٧٥	٠,١٣٢٤٨٨	٠,٠٤٣٩٤٧	٠,١٨٦١٥٦
F-statistic	٨,٩٢٦٤٧٣	١,٦٢٦٢٥٥	٣,٦٠١٦٩٤	٣,٧٨٩٥٩٦	١,٥٣٣٠٥٠
Log likelihood	٨١,٨٩٢٥١	٣٦,٢٨٧٦٨	٢٨,٩٢٣٧٠	٦٣,١٣٢٤٤	١٨,٣٨٠٨٧
Akaike AIC	-٤,٣١٥٦٤٦	-١,٣٧٣٣٩٩	-٠,٨٩٨٣٠٣	-٣,١٠٥٣١٩	-٠,٢١٨١٢٠
Schwarz SC	-٣,٦٢١٧٨١	-٠,٦٧٩٥٣٤	-٠,٢٠٤٤٣٩	-٢,٤١١٤٥٤	٠,٤٧٥٧٤٤
Mean dependent	-٠,٠٠٤٠٩٢	٠,٠٠٥٩٦٦	٠,٠٧٣٦١٧	-٠,٠٢٤٦٨٨	٠,١٣٢٠٥٢
S.D. dependent	٠,٠٥٢٠١٣	٠,١١٨٧٦٤	٠,١٩٧١٤١	٠,٠٦٦٦٧٥	٠,٢٠٨٠٢٥

Determinant resid covariance (dof adj.)	٢,٣١E-١٣
Determinant resid covariance	٨,٤٧E-١٥
Log likelihood	٢٨٢,٢٩٦٨
Akaike information criterion	-١١,٨٢٥٦٠
Schwarz criterion	-٧.٢٤٦٠٩٤

٢ ـ اختبار عدد فترات التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNPCM LNOPENNESS LNOP LNREER LNTC
Exogenous variables: C
Date: ٠٣/٠٩/١٢ Time: ١٣:٥٦
Sample: ١٩٧٦ ٢٠٠٩
Included observations: ٣٠

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
٠	٧١,٤٤٢٠٧	NA	٨,٢٠e-٠٩	-٤,٤٢٩٤٧١	-٤,١٩٥٩٣٨	-٤,٣٥٤٧٦٢
١	١٩٦,٠٩٣٨	١٩٩,٤٤٢٨	١,١٠e-١١	-١١,٠٧٢٩٢	-٩,٦٧١٧٢٥	-١٠,٦٢٤٦٧
٢	٢٢٤,٢٢١٣	٣٥,٦٢٨١٤	١,٠٤e-١١	-١١,٢٨١٤٢	-٨,٧١٢٥٥٩	-١٠,٤٥٩٦٢
٣	٢٧٥,٣٦٦٩	٤٧,٧٣٥٨٥*	٢,٨١e-١٢	-١٣,٠٢٤٤٦	-٩,٢٨٧٩٣١	-١١,٨٢٩١١
٤	٣٢٤,٣٩١٣	٢٩,٤١٤٦٧	١,٦٣e-١٢*	-١٤,٦٢٦٠٩*	-٩,٧٢١٨٩٧*	-١٣,٠٥٧١٩*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at ٥٪ level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

٣ ـ اختبار التكامل المشترك

Date: ٠٣/٠٩/١٢ Time: ١٤:٠٦
Sample (adjusted): ١٩٨٠ ٢٠٠٩
Included observations: ٣٠ after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNPCM LNOPENNESS LNOP LNREER LNTC
Lags interval (in first differences): ١ to ٣

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	٠,٠٥ Critical Value	Prob.**
None *	٠,٩٤٢١٤٥	١٦٣,٥٢٤٣	٦٩,٨١٨٨٩	٠,٠٠٠٠
At most ١ *	٠,٦٨٣٣٦٦	٧٨,٠٢٩٦٧	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٠٠
At most ٢ *	٠,٦٠٥١٨٤	٤٣,٥٢٩٣٨	٢٩.٧٩٧٠٧	٠,٠٠٠٧
At most ٣ *	٠,٣٨٩٧٥٧	١٥,٦٤٩٣٠	١٥,٤٩٤٧١	٠,٠٤٧٤
At most ٤	٠,٠٢٧٣٦٤	٠,٨٣٢٣٧١	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٣٦١٦

Trace test indicates ٤ cointegrating eqn(s) at the ٠,٠٥ level
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠,٠٥ level
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	٠,٠٥ Critical Value	Prob.**
None *	٠,٩٤٢١٤٥	٨٥,٤٩٤٦٣	٣٣,٨٧٦٨٧	٠,٠٠٠٠
At most ١ *	٠,٦٨٣٣٦٦	٣٤,٥٠٠٢٨	٢٧,٥٨٤٣٤	٠,٠٠٥٥
At most ٢ *	٠,٦٠٥١٨٤	٢٧,٨٨٠٠٨	٢١,١٣١٦٢	٠,٠٠٤٨
At most ٣ *	٠,٣٨٩٧٥٧	١٤,٨١٦٩٣	١٤,٢٦٤٦٠	٠,٠٤٠٩
At most ٤	٠,٠٢٧٣٦٤	٠,٨٣٢٣٧١	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٣٦١٦

Max-eigenvalue test indicates ٤ cointegrating eqn(s) at the ٠,٠٥ level
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠,٠٥ level
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

٤ - اختبار Autocorrelation LM Test

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: ٠٣/٠٥/١٢ Time: ١٤:٠٧
Sample: ١٩٧٦ ٢٠٠٩
Included observations: ٣١

Lags	LM-Stat	Prob
١	٢٩,٣٥٤٢٠	٠,٢٤٩٤
٢	٢٧,٦٨٤٦٧	٠,٣٢٢٦
٣	٢٥,٧٦٠٢٧	٠,٤٢٠٥
٤	١٣,٣٧٨٠١	٠,٩٧١٥
٥	٢٣,٤٩٠٨٨	٠,٥٤٨٩
٦	٢٧,٠١٣١٤	٠,٣٥٥٢
٧	٢٥,٠٤٩٢١	٠,٤٥٩٦
٨	١٩,٩١٩٠٣	٠,٧٥١١
٩	٢٠,٨٣٢٨٠	٠,٧٠١٩
١٠	٢٥,٣٤٦٠٩	٠,٤٤٣١

Probs from chi-square with ٢٥ df.

٥ - اختبار jarque-Bera

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: ٠٣/٠٥/١٢ Time: ١٤:٠٨
Sample: ١٩٧٦ ٢٠٠٩
Included observations: ٣١

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
١	١,٩٩٧٨٩٢	٢	٠,٣٦٨٣
٢	١,٧٨٣٢١٤	٢	٠,٤١٠٠
٣	٠,٤٥٩٢١٨	٢	٠,٧٩٤٨
٤	١,٣٥٠٠١٠	٢	٠.٥٠٩٢
٥	٥,١٨٩٧٦٩	٢	٠,٠٧٤٧
Joint	١٠,٧٨٠١٠	١٠	٠,٣٧٤٩

٦ - **اختبار السببية**

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: ٠٣/٠٥/١٢ Time: ١٤:١٦
Sample: ١٩٧٦ ٢٠٠٩
Included observations: ٣١

Dependent variable: D(LNPCM)			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNOPENNESS)	٦,٥٢٠١٩٠	٢	٠,٠٣٨٤
D(LNOP)	٨,٠٩٣٢٥٦	٢	٠,٠١٧٥
D(LNREER)	٣٠,٤٤٩٧٤	٢	٠,٠٠٠٠
D(LNTC)	٠,٤٤٦٧٥١	٢	٠,٧٩٩٨
All	٧٠,٦٥٨٧٨	٨	٠,٠٠٠٠

ملحق رقم (٥)
نتائج الاختبارات القياسية لمؤشر الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج

١ - اختبار عدد فترات التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNTFP LNOPENNESS LNH LNG
Exogenous variables: C
Date: ٠٣/٠٩/١٢ Time: ٢٠:٠٦
Sample: ١٩٧٧ ٢٠٠٩
Included observations: ٢٩

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
٠	٥٦,١٩٤٩٩	NA	٣,٢١e-٠٧	-٣,٥٩٩٦٥٤	-٣,٤١١٠٦٢	-٣,٥٤٠٥٩٠
١	١١٨,٣٧٥٠	١٠٢,٩١٨٦	١,٣٥e-٠٨	-٦,٧٨٤٤٨١	-٥,٨٤١٥١٨*	-٦,٤٨٩١٥٧
٢	١٢٩,٩٣٦٠	١٥,٩٤٦٢٨	١.٩٦e-٠٨	-٦,٤٧٨٣٤٦	-٤,٧٨١٠١٤	-٥,٩٤٦٧٦٣
٣	١٤٧,٥٨٠٨	١٩,٤٧٠٠٨	٢,١٢e-٠٨	-٦,٥٩١٧٧٨	-٤,١٤٠٠٧٥	-٥,٨٢٣٩٣٦
٤	١٨١,٦٣٠١	٢٨,١٧٨٧١*	٩,٢١e-٠٩*	-٧,٨٣٦٥٥٦*	-٤,٦٣٠٤٨٣	-٦,٨٣٢٤٥٤*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at ٥٪ level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

٢ - اختبار التكامل المشترك

Date: ٠٣/٠٩/١٢ Time: ٢٠:٠٨
Sample (adjusted): ١٩٨٢ ٢٠٠٩
Included observations: ٢٨ after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNTFP LNOPENNESS LNH LNG
Lags interval (in first differences): ١ to ٤

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	٠,٠٥ Critical Value	Prob.**
None *	٠,٩٥٥٨٨٨	١٣٨,٢٣٦٥	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٠٠
At most ١ *	٠,٦٨٦٩٠٨	٥٠,٨٤٨٠٨	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠٠٠١
At most ٢ *	٠,٤٠٤٩٢٤	١٨,٣٣٢٨٦	١٥,٤٩٤٧١	٠,٠١٨٢
At most ٣	٠,١٢٦٨٧٧	٣,٧٩٩٠٢٣	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٠٥١٣

Trace test indicates ٣ cointegrating eqn(s) at the ٠,٠٥ level
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠,٠٥ level
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	٠,٠٥ Critical Value	Prob.**
None *	٠,٩٥٥٨٨٨	٨٧,٣٨٨٤٥	٢٧,٥٨٤٣٤	٠,٠٠٠٠
At most ١ *	٠,٦٨٦٩٠٨	٣٢,٥١٥٢٢	٢١,١٣١٦٢	٠,٠٠٠٨

At most ٢ *	٠,٤٠٤٩٢٤	١٤,٥٣٣٨٣	١٤,٢٦٤٦٠	٠,٠٤٥٣
At most ٣	٠,١٢٦٨٧٧	٣,٧٩٩٠٢٣	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٠٥١٣

Max-eigenvalue test indicates ٣ cointegrating eqn(s) at the ٠,٠٥ level
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠,٠٥ level
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

٣ - اختبار تحليل التباين

Variance Decomposition of LNTFP:

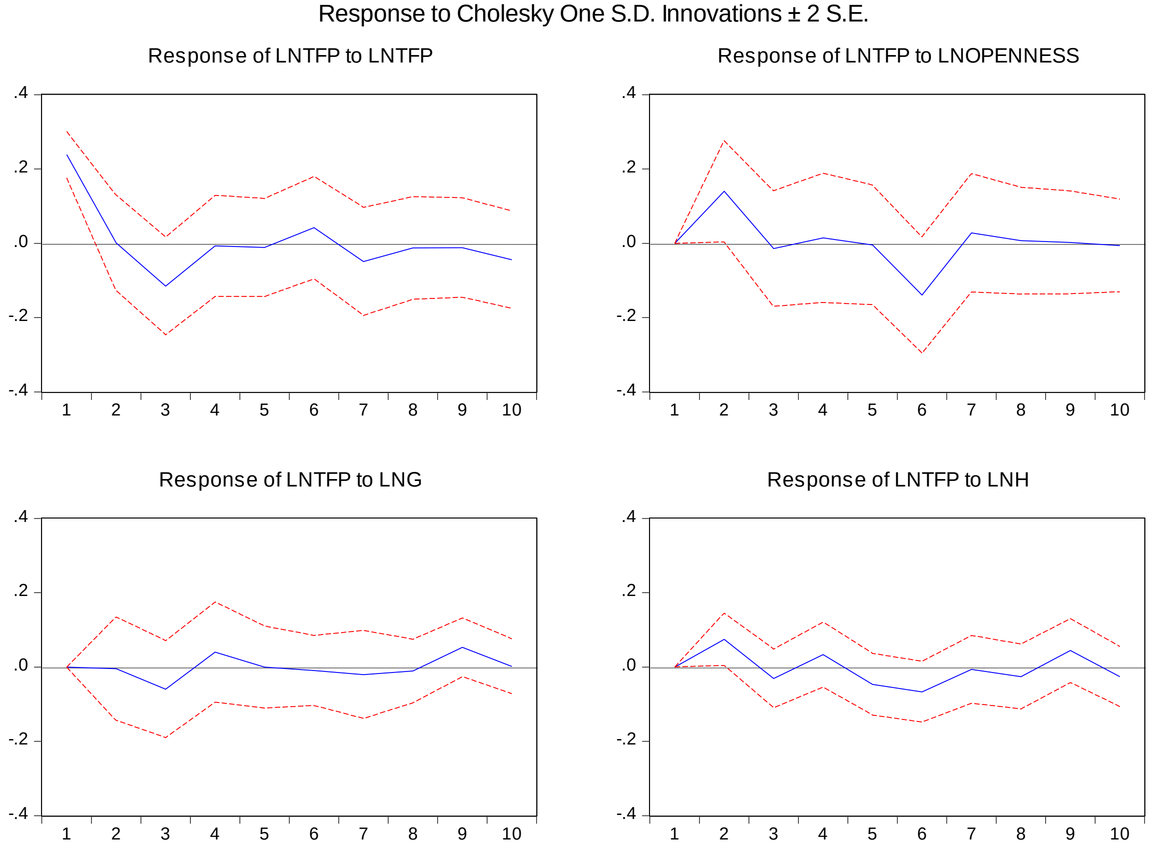
Period	S.E.	LNTFP	LNOPENNESS	LNG	LNH
١	٠,٢٣٨٥٦٠	١٠٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
٢	٠,٢٨٦٢٩٧	٦٩,٤٣٣٣١	٢٣.٧٩٨٤٣	٠,٠٢٣٨١٢	٦,٧٤٤٤٤٩
٣	٠,٣١٦٢١٣	٧٠,٢١٩٠٠	١٩,٧٢١٤٩	٣,٥٦٩٧١٣	٦,٤٨٩٧٩٥
٤	٠,٣٢٠٩٠٣	٦٨,٢٢٩٣٢	١٩,٣٥٠٥٢	٥,٠٣٣١٠٣	٧,٣٨٧٠٦١
٥	٠,٣٢٤٥٠٧	٦٦,٨٤٩٤٧	١٨,٩٤١٦٧	٤,٩٢١٩٨٨	٩,٢٨٦٨٦٧
٦	٠,٣٦١٩٧٥	٥٥,٠٦٦٧٥	٣٠,٠٢٧٣٠	٤,٠٢٤٧٤٤	١٠,٨٨١٢١
٧	٠,٣٦٦٩٤٧	٥٥,٣٧٧٠٥	٢٩,٧٨٤٧٦	٤,٢٢١٥٣٨	١٠,٦١٦٦٥
٨	٠,٣٦٨٣١٣	٥٥,٠٨٥٩١	٢٩,٥٩٨٥٤	٤,٢٧٨٨٢٣	١١,٠٣٦٧٢
٩	٠,٣٧٤٨٩٣	٥٣,٢٦٧٤٨	٢٨,٥٧١٦٣	٦,١٢٣١٠٣	١٢,٠٣٧٧٨
١٠	٠,٣٧٨٤٦٤	٥٣,٦٤٧٨١	٢٨,٠٦١٣٨	٦,٠١٠١٧١	١٢,٢٨٠٦٤

٤ - اختبار مصداقية النتائج

Variance Decomposition of LNTFP:

Period	S.E.	LNTFP	LNOPENNESS	LNH	LNG
١	٠,٢٣٨٥٦٠	١٠٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
٢	٠,٢٨٦٢٩٧	٦٩,٤٣٣٣١	٢٣,٧٩٨٤٣	٦,٦٨٢٧٩٨	٠,٠٨٥٤٦٤
٣	٠,٣١٦٢١٣	٧٠,٢١٩٠٠	١٩,٧٢١٤٩	٥,٨٩٢٢٢٩	٤,١٦٧٢٧٨
٤	٠,٣٢٠٩٠٣	٦٨,٢٢٩٣٢	١٩,٣٥٠٥٢	٦,٣٨١١٧٢	٦,٠٣٨٩٩٢
٥	٠,٣٢٤٥٠٧	٦٦,٨٤٩٤٧	١٨,٩٤١٦٧	٨,٢٣٩٥٤٦	٥,٩٦٩٣٠٨
٦	٠,٣٦١٩٧٥	٥٥,٠٦٦٧٥	٣٠,٠٢٧٣٠	٩,٧٧٧٧٤٦	٥,١٢٨٢٠٥
٧	٠,٣٦٦٩٤٧	٥٥,٣٧٧٠٥	٢٩,٧٨٤٧٦	٩,٥١٩٦٥٠	٥,٣١٨٥٣٨
٨	٠,٣٦٨٣١٣	٥٥,٠٨٥٩١	٢٩,٥٩٨٥٤	٩,٨٦٤٩٨٤	٥,٤٥٠٥٥٩
٩	٠,٣٧٤٨٩٣	٥٣,٢٦٧٤٨	٢٨,٥٧١٦٣	١٠,٣٦٤٣٩	٧,٧٩٦٤٩٧
١٠	٠,٣٧٨٤٦٤	٥٣,٦٤٧٨١	٢٨,٠٦١٣٨	١٠,٦٣٥٤٨	٧,٦٥٥٣٣١

٥ - اختبار دالة ردة الفعل



٦ - اختبار Autocorrelation LM Test

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: ٠٣/٠٩/١٢ Time: ٢٠:١٣
Sample: ١٩٧٧ ٢٠٠٩
Included observations: ٢٩

Lags	LM-Stat	Prob
١	١٧,٤١٦٦٥	٠,٣٥٩١
٢	١٤,٠٧٦٩٦	٠,٥٩٣٠
٣	١٨,٨٢٨٦٦	٠,٢٧٧٦
٤	٢٥,٥٣٨٠٤	٠,٠٦٠٩
٥	١٨,٥٢٨٠٠	٠,٢٩٣٩
٦	١٦,٤٥٥١٢	٠,٤٢١٧
٧	١٦,٣٦٥٢٧	٠,٤٢٧٨
٨	٢١,٢٥٤٤٠	٠,١٦٨٩
٩	١٥,٣٠٦٤٦	٠,٥٠٢٣
١٠	١٦,٢٤٣٠٠	٠,٤٣٦١

Probs from chi-square with ١٦ df.

٧ - ا اختبار jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
١	١٤,٤١٦٥٩	٢	٠,٠٠٠٧
٢	٦,٧٨٤١٤٨	٢	٠,٠٣٣٦
٣	٠,٣٥٣٠١٧	٢	٠,٨٣٨٢
٤	١,٧٥٠٩٣٢	٢	٠,٤١٦٧
Joint	٤٧,٧٧١٢١	٥٥	٠,٧٤٤٦

٨- اختبار السببية

Lags: ٥

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OPENNESS does not Granger Cause TFP	٢٨	٢,٣٢٥٦٨	٠,٠٨٧٩
TFP does not Granger Cause OPENNESS		٢,٧٠٨٩٨	٠,٠٥٦١
TFP١ does not Granger Cause TFP	٢٨	NA	NA
TFP does not Granger Cause TFP١		NA	NA
H does not Granger Cause TFP	٢٨	٠,٧٢٢٠٨	٠,٦١٦٠
TFP does not Granger Cause H		٨,٩٩٨٥٨	٠,٠٠٠٣
G does not Granger Cause TFP	٢٨	١,٢٦٥٨٦	٠,٣٢٣٣
TFP does not Granger Cause G		٠,٣٣٢٤٦	٠,٨٨٦٣

ملحق رقم (٦)
نتائج الاختبارات القياسية لمؤشر الميزان التجاري

١ - اختبار عدد فترات التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNT LNOPENNESS LNREER LNY LNYY
Exogenous variables: C
Date: ٠٣/٠٣/١٢ Time: ١٤:٤٣
Sample: ١٩٧٧ ٢٠٠٩
Included observations: ٢٩

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
٠	٤٠,٣٩٢٦٠	NA	٥.٩٩e-٠٨	-٢,٤٤٠٨٦٩	-٢,٢٠٥١٢٨	-٢,٣٦٧٠٣٨
١	٢١٦,٩٦٧٠	٢٨٠,٠٨٣٥	١,٧٨e-١٢	-١٢,٨٩٤٢٨	-١١,٤٧٩٨٣	-١٢,٤٥١٢٩
٢	٢٤٠,٧٠٦٦	٢٩,٤٦٩٩١	٢,٣٠e-١٢	-١٢,٨٠٧٣٥	-١٠,٢١٤٢١	-١١,٩٩٥٢١
٣	٢٨١,٩٥٠٩	٣٦,٩٧٧٦٠	١,٢٣e-١٢	-١٣,٩٢٧٦٥	-١٠,١٥٥٨٠	-١٢,٧٤٦٣٥
٤	٣٦٥,٧٣٨٧	٤٦,٢٢٧٧٦*	٧,٢٩e-١٤*	-١٧,٩٨١٩٨*	-١٣,٠٣١٤٣*	-١٦,٤٣١٥٣*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at ٥٪ level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

٢ - اختبار التكامل المشترك

Date: ٠٣/٠٣/١٢ Time: ١٤:٤٥
Sample (adjusted): ١٩٨١ ٢٠٠٩
Included observations: ٢٩ after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNT LNOPENNESS LNREER LNY LNYY
Lags interval (in first differences): ١ to ٣

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

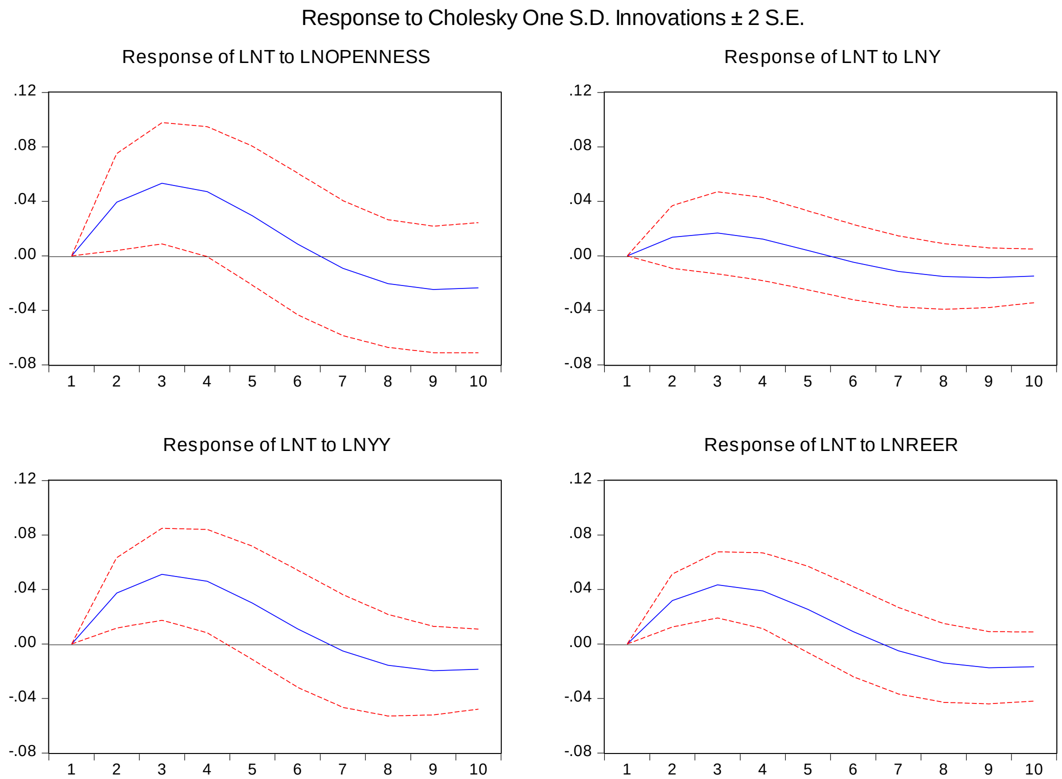
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	٠,٠٥ Critical Value	Prob.**
None *	٠,٩٧٩٤٧٧	٢٠٧,٩٥٧٨	٦٩,٨١٨٨٩	٠,٠٠٠٠
At most ١ *	٠,٨٨٠٧٩٨	٩٥,٢٥٧١٤	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٠٠
At most ٢ *	٠,٥٥٠٨٤٥	٣٣,٥٧٦٠١	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٠١٧٥
At most ٣	٠,٢٧٨٢٤٥	١٠,٣٦٤٧٨	١٥,٤٩٤٧١	٠,٢٥٣٧
At most ٤	٠,٠٣٠٨٥١	٠,٩٠٨٧٥٨	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٣٤٠٤

Trace test indicates ٣ cointegrating eqn(s) at the ٠,٠٥ level
* denotes rejection of the hypothesis at the ٠,٠٥ level
**MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	٠,٠٥ Critical Value	Prob.**
None *	٠,٩٧٩٤٧٧	١١٢,٧٠٠٦	٣٣,٨٧٦٨٧	٠,٠٠٠٠
At most ١ *	٠,٨٨٠٧٩٨	٦١,٦٨١١٤	٢٧,٥٨٤٣٤	٠,٠٠٠٠
At most ٢ *	٠,٥٥٠٨٤٥	٢٣,٢١١٢٣	٢١,١٣١٦٢	٠,٠٢٥١
At most ٣	٠,٢٧٨٢٤٥	٩,٤٥٦٠١٨	١٤,٢٦٤٦٠	٠,٢٥٠٢
At most ٤	٠,٠٣٠٨٥١	٠,٩٠٨٧٥٨	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٣٤٠٤

٣ - اختبار دالة ردة الفعل



٤ - اختبار تحليل التباين

Variance Decomposition of LNT:

Period	S.E.	LNT	LNOPENNESS	LNY	LNYY	LNREER
١	٠,١٠٣٤٥٢	١٠٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
٢	٠,١٢٧٤٨٣	٧٤,٤٠١٩٣	٩,٥٦٢٣١٨	١,١٦٣٤٦٦	٨,٦٣٨٩٩٢	٦,٢٣٣٢٩٢
٣	٠,١٥٥١٣٧	٥١,٠٥٣٤٩	١٨,٢٥٠٧٥	١,٩٦٣٥١٠	١٦,٦٩٥٥٩	١٢,٠٣٦٦٦
٤	٠,١٧٨٦٦٨	٤٤,٢٧٢٠٨	٢٠,٧٠٦٧٤	١,٩٥٣٧٦١	١٩,٢٢٧٨١	١٣,٨٣٩٦٠
٥	٠,١٩٢٠٤٨	٤٥,١٨٥٨٠	٢٠,٢٦٦٠٠	١,٧٣٣٦١٨	١٩,٠٩٧٥٩	١٣,٧١٦٩٩
٦	٠,١٩٧٣٢٤	٤٧,٣٠٦٣٨	١٩,٣٨٦٩١	١,٦٩٩٣٩٧	١٨,٤٠٥٤٧	١٣,٢٠١٨٥
٧	٠,١٩٩٥٩٩	٤٧,٨٣٥٤٩	١٩,١٥٤٢٣	١,٩٩٠٠٤٩	١٨,٠٥٥٦٥	١٢,٩٦٤٥٨
٨	٠,٢٠٢٤٣٨	٤٦,٦٣٨٨١	١٩,٦٣٣١٩	٢,٤٩٩٠٧٢	١٨,١٤٨٢٦	١٣,٠٨٠٦٨
٩	٠,٢٠٦٣٧٠	٤٤,٩٨٥٠٠	٢٠,٣٢٥٤٠	٣,٠١٠٧١٥	١٨,٣٧٠٥٨	١٣,٣٠٨٣١
١٠	٠,٢١٠٢٤١	٤٣,٨٥٥١٩	٢٠,٨٢٦٤١	٣,٣٩٥١٠٧	١٨,٤٧٤٩٨	١٣,٤٤٨٣٠

٥ - اختبار السببية

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: ٠٣/٠٣/١٢ Time: ١٤:٥٧
Sample: ١٩٧٧ ٢٠٠٩
Included observations: ٣٢

Dependent variable: LNT

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNOPENNESS	٨,٤٢٢٠٠٤	١	٠,٠٠٣٧
LNREER	١٢,٨٧٥٣٤	١	٠,٠٠٠٣
LNY	٢١,٨٣٩٩٧	١	٠,٠٠٠٠
LNYY	١٣,٨٣٠٨٧	١	٠,٠٠٠٢
All	٢٦,٩٧١٥٣	٤	٠,٠٠٠٠

٦ - اختبارات خصائص البواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: ٠٣/٠٣/١٢ Time: ١٤:٥٨
Sample: ١٩٧٧ ٢٠٠٩
Included observations: ٣٢

Lags	LM-Stat	Prob
١	٣٣,٣٩٠٢٩	٠,١٢١٦
٢	٣٠,٣٥٤٤٢	٠,٢١١٣
٣	٤٥,٢٣٥٢١	٠,٠٠٧٩
		٠,٧٨٦٢
٤	١٩,٢٢٤٩٣	
٥	٢٠,٨٩٣٣٦	٠,٦٩٨٥
٦	٣٤,٦٩٩١٦	٠,٠٩٣٨
٧	١٦,٤٨١٠٨	٠,٨٩٩٧
٨	١٧,٠٥٢١٦	٠,٨٧٩٩
٩	١٠,٧١٩٨١	٠,٩٩٤٢
١٠	٨,٤٨٣٨٢٥	٠,٩٩٩٢

Probs from chi-square with ٢٥ df.

٧ - اختبار jarque-Bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
١	٠,٦٢٢٤٥٩	٢	٠,٧٣٢٥
٢	٢,٢٦٧٦٨١	٢	٠,٣٢١٨
٣	١٤,١٧٩٠١	٢	٠,٠٠٠٨
٤	٤,١٩٣٤٧٦	٢	٠,١٢٢٩
٥	٩,٢٣٦٠٧٨	٢	٠,٠٠٩٩
Joint	٩٤,٩٥٨٠٠	١٠٥	٠,٧٤٨٦

٨ - اختبار مصداقية النتائج

			Variance Decomposition of LNT:			
Period	S.E.	LNT	LNY	LNOPENNESS	LNYY	LNREER
١	٠,١٠٣٤٥٢	١٠٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠
٢	٠,١٢٧٤٨٣	٧٤,٤٠١٩٣	١,٧٩٨٠٧٢	٨,٩٢٧٧١٢	٨,٦٣٨٩٩٢	٦,٢٣٣٢٩٢
٣	٠,١٥٥١٣٧	٥١,٠٥٣٤٩	٣,١١٠٢٨٠	١٧,١٠٣٩٨	١٦,٦٩٥٥٩	١٢,٠٣٦٦٦
٤	٠,١٧٨٦٦٨	٤٤,٢٧٢٠٨	٣,١٧٧٥٢١	١٩,٤٨٢٩٨	١٩,٢٢٧٨١	١٣,٨٣٩٦٠
٥	٠,١٩٢٠٤٨	٤٥,١٨٥٨٠	٢,٨٦٤٠٩٤	١٩,١٣٥٥٣	١٩,٠٩٧٥٩	١٣,٧١٦٩٩
٦	٠,١٩٧٣٢٤	٤٧,٣٠٦٣٨	٢,٧٥٣٣٠٧	١٨,٣٣٣٠٠	١٨,٤٠٥٤٧	١٣,٢٠١٨٥
٧	٠,١٩٩٥٩٩	٤٧,٨٣٥٤٩	٣,٠٦٣٩٣٤	١٨,٠٨٠٣٤	١٨,٠٥٥٦٥	١٢,٩٦٤٥٨
٨	٠,٢٠٢٤٣٨	٤٦,٦٣٨٨١	٣,٦٧٦٠٨٠	١٨,٤٥٦١٨	١٨,١٤٨٢٦	١٣,٠٨٠٦٨
٩	٠,٢٠٦٣٧٠	٤٤,٩٨٥٠٠	٤,٣٠٩٣٣٨	١٩,٠٢٦٧٧	١٨,٣٧٠٥٨	١٣,٣٠٨٣١
١٠	٠,٢١٠٢٤١	٤٣,٨٥٥١٩	٤,٧٨٦٣٦٨	١٩,٤٣٥١٥	١٨,٤٧٤٩٨	١٣,٤٤٨٣٠

The Effect of Trade Openness on the Competitiveness of the Manufacturing Sector in Jordan

By

Hassan Abed-alrhman Alamro

Supervisor

Dr.Saeed AL-Tarawneh,prof

Co Supervisor

Dr. Buthaina Muhtaseb

Abstract

The main goal of this study is to show the effect of trade openness on the performance and competitiveness of the manufacturing sector in Jordan through studying the effect of trade openness on the value added, price cost margin, total factor productivity, and trade balance of the manufacturing sector in Jordan.

To achieve this goal, both descriptive and econometric analyses were deployed on data series spanned over the period ١٩٧٦-٢٠٠٩. More specifically, the descriptive analysis used before-after approach, while Vector Error Correction Model and Vector Autoregressive were used as econometric techniques.

The results showed retrogression in both price cost margin and trade balance while improvements were observed in labor productivity, total factor productivity, and value added of manufacturing sector during the two periods of trade openness (١٩٩٠-١٩٩٩) and (٢٠٠٠-٢٠٠٩) in comparison with the

period preceding of trade openness (١٩٧٦-١٩٨٩). The results also showed better performance in all the Indicators of competitiveness capability of the manufacturing sector during the second millennium in comparison with the performance of these indicators during the nineties.

The econometric analysis also supported these results through the effect of trade openness on competitiveness indicators. The VECM showed that a long run causal relationship exist between the variables (trade openness, real effective exchange rate, and crude oil price) and price cost margin. The VECM estimated also showed a short run negative and significant effect of trade openness, real effective exchange rate, and crude oil price on price cost margin in Jordan manufacturing sector. Using VAR analysis, variance decomposition and impulse response function showed negative and significant effect of trade openness on trade balance of the manufacturing sector, and a positive significant impact of the trade openness on total factor productivity.

To improve competitive position of the manufacturing sector, the study recommends increasing the level of total factor productivity (labor and capital) through training and education in addition to developing technological capabilities as well as increasing investment in R&D. The study also recommends benefiting from the experience of leading countries to produce technologically intensive commodities. Finally the study calls for enacting laws and policies to reinforce the competitive capability of Jordanian manufacturing sector.